الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة فرحات عباس – سطيف –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أثر تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الدول النامية:

- دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجي من الفترة 1998 إلى 2010 -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية

إعداد الطالبة:

إيمان سعودي

تحت إشراف:

أ.د. الطاهر هارون

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. عماري عمار	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	رئيسا
أ.د. الطاهر هارون	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مشرفا ومقررا
أ.د. ملياني حكيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	مناقشا
أ.د. بن تركي عز الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	مناقشا

السنة الجامعية

2013 / 2012

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي عملي المتواضع هذا إلى الوالدين الكريمين، و إلى جميع إخوتي وأخواتي وأزواجهم وأولادهم، وإلى كل العائلة والأصدقاء، وإلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد. كما أهديه إلى كل أساتذتي ومعلمي.

إيمان

التشكرات

نحمد ونشكر الله الواحد الأحد الذي أنعم علينا بنعمة العلم والعقل، وأمدنا بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل.

أتقدم بجزيل شكري وخالص عرفاني إلى الأستاذ المشرف: الأستاذ الدكتور الطاهر هارون، الذي تفضل بالإشراف على بحثنا هذا ، ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة، ولا بجهده في سبيل تعليمنا و إرشادنا.

فأكن له كل الاحترام والتقدير.

كما أتقدم بشكري المسبق إلى السادة أعضاء اللجنة، دون أن أنسى من ساعدنا في إعداد هذا العمل، وأخص بذلك كل من الأستاذ: سمير دحمان بوعلي، والأستاذ: لعقون سليم. وإلى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة أو محفزة.

المقدمة العامة

مقدمة:

يمثل النمو الاقتصادي هدفا تسعى جميع الدول بمختلف ثقافاتها وإيديولوجياتها للعمل على تحقيقه، كما تسعى للبحث عن الوسائل و العوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد وبالتالي المجتمع ككل.

فمنذ الحرب العالمية الثانية و لغاية السبعينات من القرن العشرين، حاولت عدة دول نامية تسريع تطورها من خلال تحديد مستورداتها من السلع المصنعة وتبني إستراتجية التصنيع خدمة للسوق المحلي، ولكن هذا التوجه تغير في بداية الثمانينات لعدم فعالية هذه السياسة التي لم يكن لها الأثر على كل من النمو الاقتصادي والاندماج الدولي، وبالتالي تغير التوجه نحو ربط النمو الاقتصادي بدرجة الانفتاح.

إن العلاقة بين تحرير التجارة الدولية و النمو الاقتصادي كان موضوع بحث لعديد الدراسات النظرية و التطبيقية، فهناك دراسات بينت أن تحرير التجارة هو أحد الأسباب الرئيسية في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث أن ازدياد المنافسة التجارية بين الدول في السوق الدولية سوف يدفع المنتجين في الدول النامية إلى إتباع أساليب إنتاج رشيدة تحفز زيادة القدرة التنافسية والاستفادة من مزايا السوق الكبير.

وفي المقابل تركز الأدبيات المضادة لسياسات الانفتاح على التفاوت الكبير في القدرة التنافسية بين الدول النامية والدول المتقدمة، حيث أن اللحاق بمستوى التنافس للدول المتقدمة صعب ومكلف للدول النامية، كما أن تحرير التجارة قد يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري لهذه الأخيرة والذي قد يدخلها في أزمات اقتصادية و كساد خاصة أن أغلب الدول النامية تعتمد على عنصر واحد للتصدير.

وللإحاطة بكل جوانب هذا الموضوع، سيتم التطرق إلى الإشكالية التالية:

1- إشكالية البحث.

لمعرفة مختلف الآراء فيما إذا كان تعزيز الانفتاح يعمل في صالح الدول النامية أو العكس، لا بد من حصر العلاقة المباشرة بين النمو والانفتاح الاقتصادي ومعرفة أثر هذه العلاقة على الدول النامية.

والسؤال المطروح هو :

ما هو أثر تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في الدول النامية؟

للإجابة على هذا السؤال، سيتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي العوامل المحددة للنمو الاقتصادي وكيف يتم قياسه؟
- ما هي العلاقة بين التجارة الدولية و النمو الاقتصادي؟
- ما هو أثر تحرير التجارة الدولية على الدول النامية؟
- كيف يمكن قياس تأثير الانفتاح على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي؟

2- فرضيات الدراسة.

للإجابة على التساؤلات السابقة، سيتم وضع الفرضيات الآتية:

- يعتبر الانفتاح العامل الوحيد المؤثر على النمو؛
- يؤثر تحرير التجارة إيجابيا على النمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية، لكن يختلف تأثيره على كل منهما؛
- زيادة معدل النمو الاقتصادي، في دول مجلس التعاون الخليجي، ليس له علاقة بدرجة الانفتاح الاقتصادي.

3- مبررات اختيار الموضوع.

إن الدافع من اختيار الموضوع هو ما أثير حوله من الاعتقاد المتزايد والمبالغ فيه بأن تحرير التجارة الدولية هو السبيل الوحيد لرفع النمو الاقتصادي في الدول النامية هذا من جهة. ومن جهة أخرى، الوقوف على مستقبل البلدان النامية في ظل الانفتاح، وكيفية التأقلم مع هذه الوضعية ودرجة تأثيرها على اقتصادها، ، بالإضافة إلى نقص الأبحاث في هذا الميدان خاصة على مستوى مكتبتنا.

4- الدراسات السابقة.

لقد أجريت عدة دراسات في هذا الموضوع، نذكر من بينها:

- عابد العبدلي عنوان الدراسة: " ***تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية, دراسة تحليلية قياسية*** " (2005)، نشرت هذه الدراسة في مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، والنتيجة الأساسية التي توصل إليها الباحث، هي أن الانفتاح الاقتصادي

للدول النامية في ظل التشوهات الاقتصادية ربما يشكل في نهاية المطاف عقبة في طريق النمو الاقتصادي؛

- رشاش عباسية مذكرة ماجستير بعنوان: ***" أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية على دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا"*** (2007)، توصلت الدراسة إلى أن لا علاقة للتحرير في الرفع من النمو الاقتصادي في دول UEMOA، فقد انتهجت سياسة التحرير والتكامل الاقتصادي بالرغم من أنها فقيرة وتعاني من عدم الاستقرار في جميع المجالات، مما أدى إلى عدم الاستفادة من الانفتاح التجاري؛
- الدراسة التي قام بها المعهد العربي للتخطيط بعنوان: **" *التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي*"** (2008)، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك دور(رشيد) للحكومة في التأسيس لعلاقة سليمة بين التجارة الخارجية والنمو؛
- صواليلي صدر الدين' أطروحة دكتوراه بعنوان: **" *النمو والتجارة الدولية في الدول النامية*"** (2006)، والنتيجة التي توصل إليها هي: لا يمكن الجزم بوجود آثار إيجابية للانفتاح على النمو الاقتصادي في كل الدول النامية، وإن تم الانفتاح فلا بد أن تصاحبه سياسة اقتصادية ملائمة حتى لا يكون سلبي على الاقتصاد، إضافة إلى ذلك فإن تأثير سياسة الانفتاح لا يمكن أن تكون صالحة لكل الدول النامية وهذا تبعا للمنتوجات التي تقوم بتصديرها واحتياجات اقتصادها الداخلي.
- بالإضافة إلى دراسات متعددة في هذا المجال و ما يمكن ملاحظته هو اختلاف الآراء في العلاقة الموجودة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي في الدول النامية.

5- المنهج المستخدم في البحث.

سيتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي وذلك بوصف مختلف النظريات المفسرة للتجارة الدولية والنمو الاقتصادي وإيجاد العلاقة بينهما، بالإضافة إلى دراسة قياسية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1998-2010.

6- خطة البحث.

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

- **الفصل الأول**: سيتم التطرق فيه إلى: **" *النمو الاقتصادي"***، المتمثل في: مفهوم النمو وكيفية قياسه وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، مع إعطاء مختلف العوامل التقليدية والحديثة المفسرة له، من خلال مختلف النظريات التقليدية والنيوكلاسيكية و الحديثة ؛

- **الفصل الثاني**: سيتم التطرق فيه إلى: "***العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي***" وأهمية التجارة الدولية والدوافع التي تؤدي إلى قيامها وتأثيرها على الاقتصاد، وتأثير تحرير التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية؛
- **الفصل الثالث**: سيتم التطرق فيه إلى: تحليل العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، وأثر هذه العلاقة على الدول النامية من خلال: " ***دراسة قياسية لأثر تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي"*** .

7- أدوات الدراسة.

- الكتب باللغتين العربية والأجنبية؛
- الملتقيات الوطنية والدولية؛
- أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير؛
- التقارير باللغتين العربية والأجنبية؛
- المجلات العلمية؛
- مواقع الإنترنت؛

بالنسبة للدراسة القياسية، تم الاعتماد على البيانات الإحصائية الخاصة بقاعدة المعلومات الإحصائية الخليجية الشاملة للأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي؛ إلى جانب التقارير السنوية للمنظمات الدولية، كما تمت الاستعانة ببرنامج Eviews4 لتقييم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المستعملة في البحث.

8- صعوبات الدراسة.

- ندرة المراجع المتعلقة بدراسة العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي؛
- صعوبة في تجميع البيانات؛
- صعوبة في الدراسة القياسية نظرا لعدم دراستنا في التدرج وما بعد التدرج لمقياس الاقتصاد القياسي، الذي يعتبر فرع جد هام في علم الاقتصاد، وهذا أخذ وقت معتبر لمعرفة حيثيات هذا العلم والتدرب على تقنياته وخصوصا برنامج Eviews.

الفصل الأول:

النمو الاقتصادي، المفاهيم والنظريات.

تمهيد:

تعد المفاهيم الأساسية الخاصة بموضوع النمو الاقتصادي من أهم الموضوعات التي تناولها الاقتصاديون منذ القدم، فقد كان الاقتصاديون التقليديون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يكتبون في القوى التي تحقق التقدم للشعوب، وذلك مع بداية الثورة الصناعية، وقد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في مجال النمو الاقتصادي، بداية من المدرسة الكلاسيكية الممثلة في كل من "آدم سميث" و"دفيد ريكاردو" و"روبرت مالتس"، ثم تلتها نظرية "شومبيتر" والتي تهتم بدور الابتكارات التكنولوجية، ثم النظرية الكينزية التي عبر عنها كل من "هارولد" و"دومار" في نموذجهما، غير أن الفكر الجديد لتفسير النمو الاقتصادي أو ما يسمى بالنظريات النيوكلاسيكية عادة ما ترتبط بنموذج "سولو" وكذا بالنسبة للنماذج التي أتت بعده، والتي يمكن ربط أغلبها بهذا الأخير، ومن أجل تحديد وتفسير مفهوم النمو الاقتصادي، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، حيث يركز المبحث الأول على مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي؛ أما المبحث الثاني فيتطرق إلى النظريات التي أتت قبل نموذج "سولو"، والتي تتمثل في كل من النظرية الكلاسيكية ونظرية "شومبيتر" ونموذج "هارولد ودومار"؛ أما المبحث الثالث فيتطرق إلى النظرية النيوكلاسيكية والتي تضم نموذج "سولو" ونموذج "رامسي" ونموذج "فون نيومان"؛ والمبحث الرابع يتطرق إلى النظرية الحديثة في تفسير النمو الاقتصادي أو ما يسمى بالنمو الداخلي، التي تفسر النمو عن طريق العوامل الداخلية؛ أما المبحث الخامس فيتطرق إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية، وهدف أي سياسة اقتصادية كانت، بحكم أنه: يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية، الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية ويبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد من جهة. ومن جهة أخرى، يعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع؛ ولهذا كان من الأهمية توضيح معنى النمو الاقتصادي من خلال تعريفه وأنواعه، وهذا ما سيتم بيانه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي.

هناك عدة تعاريف لهذا المفهوم، يمكن تعريفه بأنه: "الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن"، ومتوسط الدخل الفردي يساوي الدخل الكلي مقسوم على عدد السكان[1]؛ كما يعرف أيضا: "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين"[2]؛ أما الاقتصادي **" S.Kuznets "** فيعرف النمو الاقتصادي بأنه يعكس القدرة الدائمة لتقديم - لعدد متزايد من السكان - زيادة في كمية السلع والخدمات للفرد الواحد[3]؛ وبصفة أكثر دقة يمكن تعريف النمو، بـ: "الزيادة في إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"، وبالتعمق في هذا المفهوم فإنه يتعين التأكيد على مايلي[4]:

1- النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل نمو السكان، ومنه:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني؛

2- الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، وبالتالي استبعاد أثر التغير في قيمة النقود (معدل التضخم)، ومنه:

معدل النمو الاقتصادي= معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم؛

3- الزيادة التي تتحقق في الدخل، لا بد أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، وعلى ذلك لابد أن نستبعد ما يعرف بالنمو العابر والذي يحدث نتيجة لعوامل عرضية.

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 11

[2] **Jean Arrous**, Les théories de la croissance, Paris, éditions du Seuil, 1999, p9.

[3] **Abdeljabbar BSAIS**, Modèle de croissance exogène, Tunis, Centre de Publication Universitaire,2007, P2.

[4] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية " دراسات نظرية وتطبيقية"**، الإسكندرية، 2005، ص 38-41.

المطلب الثاني: أنواع النمو.

يمكن تصنيف أنواع النمو إلى[1]:

1- النمو الاقتصادي الموسع (Croissance extensive): يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن؛

2- النمو الاقتصادي المكثف (Croissance intensive): يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان، وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.

وعليه فإن المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب، أين يتحول المجتمع تماما والظروف الاجتماعية تتحسن.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي قبل "سولو".

عرفت نظرية النمو الاقتصادي تطورا هائلا، وذلك على يد مجموعة من الاقتصاديين باختلاف توجهاتهم، انطلاقا من المدرسة الكلاسيكية ممثلة بـ "آدم سميث" و"ريكاردو" و"مالتيس"، وقد تلتها بعد ذلك بعض المحاولات الجريئة الأخرى التي استعملت فيها النماذج الرياضية على نطاق واسع، والتي قدمت من طرف "شومبيتر" و"هارولد ودومار"، وفي ظل الانتقادات الموجهة لهذه النظريات وخاصة النموذجين الأخيرين، ظهر نموذج أكثر تحليلا مقدما من طرف الباحث النيوكلاسيكي "سولو"، ولهذا تعتبر النظريات التي أتت قبل "سولو" منبع الأفكار التي اعتمد عليها هذا الأخير في بناء نموذجه المتعلق بالنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية.

الفرع الأول: مفهوم "سميث".

يرى "آدم سميث" أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا، وعليه لابد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي، لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي، حيث يرى أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية، من خلال ما أطلق عليه مفهوم اليد الخفية، كما نادى بالتخصص وتقسيم العمل بما يكفل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وبما يؤدي إلى زيادة الدخل والادخار فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي.

ساهم "آدم سميث" مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي، من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة في كتابه الشهير "ثروة الأمم"؛ يوضح "سميث" أن التخصص وتقسيم العمل

[1] **Jacque Brasseul**, Introduction à l'économie du développement, Paris, Armond Colin édition, 1993, p13

لا بد أن يسبق بتراكم رأسمالي، والذي يأتي أساسا من الادخار، وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي، وبوجود التراكم الرأسمالي تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتيا، حيث يرفع تقسيم العمل من الإنتاجية فتزيد الدخول و الأرباح، فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار و الاستثمار (تراكم رأسمالي أكبر) فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث ليزيد الإنتاج ومزيد من الأرباح وهكذا. لكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن العملية التراكمية للنمو لها حدود، حيث يؤدي وصول الاقتصاد إلى مرحلة حدة التراكم الرأسمالي إلى هبوط الأرباح وتقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي لينتهي الأمر بحالة ركود[1].

الفرع الثاني: مفهوم "دافيد ريكاردو".

يرى ريكاردو أن الزراعة تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية، لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان الذين تتزايد أعدادهم، إلا أنه يرى بأن الزراعة تخضع لقانون الغلة المتناقصة، ولم يعط أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك متأثرا بالفترة التي عاشتها انجلترا آنذاك، والتي تضمنت قلة وضعف استخدام منجزات التقدم التكنولوجي في الزراعة واستخدامها بشكل أكبر في الصناعة[2]؛ ويعتبر توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي عند ريكاردو، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات[3]:

1- **الرأسماليون**: ودورهم مركزي في عملية التنمية والنمو، إذ يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج، ويدفعون أجور العمال، ويوفرون مستلزمات العمل، ومن خلال اندفاعهم لتحقيق أقصى الربح يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه وهذا يضمن تحقيق النمو؛
2- **العمال الزراعيون**: فإنهم الأغلبية من السكان ويعتمدون على الأجور، وأن عددهم يتقرر تبعا لمستوى الأجور (أجر الكفاف)، لأن زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة السكان وزيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف؛
3- **ملاك الأراضي**: فيحصلون على دخولهم عن طريق الريع، لقاء استخدامهم الأراضي المملوكة لهم، فالأراضي الخصبة نادرة، و زيادة السكان وتكوين رأس المال يؤدي إلى ندرة الأراضي الخصبة، مما يدفع لاستخدام الأراضي الأقل خصوبة وهنا ينشأ الريع (أي يتحول جزء من محصول الأرض إلى الملاكين)، لأنهم يطلبون ثمنا مقابل أرضهم الأكثر خصوبة.

إن الريع والربح يشكلان الإيراد الصافي الذي لا يتحقق النمو إلا باستخدامه لتوسيع عملية التكوين الرأسمالي، لكن ندرة الأراضي الخصبة تقود إلى تحول في الحصص النسبية للمجموعات

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، الموقع الالكتروني: (www.kau.edu.sa)، تم الاطلاع عليه في 25-12-2010.
[2] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2006، ص110.
[3] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات وموضوعات**، دار وائل، عمان، الطبعة الأولى 2007، ص 58.

الثلاث، الذي يقلل من حصة الأرباح إلى الحد الذي يؤدي إلى توقف النمو، إضافة إلى أن زيادة السكان تؤدي إلى ظهور قانون الغلة المتناقصة ونشوء الريع وزيادته، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، الأمر الذي يشجع المطالبة بزيادة الأجور النقدية ويتم هذا على حساب الأرباح كحصة نسبية من الدخل، وبالتالي تنخفض الأرباح الأمر الذي يؤدي إلى انتهاء تراكم رأس المال، وأن أي شيء يخفض تراكم رأس المال يؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي[1].

الفرع الثالث: مفهوم "روبرت مالتيس".

اشتهر "مالتيس" من بين الكتاب الكلاسيك بنظريته المعروفة عن السكان، حيث كان متشائما في ذلك إذ اعتقد بأن السكان يزدادون بمتوالية هندسية، في حين أن إنتاج الغذاء والثروة ينمو بمتوالية عددية[2]، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء، مما ينتج عنه مجاعات وتناقص عوائد الزراعة، والذي يجعل دخل الفرد يراوح عند مستوى الكفاف، ويؤكد "مالتيس" بأن نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي.

رغم أن تحليلات "مالتيس" تقترب من الأوضاع السائدة في بعض مناطق إفريقيا وآسيا، ولكن بشكل عام، فإن التحليلات والنظرة المتشائمة عند "مالتيس" لم تتحقق على المستوى العالمي، بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة، ولأن إنتاج الغذاء قد ازداد بمعدلات أعلى مما توقع بسبب التقدم التكنولوجي المتحقق في الزراعة والذي عوض عن تناقص العوائد من جهة أخرى. وأخيرا فإن التقليل من أهمية وحجم التقدم التكنولوجي كان وراء التشاؤم في نظرة الاقتصاديين الكلاسيك[3].

الفرع الرابع: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية.

لقد فشل الكلاسيكيون في التنبؤ بمدى انتشار و قوة الثورة التكنولوجية، التي اكتسحت الأجزاء الأكثر تقدما في العالم في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، فالتقدم التكنولوجي كان أكثر من كاف للتغلب على آثار تناقص الغلة التي شغلت جزءا هاما من تفكير الاقتصاديين الكلاسيكيين، فلم تطبق النظرية المالتسية على الدول المتقدمة، فقد بدأت معدلات المواليد في التناقص مع تزايد مستويات الدخول وقد نتج عنه أن أصبحت النظرية الكلاسيكية غير منطبقة على تحليل النمو في الدول المتقدمة[4].

---

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص59.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص116.

[3] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص60 .

[4] محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية " مفهومها نظرياتها سياساتها"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 76-77.

المطلب الثاني: نظرية "شوميتر".

الفرع الأول: دور الابتكارات.

أعطى "شومبيتر" دورا مهما للعوامل التنظيمية و الفنية في عملية النمو الأقتصادي، و ركز على المنظم واعتبره من أهم عناصر النمو، فالإنتاج لديه دالة للعمل و رأس المال و الموارد الطبيعية والتنظيم والفن الإنتاجي، فالمنظم هو المبتكر الذي يقدم شيئا جديدا، والابتكار يتضمن عدة أشياء منها[1]:

1- تقديم منتج جديد؛
2- تقديم طريقة جديدة للإنتاج؛
3- الدخول الى سوق جديد؛
4- الحصول على مصدر جديد للمواد الخام؛
5- إقامة تنظيم جديد للصناعة يمثل حالة الابتكار.

الفرع الثاني: التدمير الخلاق.

كما اعتبر "شومبيتر" أن النمو ظاهرة خطية ولكنه يتبع تطور الابتكارات التقنية، حيث أنه يتحقق عن طريق سلسلة من التغيرات تتمثل في الكساد في فترة معينة وذلك بصفة دورية، أي أنه بفضل دفع نشاط المقاول ينحرف الاقتصاد من وضعية التوازن ومنه يتحقق الازدهار، ويحدث عكس ذلك لما تنتشر الابتكارات في القطاعات المهمة، مما يشكل لها عدم التوازن وبالتالي يصبح من الصعب التوقع وبصفة محددة للتكاليف والإيرادات، بالإضافة إلى ذلك انخفاض نسبة الابتكارات مما ينتج عنه الكساد والذي يؤدي بدوره إلى تقريب الاقتصاد عن وضعية جديدة من التوازن، يتميز بدالة جديدة للإنتاج وناتج إجمالي مرتفع ذا هيكل مختلف ومستوى للأسعار منخفض، وبالإضافة إلى ذلك، فإنه حسب هذا الأخير فإن كل دورة تمثل في إنشاء مجموعة من الابتكارات، و يذهب في تفسير الفترات الطويلة (40-50سنة) للابتكارات المسماة دورات كوندريتاف المتمثل في[2]:

1- القطن,الحديد والآلات البخارية بالنسبة لسنوات (1780-1842)؛
2- السكك الحديدية بالنسبة لسنوات (1842-1897)؛
3- الكهرباء و الكيمياء والسيارة التي تبدأ من السنة 1898.

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 69

[2] **Jean Arrous**, op cit, p 30-31.

الفرع الثالث: تقييم نظرية "شومبيتر".

رغم أن بعض الكتاب يعربون عن إعجابهم بتحليلات "شومبيتر" للعملية الرأسمالية، إلا أن القليل من الكتاب يقبلون باستنتاجاته. ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى نظريته هي[1]:

1- كل عملية النمو في نظرية "شومبيتر" تستند على المبتكر الذي يعتبره شخصا مثاليا، في حين أن وظيفة الابتكار في الوقت الحاضر هي من مهام الصناعات ذاتها، ولهذا فإن نموذجه يعتبر غير ملائم للواقع الحالي، كما أن الصناعات الآن تقوم بالإنفاق على البحوث والتطوير، والتي لا تتضمن الكثير من المخاطر؛
2- التنمية الاقتصادية طبقا لـ"شومبيتر" هي نتيجة لعملية دورية، في حين أن مثل هذه التقلبات ليست ضرورية للتنمية كما يقول "Nurkes" أن التنمية تعود إلى التغيرات المستمرة؛
3- يؤكد "شومبيتر" أن الابتكارات تمثل العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية، إلا أن هذه الأخيرة لا تعتمد فقط على الابتكارات، بل تعتمد أيضا على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية؛
4- يعطي "شومبيتر" أهمية كبيرة في نظريته إلى الائتمان المصرفي، ولكنه في الأمد الطويل وعندما تزداد الحاجة إلى رأس المال بشكل كبير، فإن الائتمان المصرفي لا يكفي، بل هناك حاجة إلى مصادر أخرى مثل إصدار الأسهم والقروض من أسواق رأس المال.

المطلب الثالث: نموذج "هارولد – دومار".

يعتبر نموذج "هارولد – دومار" كنموذج مرجعي بالنسبة للنظرية الحديثة للنمو، ويسمى في بعض الأحيان بالنموذج الكينزي، حيث يبين نموذج "هارولد – دومار" كيفية زيادة معدل النمو[2] ، ومن خصوصيات هذا النموذج أنه يهمل كل من الجانب النقدي والمالي، بالإضافة أن نموذج "هارولد" والذي يقترب من نموذج "دومار" لذلك عادة ما نتكلم عن نموذج "هارولد – دومار"، وهذا رغم أن تحليل "دومار" يركز على صعوبة الحصول على التوازن من سوق السلع ويهمل شروط التوازن في سوق العمل، أما تحليل "هارولد" فهو أكثر تكاملا، وذلك كونه يأخذ بعين الاعتبار شروط التوازن في كلا السوقين وعقبات الحصول على التوازن الآني فيهما، وعلى العموم فإن التحليلين يتوصلان إلى نفس النتائج تقريبا[3].

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 71-72.
[2] حسين عمر، **الاستثمار والعولمة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000، ص 71-73.
[3] **Gilbert Abraham –Frois**, Dynamique économique, édition Dalloz, 7 édition 1991, p181

ويشتمل النموذج على:

الفرع الأول: فرضيات النموذج.

يستند النموذج على عدد من الافتراضات أهمها[1]:

1- وجود توازن الاستخدام الكامل؛
2- الاقتصاد مغلق؛
3- الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار؛
4- الميل الحدي للادخار يبقى ثابتا؛
5- معدل رأس المال الناتج (K/Y) يبقى ثابتا؛
6- المستوى العام للأسعار يبقى ثابتا؛
7- الأسعار تبقى ثابتة وكذلك أسعار الفائدة.

الفرع الثاني: تحليل النموذج.

الافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (K) المستثمرة في الوحدة الإنتاجية، وأن معدل النمو في الناتج $(\Delta \mathrm{Y}/\mathrm{Y})$ يعتمد على الميل الحدي للادخار $(\Delta \mathrm{S}/\Delta \mathrm{Y})$ وكذلك معامل رأس المال / الناتج (K/Y)، وبافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار أي[2]:

$$\frac{\Delta \mathrm{S}}{\Delta \mathrm{Y}} = \frac{\mathrm{S}}{\mathrm{Y}} = \mathrm{s}$$

حيث أن: (s) هي معدل الادخار

وفي حالة التوازن فإن الادخار يساوي الاستثمار أي: $S = I$.

وبذلك فإن: $\mathrm{i} = \mathrm{I}/\mathrm{Y}$

حيث (i) هي معدل الاستثمار، وأن الاستثمار (I) هو التغير الذي يحدث في خزين رأس المال أي أن:

$$\mathrm{I} = \Delta \mathrm{K}$$

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص74-75.
[2] المرجع نفسه، ص 75-76.

والمعامل الحدي لرأس المال / الناتج يساوي (K) أي أن:

$$\frac{\Delta K}{\Delta Y} = k = \frac{I}{\Delta Y}$$

ومن المعادلة الأخيرة نحصل على:

$$\Delta Y = \frac{I}{K}$$

وبقسمة طرفي المعادلة علىY نحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{I/Y}{K}$$

وعليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال / الناتج، ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي: $g=\frac{s}{k}$

حيث أن: g تمثل معدل نمو الناتج؛

s معدل الادخار؛

k المعامل الحدي لرأس المال / الناتج.

وهذه هي المعادلة الأساسية التي توصل إليها النموذج والتي تقول أن معدل نمو الناتج يساوي معدل الادخار مقسوم على المعامل الحدي لرأس المال / الناتج. ومن المعادلة المذكورة فإن معدل الادخار يساوي حاصل ضرب المعامل الحدي لرأس المال / الناتج ومعدل نمو الناتج، إذا كان على النمو أن يكون مستقرا[1]. ومن هنا فإن معدل النمو يمكن أن يزداد إما من خلال رفع نسبة الادخارات في الدخل القومي، أو بتخفيض معامل رأس المال / الناتج (أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال).

[1] حسين عمر، مرجع سابق، ص 73.

الفرع الثالث: تقييم النموذج.

من جملة الانتقادات التي وجهت إلى النموذج هي[1] :

1- فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ($\frac{\Delta S}{\Delta Y}$) ومعدل رأس المال الناتج $(\frac{k}{Y})$ غير واقعية، حيث يمكن أن يتغيرا على المدى الطويل، الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر؛

2- فرضية ثبات نسب استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة، وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني؛

3- النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة؛

4- فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال الناتج $(\frac{k}{Y})$ والمعامل الحدي لرأس المال الناتج ($\frac{\Delta}{\Delta Y}$) غير واقعية وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد؛

وأخيرا من الضروري الإشارة إلى أن إحدى خصائص النموذج الأساسية، والذي تعرض بسببها إلى الانتقادات في السنوات الأخيرة من قبل نظرية النمو الجديدة، هي تأكيده بأن الاستثمار لا يؤثر بالنسبة للنمو طويل الأمد، لأن أي زيادة في معدل الادخار أو الاستثمار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معامل رأس المال الناتج $(\frac{k}{Y})$ تاركا معدل النمو طويل الأمد دون تغيير، لكن هذه الفكرة ترفضها نظرية النمو الجديدة التي تقول بأنه، إذا كانت هناك آليات تمنع الانخفاض في إنتاجية رأس المال عند تزايد الاستثمارات، فإن هذه الاستثمارات تؤثر في النمو طويل الأمد وبالتالي فإن النمو يصبح داخليا.

المبحث الثالث: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي.

تنبع النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي مباشرة من نموذج "هارولد – دومار"، وهذا بفضل المساهمة التي قام بها "سولو" حيث كان إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية، وهو الأمر الذي أدى إلى حصول "سولو" على جائزة نوبل في الاقتصاد، وقد تم تطوير وتوضيح النموذج النيوكلاسيكي على يد كل من "سولو"، "رامسي"، "فان نيومان".

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص77-78

المطلب الأول: نموذج "سولو".

بعد سنوات قليلة من الاستنتاجات التي قدمها نموذج "هارولد- دومار" بدت وكأنها متشائمة لحد كبير، وقد حصلت نظرية النمو الاقتصادي بعد ذلك على بعد جديد، وكان ذلك على يد "روبرت سولو"، فقد لاحظ أن خاصية حافة السكين التي جاء بها "هارولد ودومار" القاضية بميل الاقتصاد للتقلب بين حالة البطالة وحالة التوظيف الزائد عن الحد، قد تكون ناجمة عن الجمود المفترض في معامل رأس المال وليس عن القصور الذاتي للنظام الرأسمالي.

الفرع الأول: افتراضات النموذج.

يركز نموذج "سولو" كغيره من التحاليل النظرية والتطبيقية على مجموعة من المسلمات والافتراضات التي يتم تلخيصها فيما يلي[1]:

1- الاقتصاد ينتج منتوج وحيد ومتجانس، وتتم العملية الإنتاجية في ظل المنافسة التامة، وتوجه هاته السلع إما للاستهلاك أو الاستثمار، لأنها في ظل اقتصاد مغلق، ليكون شرط التوازن مساواة الناتج للدخل أو مساواة الادخار للاستثمار؛

2- تمتلك العائلات وسائل الإنتاج: العمل L ورأس المال K، وتؤجرهم للمؤسسات لاستخدامهم في الإنتاج؛

3- يهتلك رأس المال بمعدل ثابت سنويا δ، ما يؤدي إلى انخفاض قيمته الحقيقية في الاقتصاد بقيمة δK؛

4- كما يفترض في البداية انعدام التطور التقني، وإن وجد فهو متغير خارجي وقيمته تحدد خارج النموذج؛

5- يرتفع عرض العمل بمعدل ثابت مماثل لمعدل نمو السكان، ويكون الطلب على العمل دوما مساويا للعرض، مما يجعل نسبة العمال في المجتمع ثابتة بالنسبة للسكان أي:

$$\frac{\frac{\alpha L}{\alpha t}}{L} = \frac{\Delta L}{L} = \frac{\dot{L}}{L} = n$$

6- الاستهلاك يعرض على أساس دالة كينز ووفق شروط كينز أي:

$$S = (1-c)Y = sY = I$$

[1] **Barro Robert J., Sala-I-Martin Xavier**, La croissance Economique, traduit par Fabrice Mazrolle, Ediscience International, Paris, 1996.p17-20.

7- الفرضية الأهم والتي تميزه عن نموذج "هارولد- دومار" هي إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج خاصة العمل ورأس المال، فعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج أي النسبة $\left(\frac{k}{l}\right)$ يمكن تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن، وأخذ كدالة لذلك، دالة كوب دوغلاس، دالة غلة الحجم الثابتة[1]:

$$Y = F(K,L) = K^{\alpha} L^{1-\alpha}$$

الفرع الثاني: عرض وتحليل النموذج.

1- النموذج القاعدي لـ "سولو".

تأخذ دالة الإنتاج على المستوى الكلي الصيغة العامة التالية:

$$Y=F(K,L) = k^{\propto}L^{(1-\propto)}$$

حيث: $0 <\propto< 1$

وكما أسلفنا القول بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن زيادة قيمة الناتج الحقيقي للفرد الواحد، كذلك قام "سولو" ببناء نموذجه مستندا على دالة الإنتاج للفرد الواحد أو العامل، وبالتالي تصبح صيغة الدالة السابقة كالتالي:

$$\frac{y}{L} = Y \Rightarrow Y = \frac{F(K,L)}{L} \Rightarrow Y = \frac{k^{\propto}L^{(1-\propto)}}{L} \Rightarrow Y = \left(\frac{K}{L}\right)^{\propto}$$

ويمكن أن نعبر على: $\left(\frac{k}{l}\right)$ بأنه قيمة رأس المال للفرد الواحد، أي حاصل قسمة مخزون رأس المال على عدد العمال، ونرمز لقيمة رأس المال للفرد الواحد في هذا النموذج بالرمز: k ومنه يمكن كتابة الصيغة السابقة على الشكل الآتي[2]:

$$Y= k^{\alpha} \quad .....(1)$$

إن العبارة النهائية (1) التي انتهت إليها دالة الإنتاج، توضح أن المحدد الوحيد لمستوى الناتج للفرد أو لكل وحدة عمل هو مستوى مخزون رأس المال للفرد، وهذا يبين أن الدخل الفردي Y تابع لكمية رأس المال للفرد k، فإذا: الصيغة (1) هي المعادلة المفتاحية الأولى في هذا النموذج، وبما أن

[1] البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، **قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي- حالة الاقتصاد الجزائري-** مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي: " progrès technologique , Productivité, compétitivité, croissance, et emploi " المنعقد أيام 12/11 ماي 2007 بجامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب، ص17.

[2] **Charles I.Jones**, Traduction de la premiere édition américaine par Fabrice Mazerolle, Théorie de la croissance endogène, Paris, De Boeck Université, 2000, p 30.

المعادلة الأساسية في النموذج تعتمد على قيمة رأس المال، فيجدر بنا أن نهتم بتطور هذا الأخير وتغير قيمته عبر الزمن والتي لها الصيغة التالية[1]:

$$\frac{dK}{dL} = K_{t+1} - K_t = \Delta K = \dot{K} = sY - \delta K \dots\dots\dots (2)$$

وتشير المعادلة رقم (2) بأن تغير رأس المال عبر الزمن $\dot{K}$ مساو للاستثمار الصافي، أي الاستثمار الخام منقوصا منه قيمة اهتلاك رأس المال في الفترة السابقة، كما تعتبر المعادلة (2) هي المعادلة المفتاحية الثانية للنموذج والتي تشكل مع المعادلة الأولى أساس التحليل في النموذج.

من أجل مواصلة عرض النموذج، نرجع للفرضية الخامسة التي تتعلق بنمو عنصر العمل، وفي ظل غياب أثر التقدم التكنولوجي، فإن التشغيل يزيد بمعدل نسبي (n) ويعرف بالعلاقة التالية:

$$\mathrm{n} = \frac{\dot{\mathrm{L}}}{\mathrm{L}}$$

$$\dot{L} = \frac{\delta L}{\delta t} \Rightarrow \frac{\frac{\delta L}{\delta t}}{L} = \mathrm{n}$$

وبمفاضلة هاته الدالة بالنسبة للزمن نحصل على:

$$\frac{\delta L}{L} = n * \partial t$$

$$\Rightarrow \int \frac{\delta L}{L} = \mathrm{n} \int \partial t \Rightarrow \log L = n * t + b$$

حيث b عبارة عن حد ثابت

$$\Rightarrow L = e^{nt+b}$$

$$\Rightarrow L = e^{nt} * e^{b}$$

وبوضع $e^{\mathrm{b}} = L_0$ نجد:

$$\Rightarrow \mathrm{L_{t=}}\ L_0\ e^{\mathrm{nt}} \quad \dots\dots\dots\dots (3)$$

[1] **Charles I.Jones** , opcit, p 31.

وتمثل المعادلة رقم (3) قيمة عرض العمل ومنه الطلب على العمل باعتبار أن العرض يساوي الطلب.

وبتعويض (3) في (2) نجد أن:

$$\dot{K}_t = Sf(K_t, L_0 e^{nt}) - \delta K_t \dots\dots\dots (4)$$

ويمكن كذلك كتابة مخزون رأس المال بالصيغة التالية:

$$K'_t = K_t * L_0 e^{nt}$$

$$\Rightarrow K'_t L_0 e^{nt} + nK_t L_0 e^{nt} \dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

وبذلك تصبح العلاقة رقم (4) كالآتي:

$$\dot{K}_t = Sf(K_t, L_0 e^{nt}, L_0 e^{nt}) - \delta K_t L_0 e^{nt}$$

وبما أن الدالة متجانسة من الدرجة الأولى وذات غلة حجم ثابتة، يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\dot{K}_t = s * L_0 e^{nt} F(K_t, 1) - \delta K_t L_0 e^{nt}$$

$$\Rightarrow \dot{K}_t = s * L_0 e^{nt} F(K_t) - \delta K_t L_0 e^{nt} \dots\dots\dots (6)$$

وبما أن الاشتقاق هو عبارة عن التغير عبر الزمن، و بوضع (5)=(6) نحصل على:

$$K'_t = \dot{K}_t \Rightarrow K'_t L_0 e^{nt} + nK_t L_0 e^{nt} = s * L_0 e^{nt} F(K_t) - \delta K_t L_0 e^{nt}$$

$$\Rightarrow L_0 e^{nt}(K'_t + nK_t) = L_0 e^{nt}(sF(K_t) - \delta K_t)$$

$$\Rightarrow K'_t + nK_t = sF(K_t) - \delta K_t$$

$$\Rightarrow K'_t = sF(K_t) - (\delta + n)K_t$$

$$\Rightarrow \dot{K}_t = sK_t^{\alpha} - (\delta + n)K_t \dots\dots\dots (7)$$

وتعتبر المعادلة رقم (7) أهم نتيجة لنموذج "سولو" حيث توضح أن تغيرات رأس المال للفرد محددة بثلاث معاملات متمثلة في كل من: الميل الحدي للادخارs ومعدل نمو السكان أو العمالة n ونسبة اهتلاك رأس المال δ ، ويؤثر ارتفاع معدل الادخار إيجابيا على زيادة قيمة رأس المال للفرد،

بينما تؤثر زيادة كل من معدل النمو الديمغرافي واهتلاك رأس المال سلبا على نصيب الفرد من مخزون رأس المال؛ ويمكن تحليل المعادلة رقم (7) إلى معادلتين جزئيتين[1]:

$$\begin{cases} sK^{\propto} \\ (\delta + n)K \end{cases}$$

والتمثيل البياني التالي يوضح بالتفصيل أوضاع ومراحل النمو في نموذج "سولو"، كما يبين بشكل خاص نصيب رأس المال لكل فرد في الاقتصاد، والذي يحسب بالفرق بين التمثيلين البيانين للمعادلتين:

$sK^{\propto}$ و $(\delta + n)K$.

شكل رقم 1: رسم بياني يوضح منحنى نموذج "سولو".

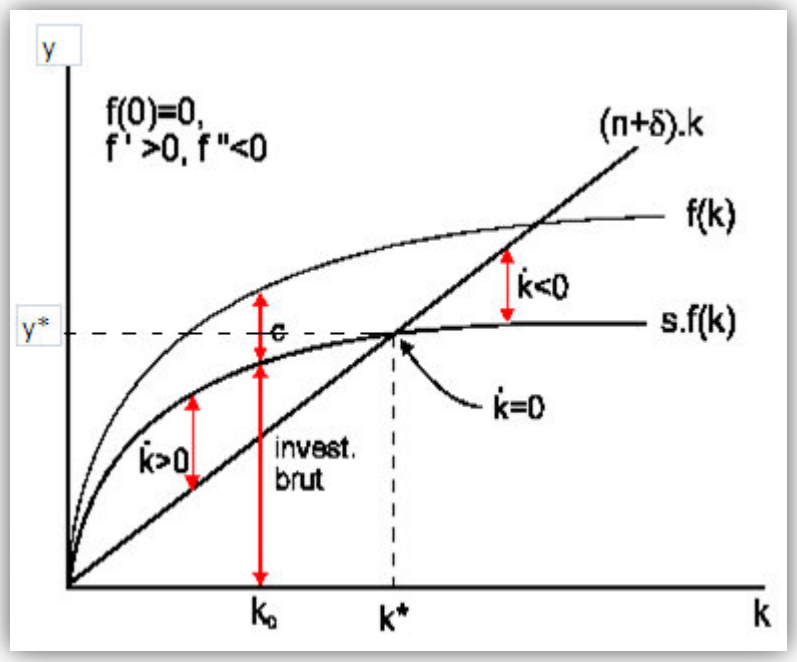

Source: **Murat YILDIZOGLU**, Théories de la croissance économique(http://www.vcharite.univ-mrs.fr/PP/yildi/croissance/croissanceweb/index.html), vu le 12-01-2011.

من خلال النموذج نلاحظ نقطة تقاطع المنحنيين $sf(k)$ و $(\delta + n)K$، وهي النقطة التي ينطلق منها التحليل في نموذج "سولو"، حيث تمثل هذه النقطة حالة الاستقرار في الاقتصاد، والتي

[1] **Charles I.Jones**, op cit, p33.

يكون فيها تغير رأس المال معدوم، أي قيمة الادخار مماثلة لقيمة اهتلاك رأس المال والزيادة في السكان ونرمز بـ K^* لقيمة رأس المال للفرد وY^* لقيمة الناتج للفرد في حالة الاستقرار، والتي يكون فيها معدل النمو الاقتصادي معدوم؛ يكون التغير في رأس المال للفرد على يسار K^* أكبر من الصفر: $\dot{K} > 0$ ، أما عن يمين هذه النقطة فيكون مقدار التغير في رأس المال سالبا: $\dot{K} < 0$ ويمكن صياغة هاته النتائج في ثلاث حالات كمايلي[1]:

$$sY = (n+\delta)K \Rightarrow K = K^* \Rightarrow \dot{K} = 0$$

$$sY > (n+\delta)K \Rightarrow K > K^* \Rightarrow \dot{K} > 0$$

$$sY < (n+\delta)K \Rightarrow K < K^* \Rightarrow \dot{K} < 0$$

وكنتيجة يمكن القول أن: هناك قوتين في النموذج، الأولى: sY والتي تمثل الاستثمار الجاري لكل وحدة عمل، وهي تعزز وترفع من نصيب الفرد من رأس المال؛ أما الثانية فهي: $(n+\delta)K$ وتمثل الاستثمار الضروري لإبقاء قيمة نصيب الفرد من رأس المال ثابتة، وهي قوة كلما ارتفعت دفعت نصيب الفرد من رأس المال إلى الانخفاض.

2- نموذج "سولو" مع الرقي التقني[2].

عادة ما يتم الأخذ بالتقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في الأجل الطويل.

وعليه تأخذ دالة الإنتاج الشكل التالي:

$$Y = f(K, AL) = K^{\propto}(AL)^{1-\propto}$$

ويعد التقدم التقني في نموذج" سولو "كمتغير خارجي يوافق زيادة A بمعدل ثابت حيث: $g=\frac{\dot{A}}{A}$

وسنقوم الآن بإيجاد معدل النمو في نموذج" سولو "المدعوم بالتقدم التقني، حيث لدينا تراكم رأس المال لا يتغير بشكل أساسي ونكتب حينئذ:

$$\dot{K} = sY - \delta K \Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta$$

أما دالة الإنتاج الفردية فيمكن إيجاد صيغتها على النحو التالي:

[1] **Charles I.Jones**, op cit, p 34.

[2] البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، مرجع سابق، ص 10-12.

$$y=\frac{Y}{L}=\frac{K^{\alpha}.(AL)^{1-\alpha}}{L}=\frac{K^{\alpha}}{L^{\alpha}}.\frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}}$$

$$\Rightarrow y=k^{\alpha}.A^{1-\alpha}$$

نفترض أن:

$$\tilde{y}=\frac{y}{A}\quad ,\tilde{k}=\frac{k}{A}$$

وعليه تصبح دالة الإنتاج الفردية على الشكل التالي:

$$\tilde{y}=\frac{y}{A}=\frac{k^{\alpha}.A^{1-\alpha}}{A}=k^{\alpha}.A^{1-1-\alpha}=k^{\alpha}.A^{-\alpha}$$
$$\Rightarrow \tilde{y}=\tilde{k}^{\alpha}$$

ومنه يمكن تعريف الحالة المستقرة في المدى الزمني الطويل على أساس متغير جديد تم الحصول عليه بالتعبير عن النموذج بدلالة A، وهو يعبر عن نسبة الناتج الفردي للتقدم الفني $\tilde{Y}=\frac{Y}{A}$ وتحت هذا الفرض يمكن كتابة الشرط التالي:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=\frac{\dot{K}}{K}-\frac{\dot{L}}{L}-\frac{\dot{A}}{A}\Rightarrow\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=s\frac{Y}{K}-\delta-n-g$$

$$\Rightarrow\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}}=s\frac{Y}{K}-(\delta+n+g)$$

حيث لدينا:

$$\frac{Y}{K}=\frac{Y}{L}.\frac{L}{K}=y.\frac{1}{\frac{K}{L}}=\frac{y}{k}$$

ومن جهة أخرى لدينا:

$$\frac{y}{k}=\frac{y}{A}.\frac{A}{k}=\tilde{y}.\frac{1}{\frac{k}{A}}=\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$$

ومنه فإن:

$$\frac{Y}{K}=\frac{y}{k}=\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$$

وبتعويض: $\frac{\tilde{Y}}{K}$ مكان $\frac{Y}{K}$ في المعادلة الأساسية يصبح لدينا:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}} - (\delta + n + g) \Rightarrow \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s \cdot \tilde{k}^{\alpha-1} - (\delta + n + g)$$

حيث لدينا في الحالة المستقرة $\left\{\frac{\dot{\tilde{K}}}{\tilde{K}} = 0\right\}$ و بالتالي يصبح لدينا :

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = 0 \Rightarrow s.\tilde{k}^{\alpha-1} - (\delta + n + g) = 0$$

$$\Rightarrow \dot{\tilde{k}} = \left(\frac{s}{\delta + n + g}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

وهذه المعادلة تقدم تعبير صريح لنسبة رأس المال الفردي للتقدم التقني ($\tilde{k}$) في المدى الزمني الطويل، وهي تأخذ نفس شكل المعادلة (7) في النموذج البسيط.

كذلك يمكن إيجاد قيمة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني A على النحو التالي:

$$\dot{\tilde{y}} = \left(\frac{s}{\delta + n + g}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

وهذه المعادلة تعطي تفسيرًا أكثر قيمة للفارق في الغنى والفقر بين مختلف البلدان، حيث تعطينا المعادلة نتيجة مفادها أن بعض البلدان متطورة وغنية وذلك لأنها تتمتع بمعدل استثمار لرأس المال مرتفع أو معدل نمو ديموغرافي ضعيف أو رقي تقني قوي أو مجتمعة معا، والعكس بالنسبة للدول الفقيرة فإن أسباب فقرها يعود إلى انخفاض معدل الاستثمار أو زيادة مفرطة في معدل النمو الديموغرافي أو ضعف التقدم التقني أو مجتمعة معا.

الفرع الثالث: نتائج نموذج "سولو".

باستخدام النماذج الرياضية في إطار النظرية الكلاسيكية الجديدة، وجد "سولو" طريقة لتحليل نمو الإنتاج في ساعة العمل الواحدة إلى مركبتين منفصلتين[1]: الأولى مرتبطة بزيادة رأس المال الموظف لكل ساعة عمل. والثانية تمثل ما سماه "سولو" بالتحول التقني وهو الجزء الذي لا يمكن أن نعزوه إلى زيادة رأس المال.

[1] فريدريك م.شرر، ، تعريب: على أبو عميشة، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000، ص40.

رغم فائدة هذا النموذج التحليلية و التي قدمها "سولو" لنظرية النمو الاقتصادي لعقدين زمنيين أو أكثر، إلا أنه أفرز بعض السلبيات التي جعلت معظم الاقتصاديين يشككون في صحة تفسيراته، ومن بين المسائل التي تؤخذ عليه، مسألة تناقص معدل النمو في المدى الطويل، وهذا الأخير ناتج عن فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية، التي اعتمد عليها " سولو" في بناء نموذجه والتي أخذها من أفكار الكلاسيكيين، بالإضافة إلى اعتباره التقدم الفني في نموذجه كمتغير خارجي[1].

المطلب الثاني: نموذج "رامسي".

الفرع الأول :النمو الأمثلي.

بافتراض مجموعة معتبرة من المؤسسات المتشابهة، ذات نفس دالة الإنتاج من الشكل: $Y = F(K, AL)$ والتي لها نفس خصوصيات دالة إنتاج "سولو" ، و تنتج سلعة واحدة؛ بالإضافة إلى وجود العديد من العائلات متشابهة فيما بينها؛ أي حجم كل عائلة ينمو بنفس المعدل n و دالة منفعتها غير المنتهية زمنيا تعطى كالآتي[2]:

$$\int_0^T \mathrm{e}^{-\rho t}\,\mathrm{u}\big(\mathrm{c(t)}\big)\mathrm{dt}$$

بحيث: ρ يمثل معدل الأفضلية للحاضر، حيث كلما كان مرتفع، كلما تفضل العائلات الاستهلاك الحاضر عن الاستهلاك المستقبلي.

وبالأخذ بعين الاعتبار اهتلاك رأس المال بمعدل δ يمكن كتابة معادلة التغير الزمني للاستثمار حسب الشكل التالي:

$$dk_t / dt = \dot{k} = f(k) - (\delta + n)k - c$$

إذن النمو الأمثلي حسب رامسي يتم عن طريق تعظيم دالة المنفعة التالية:

$$Max \qquad \int_0^{\infty} e^{-\rho t}\, u(c)\, dt$$

[1] البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، مرجع سابق، ص 13.
[2] صواليلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2005-2006، ص 44-45.

الفرع الثاني: القاعدة الذهبية.

إن استقرار هذا النموذج يتمثل في كون: $dk/\mathrm{dt}=0$ و $dc/dt=0$، ومن المعادلة المتعلقة بمعدل النمو الاستهلاكي للفرد، نستخرج قيمة رأس المال للفرد اللازمة $\hat{\mathrm{K}}$ كما يلي:

$$f'(\hat{k})=\delta+n+\rho$$

تسمى النتيجة المعرفة في هذه المعادلة بالقاعدة الذهبية المصححة، وبالتالي فإن القاعدة الذهبية لرأس المال وإهتلاكه تكتب[1]:

$$f'(k^*_{or})=\delta+n$$

تسمح القاعدة الذهبية المصححة من إيجاد الطريقة للحصول على الحالة المثلى؛ إذا كانت القيمة $\widehat{K}$ لرأس المال أقل من K^*_{or} فإن قيمة التخفيض مرتبط بقيمة معدل التفضيل للحاضر؛ وكلما كان هذا المعدل مرتفع، كلما كان اختيار العامل الممثل لاهتلاك رأس المال للفرد ضعيفا مقارنة بالقاعدة الذهبية.

المطلب الثالث: نموذج فون نيومان.

الفرع الأول: عرض النموذج.

هذا النموذج قدمه "فون نيومان" في مقال له عام1937 ، و موضوعه هو تحديد صيغة استعمال التقنيات المتاحة ليكون للاقتصاد معدل نمو بأكثر ارتفاع ممكن. ومن خصوصيات النموذج ما يلي[2]:

1- n سلعة ، بحيث يمكن أن تكون مدخلات(Input) أو مخرجات(output)؛

2- m التقنية الموجودة من أجل الحصول على أعلى نمو، بحيث أن التقنيات ممثلة بمصفوفتين عموديتين ذات n عنصر؛ ومن أجل كل تقنية j ، فإن مصفوفة المدخلات هي a^j و مصفوفة المخرجات هي b^j وهي على التوالي غير معدومة، وأن الإمكانيات التقنية للاقتصاد ممثلة بالزوج(A ,B).

3- حدة استعمال التقنية j ممثلة عن طريق العنصر x_j من الشعاع X ذات m عنصر .

[1] صواليلي صدر الدين، مرجع سابق، ص45-46..

[2] **Jean Arrous**, op cit, p 85-87.

وعليه يعتبر الاقتصاد منتج، إذا كان $AX \leq BX$ أي: كل ما هو منتج BX هو على الأقل يساوي ما هو مستهلك AX؛ وحتى يكون هناك نمو، يجب على الاقتصاد أن ينتج فائض *لـ n* سلعة؛ ونظرا لخطية تقنيات الإنتاج، فإن نمو الاقتصادr يستلزم على المتراجحة السابقة مايلي :

$$(1+r)AX \leq BX$$

الفرع الثاني: نتائج النموذج.

استطاع فون نيومان أن يبين وجود زوج (r^*, X^*) والتي توافق قيمة النمو العظمى r^* لـ *r*، *وبوضع فرضيات* على المصفوفة *A و B*، وقد قام بربط النظام السابق ببرنامج ثنائي، المتمثل في إيجاد نظام للأسعار *P* و معدل الربح *π* (أو فائدة) أصغر، بحيث الربح المرافق للإنتاج لكل سلعة هو سالب أو معدوم؛ وهذا ما يستلزم أن كل حل للبرنامج ابتدائي *(r^*, X^*)* يرافقها حل لبرنامج ثنائي *(π^*, P^*)*، بحيث معدل النمو الأعظمي يرافق معدل الربح الأصغري π^* ؛ وتعتبر هذه النتيجة مكافئة للنتيجة التي تحصل عليها نموج سولو لسلعة واحدة[1].

المبحث الرابع: نظرية النمو الحديثة.

إن المبدأ الرئيسي المحرك لنظرية النمو الحديثة، هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ؛ وبشكل أكثر إيجازا، فإن نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم ومعدل نمو الـ GNP، الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكي لـ "سولو" (ويطلق عليه بواقي سولو)[2]. تحمل نماذج النمو الداخلي بعض التشابه الهيكلي مع النظريات التي تقابلها (النظريات الكلاسيكية الحديثة)، ولكنها تختلف عنها على نحو كبير في افتراضاتها الأساسية والاستنتاجات التي تتمخض عنها[3].

[1] **Jean Arrous**, op cit , p87

[2] ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006،ص154-155

[3] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع،الأردن، الطبعة الأولى 2010، ص 101 .

المطلب الأول: نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد.

الفرع الأول: نموذج AK.

يعتبر هذا النموذج من أبسط النماذج التي تسمح بنمو داخلي (بمعنى أين السياسات تؤثر على معدلات النمو).هذا النموذج يمكن أن يكون مشتقا أكثر سهولة من نموذج "سولو" دون تقدم تكنولوجي

$$\frac{\dot{A}}{A} = 0 \text{ لكن مع: } \propto = 1 \qquad Y = AK$$

هذه المعادلة تعطي الاسم لهذا النموذج، وهي تعني أن الناتج يتناسب مع رأس المال، وهذا الأخير يتراكم وفقا للمعادلة: $\dot{K} = sY - \delta K$

نفترض أن n=0 للتبسيط (K يصبح إذن: رأس المال/الرأس، بتوحيد السكان N=1)؛ ويمكن أن نعبر بالرسم البياني التالي الذي بني بنفس الطريقة في نموذج "سولو"[1]:

شكل رقم 2: الرسم البياني لـ "سولو" في نموذج AK.

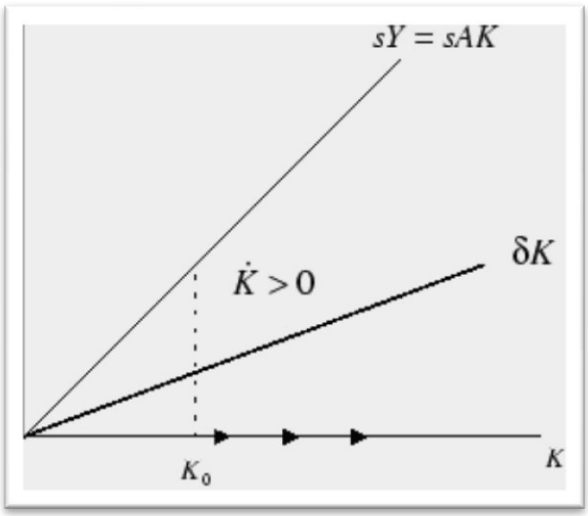

Source : **Murat YILDIZOGLU**, op cit

إذا، عند بدء تشغيل الاقتصاد لدينا: $sY > \delta K$، مخزون رأس المال ينمو وهذا النمو يستمر مع مرور الوقت: إجمالي الاستثمار باستمرار أعلى من الانخفاض. النمو لا يتوقف أبدا، فكيف يكون هذا ممكنا؟ في نموذج "سولو"، كل وحدة من رأس المال المضافة من خلال الادخار الذي يساهم بشكل أقل في الناتج بسبب تناقص الغلة($\propto < 1$) . في هذا النموذج لدينا غلة ثابتة ($\propto = 1$): الناتج

[1] **Murat YILDIZOGLU**, op cit.

الهامشي لكل وحدة إضافية من رأس المال دائما A. ويمكننا ملاحظة ذلك بوضوح من خلال إعادة كتابة المعادلة:

$$\gamma k = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{sY}{K} - \delta = sA - \delta = Cste$$

ومع المشتق اللوغاريتمي للإنتاج نحصل على: $\gamma Y = \gamma K = sA - \delta$

معدل نمو PIB هي عملية زيادة معدل الاستثمار: لذلك السياسات العامة التي تزيد من معدل الاستثمار، تزيد أيضا من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بشكل دائم.

هذه النتيجة فسرت في سياق نموذج "سولو" مع $(\propto < 1)$، في هذه الحالة المستقيم sy هو منحنى ومسار النمو الاقتصادي يتحقق في K^* لما $sY = \delta$ (لأن n=0).

المعلمة $\propto$ تقيس انحناء sY: لما $\propto$ منخفض فإن الانحناء يكون قوي و sY يقطع δ عند قيمة أقل من K^*. لما $\propto$ يرتفع، الانحناء يقل والتقاطع يحدث في قيمة أعلى من K^*. ومن $K_0 < K^*$، فإن الانتقال نحو مسار النمو الاقتصادي يأخذ أكثر فأكثر الوقت. الحالة $\propto = 1$ هي حالة محدودة حيث ديناميك التحول لا يقف أبدا، أيضا نموذج AK يولد نمو ذو طبيعة داخلية، حتى ولو كان عدد السكان أو مستوى التكنولوجيا ينمو فقط داخل النموذج[1].

الفرع الثاني: نموذج "رومر"1986.

1- فرضيات النموذج.

عرض "رومر" نموذجه البسيط عام 1986، وقد اعتمد على مجموعة من الفرضيات هي[2]:

1- التعلم بالتمرن: الأرباح تأتي من الاستثمار في الرأس المال البشري، وهذا ما يحدث فعالية في الإنتاج؛
2- المعرفة التكنولوجية المتاحة للمؤسسة تعتبر سلعة جماعية، تسمح لها بالاندماج في المعلوماتية مع مختلف المؤسسات الأخرى؛
3- الاقتصاد تسوده المنافسة التامة بين عدد من المؤسسات n، تنتج سلعة متجانسة تستخدم في الاستهلاك والادخار وبدالة إنتاج فردية مماثلة بين جميع المؤسسات كالآتي:

[1] **Murat YILDIZOGLU**, op cit.

[2] حمزة مرادسي، **دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر-** رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2009-2010، ص56-57.

$$Y_{it} = (K_{it})^{1-\propto}.(A_t L_{it})^{\propto} \dots\dots\dots (1)$$

حيث:

Y_{it}: مخرجات المؤسسة i في الزمن t.

L_{it} وK_{it} يمثلان على التوالي: العمل و رأس المال المستعمل من طرف المؤسسات.

A_t : رأس المال البشري، وقد افترض "رومر" $A_t = f(K_t)$ ، أي أن: A_t يرتفع بزيادة K_t.

4- تراكم المعرفة في كل مؤسسة تأخذ الصيغة التالية:

$$A_t = A^{\frac{1}{\propto}}(\sum_{i=1}^{n} K_{it})^{\beta} \dots\dots\dots (2)$$

حيث: n عبارة عن ثابت.

2- عرض النموذج.

من (1) و (2) نجد:

$$Y_{it} = A(K_t)^{(1-\propto+\propto\beta)}(L_t)^{\propto} \dots\dots\dots (3)$$

بناء على المعادلة (3) وبافتراض أن كمية العمل المتاح ثابتة، نستنتج أن الناتج ومن ثم النمو الاقتصادي يحدد على أساس رأس المال المادي وبقيمة أسية $(1-\propto+\propto\beta)$؛ ومن خلال هاته القيمة الأخيرة يمكن أن نحدد 3 حالات ممكنة لقيم β في سير قيم الناتج Y_t هي[1]:

$\beta < 1$: ترتفع قيمة الناتج للفرد مقدار رأس المال الفرد بإيقاع ضعيف؛

$\beta > 1$: يحدث تفجر في معدلات النمو لتكون ذات تأثيرات حادة ومتباعدة؛

$\beta = 1$: هناك تناسب دقيق بين رأس المال والمعرفة من أجل تحقيق النمو.

الفرع الثالث: نموذج "بارو ومارتين".

يستند الإطار النظري في هذه الدراسة لدراسة العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي وخدمات الوساطة المالية على مسلمات النظرية الاقتصادية الكلية، وأدبيات النمو الاقتصادي ومحدداته. وذلك بتقديم نموذج يوضح شكل العلاقة بين القطاع الحقيقي ونموه وقطاع الوساطة المالية.

[1] حمزة مرادسي، مرجع سابق، ص 58.

1- فرضيات النموذج[1].

يهدف النموذج محل الدراسة لإبراز أنشطة خدمات الوساطة المالية وقدرتها التأثيرية في النمو الاقتصادي، فوجود خدمات الوساطة المالية وتوفرها للمشروعات يدعم قدرة المنتج، ويزيد من كفاءته وقدرته الإنتاجية. و تكون دالة الإنتاج للمنتج i على النحو التالي:

$$Y_t = f(A_t, K_t, L_t, (F/Y)_t) \quad \text{.....(1)}$$

حيث يكون الإنتاج دالة في التقنية A ، ورأس المال K ، والعمل L .أي المعادلة الأخيرة تحمل مضامين نموذج سولو في النمو الاقتصادي المعدل بإضافة المتغير F الممثل لنشاط الوساطة المالية.

يبدأ هذا النموذج من فرضية حالة اقتصاد يحوي عددًا محددًا ولكن كبيرًا من الأفراد، الذين يعيشون فترة محدودة من الحياة ذات مسار واضح، بحيث تعتمد دالة المنفعة على استهلاك الفرد c وفقًا لحالة ثبات المعدل الحدي للإحلال بحيث:

$$u(c) = (c^{1-\sigma} - 1)/(1-\sigma), \quad \sigma > 0 \quad \text{.....(2)}$$

هذه الدالة للمنفعة تعكس حالة المرونة الثابتة للإحلال σ – حيث σ تمثل مرونة الإحلال التبادلية عبر الزمن، بحيث كل فرد من المجتمع لديه القابلية للاستفادة من التقنية المتاحة في المجتمع المتمثلة بدالة الإنتاج:

$$f(A_t, K_t, L_t, (F/Y)_t) = A_t, K_t^{\beta}, L_t^{1-\beta}, (F/Y)_{tt}^{\gamma}) \quad \text{.....(3)}$$

حيث ترمز: (F/Y)، K، L إلى مؤشرات الوساطة المالية ورأس المال والعمل على التوالي.

2- مسار التوازن[2]:

لدينا:

$$U = \int_0^{\infty} u(c_t)\, e^{-\rho t\, dt} \quad \text{.....(4)}$$

---

[1] إبراهيم بن صالح العمر، **الدور التنموي لخدمات الوساطة المالية في النظام المصرفي المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2005**، ورقة مقدمة للقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية "الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية" خلال الفترة 2-4 جويلية 2007، مركز الملك فهد الثقافي بالرياض ص 11. الموقع الالكتروني:
(http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Markets/1036.pdf)،تم الاطلاع عليه في 15-02-2011.

[2] المرجع نفسه، ص 12-14.

حيث: $\rho \in (0, \infty)$ تمثل معدل التفضيل الزمني للفرد الذي يهدف لتعظيم دالة المنفعة.

حيث أن: $A_t K_t^{\beta} L_t^{1-\beta} (F/Y)_{,t}^{\gamma} = L_t c_t + \dot{K}$ ..... (5)

وإذ يهمنا في الدرجة الأولى قطاع الوساطة المالية، فإن هذا القطاع F يتواجد في الاقتصاد من خلال قيام مؤسسات خدمات الوساطة المالية بقبول الودائع من وحدات الفائض، ثم البحث عن أفضل الفرص لتوظيفها من قبل المنظمين، الذين يبحثون عن فوائض مالية لاستثمارها في تمويل شراء رأس المال البشري والمادي، وتحويلهما إلى منتج نهائي عن طريق استخدام دالة الإنتاج (3)، بحيث تكون القيمة الحالية للدالة الهاملتونية:

$$H = \frac{L_t}{1-\sigma} c_t^{1-\sigma} + \theta\left(A_t K^{\beta} L^{1-\beta} (F/Y)_t^{\gamma} - L_t C_t\right) \ldots\ldots\ldots (6)$$

وبتطبيق طريقة هاملتون، فإن المشتقة الأولى لتعظيم دالة المنفعة تظهر أن معدل نمو الاستهلاك g_c يكون على النحو التالي:

$$\left[g_c = \frac{\dot{c}}{c} = \frac{1}{\sigma}\left(\gamma A_t K^{\beta} L^{1-\beta} (F/Y)^{\gamma-1} - \rho\right)\right] \ldots\ldots\ldots (7)$$

حيث يمثل الحد الأول مما في داخل القوسين المعدل الحدي لناتج خدمات الوساطة المالية والذي يمكن تمثيله بـ F_t حيث: $F_{\gamma} = \gamma A_t K^{\beta} L^{1-\beta} (F/Y)^{\gamma-1}$ وعندها يكون معدل النمو:

$$g_c = \frac{1}{\sigma}[F_t - \rho] \ldots\ldots\ldots (8)$$

وهو ما يعني أن النمو الاقتصادي يظل موجبًا طالما أن الإنتاجية الحدية لخدمات الوساطة المالية تفوق معدل التفضيل الزمني . كما أن المعادلة (8) توضح أن النمو الاقتصادي يعتمد على معاملات النموذج التي تحدد مقدار الرغبة الشخصية للفرد للادخار، وكذلك معدل إنتاجية رأس المال، بالإضافة إلى إنتاجية قطاع الوساطة المالية .فانخفاض كل من المعاملين σ و ρ والذين يعملان على زيادة الادخار من شأنه زيادة معدل نمو رأس المال، وهو ما من شأنه زيادة إنتاجية خدمات الوساطة المالية ونمو الناتج الكلي.

كما يلاحظ من المعادلة (8) أن إشارة ناتج تجميع الحدين بين القوسين على قدر كبير من الأهمية، حيث توضح كيف أن خدمات الوساطة المالية لها قدر كبير في تأثيرها على النمو الاقتصادي،

فإذا كانت F أقل من ρ أدى ذلك إلى تراجع في معدل النمو الاقتصادي بخلاف ما إذا كانت إنتاجية خدمات الوساطة المالية أعلى، وهذا هو ما يفسر الحالة التي يكون فيها القطاع المصرفي وخدمات الوساطة المالية أداة غير فاعلة في النشاط الاقتصادي أو منخفض الفعالية بسبب انخفاض كفاءة خدمات الوساطة المالية.

المطلب الثاني: نموذج النمو الداخلي لقطاعين.

الفرع الأول: نموذج "روبيلو" اختلاف التكنولوجيا للإنتاج و التعليم.

نموذج ذو القطاعين للإنتاج الذي اقترحه "روبيلو" (1991) حيث استعمل دالتين للإنتاج[1]:

$$Y = C + \dot{K} + \delta K = A.(vK)^{\alpha}.(uH)^{1-\alpha}$$

$$\dot{H} + \delta H = B.[(1-u).H]^{1-n}$$

حيث : Y تمثل إنتاج السلع (الاستهلاكية و الرأسمال المادي) ؛ و A, B موجبان وهما عاملان تكنولوجيان؛ و كل من α، η يمثلان نسبة رأس المال المادي المستعمل في كل قطاع، وهي محصورة بين *0* و *1* ؛ وكل من u و v يمثلان نسبة رأس المال *المادي* و رأس المال البشري *الكلي في إنتاج السلع*؛ و بافتراض **أن** $\eta < \alpha$ فإن قطاع التعليم كثيف نسبيا في رأس المال البشري، و إنتاج السلع هو كثيف نسبيا في رأس المال المادي.

يستلزم شكل المعادلات السابقة، أن هناك وفورات الحجم ثابتة بالنسبة لكميات العوامل الداخلة في الإنتاج K **و** H؛ وبنفس الطريقة المتبعة في النموذج ذو القطاع الواحد، يصبح النموذج مصدر للنمو الداخلي؛ وفي الحالة النظامية كل من u و v *ثابتة* و C, K, H و Y تنمو بنفس المعدل γ^*؛ باستعمال تقنية التعظيم الديناميكي، نتحصل على معدل النمو للاستهلاك:

$$\gamma_c = (1/\theta).\left[A \propto .(vK/uH)^{-(1-\propto)} - \delta - \rho\right]$$

إن مردود ية رأس المال البشري ورأس المال المادي هي نفسها في القطاعين، وهذه الشروط تؤدي إلى العلاقة مابين v و u:

$$\left(\frac{n}{1-n}\right).\left(\frac{v}{1-v}\right) = \left(\frac{\propto}{1-\propto}\right).\left(\frac{u}{1-u}\right)$$

وعليه تحدث الزيادة في الإنتاج عن طريق الزيادة الآنية لكل من نسبة K, H المخصصة للإنتاج.

[1] **Jean Arrous**, op cit, p 201-201.

الفرع الثاني: نموذج "لوكاس".

لقد اعتمد "لوكاس" كثيرا في تحليله لمحددات النمو الاقتصادي على نموذج "إيزاوا 1965"، فهذا الأخير لم يخرج عن إطار تحليل "سولو"، فرغم إدخاله لعنصر رأس المال البشري في دالة الإنتاج، إلا أنه اعتبر أن الإنتاجية الحدية لهذا العامل متناقصة، وهذا ما أدى به إلى الوصول إلى نموذج للنمو الخارجي؛ غير أن لوكاس رفض فرضية تناقص العوائد الحدية لتراكم رأس المال البشري واعتبر أنه: "على العكس من رأس المال المادي يمكن زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حدية ثابتة على الأقل عوضا عن تناقصها، مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي دون توقف"[1]. وقد اعتمد لوكاس في نموذجه على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي[2]:

1- الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط، أحدهما موجه لإنتاج السلع، و الآخر لتكوين رأس المال البشري؛
2- كل الأعوان أحادية بمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربوية، و لا في المردود الفردي المبذول في الدراسة:عددهم يساوي n.
3- حسب "لوكاس"، تراكم رأس المال البشري Kh مقيد بالمعادلة التالية:

$$\dot{h} = \beta(1-\mu)h$$

حيث μ هو الزمن المسخر للعمل و $(1-\mu)$ هو الزمن المسخر للحصول على المعارف، وβ هو مقدار الفعالية، ومنه يصبح لدينا: $\frac{\dot{h}}{h} = \beta.(1-\mu)$

4- أما دالة الإنتاج فهي من نوع كوب دوغلاص تأخذ الشكل التالي:

$$Y = K^{\beta}(hL)^{1-\beta} \quad .....(1)$$

حيث تمثل h رأس المال البشري الفردي.

[1] فريدريك م. شرر، مرجع سابق، ص55.
[2] البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، مرجع سابق، ص16.

وعلى اعتبار أن رأس المال البشري قد أدخل في دالة الإنتاج على أساس أنه رصيد لرأس المال، مثله في ذلك مثل رأس المال العيني، ولأغراض نماذج النمو، كان لا بد من تحديد صيغة تتم بها عملية تراكم رأس المال البشري وجاءت الصيغة على النحو التالي[1]:

$$\dot{H} = \delta H(1-u) \quad \ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث النقطة فوق المتغير تعنى تفاضل هذا المتغير مع الزمن . هذا ويمكن قراءة المعادلة رقم (2) على أنها دالة لإنتاج رأس المال البشري تتكون مدخلاتها من الزمن الذي يخصص للدراسة، $(1-\mu)$ كنسبة من إجمالي وحدة الزمن، ومن رأس المال البشري الذي تم تراكمه.

في إطار المعادلة رقم (2) وبمعاملة رأس المال البشري كمتغير له نفس خصائص رأس المال العيني، يمكننا اعتبار H كرصيد متراكم كما هو الحال بالنسبة لرأس المال العيني؛ وعلى هذا الأساس يمكن التعامل مع الإنتاجية الحدية لرأس المال البشري على أنها مؤشر للعائد على رأس المال البشري كما هو الحال بالنسبة لرأس المال العيني.

وفي هذا النموذج نلمس أن سبب وجود اختلاف في درجة الفقر والغنى بين مختلف الدول، يرجع إلى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم $(1-\mu)$ من طرف الأفراد، فكلما كان هناك تسخير وقت أكبر كلما ساعد ذلك على زيادة الرأس المال البشري (Kh) وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، والعكس يحدث حالة إهمال التكوين والتعليم.

المطلب الثالث: التقدم التقني والنمو الداخلي.

الفرع الأول: نموذج "رومر" 1990.

يمكن تفسير نموذج "رومر" كمايلي

1- افتراضات النموذج[2]:

أ- في هذا النموذج التقدم التقني داخلي المنشأ، وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح؛

ب- يبحث النموذج في تفسير كيف ولماذا البلدان الأكثر تقدمًا تعرف نموا مضاعفا؛

ت- الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير هو أساس التفسير؛

[1] علي عبد القادر علي، **أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر 2001، ص9، الموقع الالكتروني:(http://www.arab-api.org/cv/aali-cv/aali/wps0108.pdf)،تم الاطلاع عليه في: 14-12-2012.

[2] البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، مرجع سابق، ص17-18.

ث- دالة الإنتاج التي تكون النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن وهي على الشكل التالي:

$$Y = K^{\propto}(AL_y)^{1-\propto}$$

$$(0 <\propto< 1)$$

حيث: A رصيد الأفكار و K رصيد رأس المال.

ج- إن مردودية Y هي ذات غلة حجم ثابتة في L_y وK ، ولكن عندما يتم اعتبار A عامل إنتاج تصبح دالة الإنتاج المعطاة ذات غلة حجم متزايدة، ويتراكم K مثل نموذج "سولو" بمعدل ثابت s، ويهتلك بمعدل خارجي المنشأ δ وعليه نكتب:

$$\dot{K} = sY - \delta K$$

ح- إن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة n حيث:

$$\frac{\dot{L}}{L} = n$$

خ- في نموذج" سولو" كان A خارجي المنشأ ويتزايد بمعدل ثابت، أما في نموذج" رومر" فيكون داخلي المنشأ حيث A_t هو رصيد أو مخزون المعارف المتراكمة عبر التاريخ حتى اللحظة (t)، و $\dot{A}$ هو عدد الأفكار الجديدة في كل لحظة، والتي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عن الأفكار الجديدة L_A مضروبًا في المعدل الذي يجد به الأشخاص هذه الأفكار Y ، وعليه نكتب المعادلة التالية:

$$\dot{A} = \gamma . L_A$$

إذن:

$$L = L_A + L_y$$

حيث: L_y الإنتاج المباشر و L_A إنتاج الأفكار أو التكوين.

د- يمكننا افتراض أن: $\gamma = b.A^{\rho}$ ، وهذا الافتراض استمد من الملاحظة الواقعية حيث: b وρ ثوابت، فعندما يكون $(p > 0)$ فإن إنتاجية البحث ترتفع مع رصيد المعارف والأفكار

المكتشفة، أما عندما يكون $(p < 0)$ فإن الأفكار الجديدة تصبح أكثر فأكثر صعبة الاكتشاف.

فإذا فرضنا أن عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين يكون لدينا:

$$L_A = L_A^{\lambda} \quad (0< \lambda < 1)$$

حيث يكون عدد الاكتشافات يساوي عدد الباحثين عندما يكون معامل الإهتلاك المعرفي λ يساوي الواحد، ومنه فإن التغير المعرفي يأخذ الشكل التالي:

$$\dot{A} = b.A^{\rho}.L_A^{\lambda}$$

حيث نلاحظ أنه بأخذ كل باحث على حدى فإن: γ يعتبر ثابت، أما على المستوى الكلي فإن: γ يتغير متأثرًا بنشاط المجموعة؛ وفي نفس السياق يتم معاملة A^{ρ} بطريقة خارجية المنشأ من طرف الأفراد، مع أنه داخلي المنشأ من طرف المجموعة.

2- مسار النمو المتوازن[1]:

نلخص النموذج الذي حصلنا عليه في المعادلات التالية:

$$\begin{cases} Y = K^{\alpha}(AL_Y)^{1-\alpha} \text{.....(1)} \\ \dot{K} = sY - \delta K \text{.....(2)} \\ \dot{A} = b.A^{\rho}.L_A^{\lambda} \text{.....(3)} \\ \dot{L}_Y = nL_y \text{.....(4)} \end{cases}$$

إن المعادلة الأولى عبارة عن دالة الإنتاج لقطاع السلع والخدمات، أما المعادلات الباقية فتبين ديناميكية وتطور عناصر الإنتاج (رأس المال، رصيد المعارف والعمالة)؛من المعادلة (3) نستنتج معدل نمو المعارف والأفكار g_k بالإضافة إلى تطور هذا المعدل في المدى الطويل:

$$\dot{A} = b.A^{\rho}.L_A^{\lambda} \Rightarrow \frac{\dot{A}}{A} = b.\left(\frac{L_A^{\lambda}}{A^{1-\rho}}\right) \Rightarrow g_A = b.\left(\frac{L_A^{\lambda}}{A^{1-\rho}}\right)$$

[1] البشير عبد الكريم، **دعم البحث والتطوير في المؤسسات كأداة لتحقيق الميزة التنافسية-تحليل نظري وميداني-** ملتقى دولي حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والابتكار، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص 8.

لنتعرف على تطور معدل نمو المعارف في المدى الطويل، من المعادلة الأخيرة نستنتج أن:

$$\frac{\dot{g}_A}{g_A} = \lambda.\left(\frac{\dot{L}_A}{L_A}\right) - (1-\rho)\left(\frac{\dot{A}}{A}\right) = \lambda g_{L_A} - (1-\rho) g_A$$

لنفترض أن معدل نمو عدد الباحثين يساوي معدل نمو السكان n، فتصبح المعادلة الأخيرة على الشكل:

$$\frac{\dot{g}_A}{g_A} = \lambda n - (1-\rho) g_A$$

إن هذه المعادلة تبين متى يكون معدل نمو المعارف متزايدا ومتى يكون متناقصا ومتى يكون ثابتا، فمهما كان معدل نمو رأس المال g_k فإن معدل نمو المعارف يزداد في حالة ما يكون: $g_A < \frac{\lambda.n}{1-\rho}$، وينقص في حالة ما يكون معدل نموا لمعارف أكبر من هذا المقدار، ويثبت عندما يتساوى مع هذا المقدار، ومنه فإن معدل نمو المعارف في المدى الطويل يساوي:

$$g_A = \frac{\lambda.n}{(1-\rho)} \ldots\ldots\ldots(5)$$

إن الرسم التالي يوضح لنا هذه الحقيقة، حيث في المستوي (g_k, g_A) يكون خط النمو المتوازن للمعارف على الشكل:

شكل رقم 3: خط النمو المتوازن لرصيد المعارف.

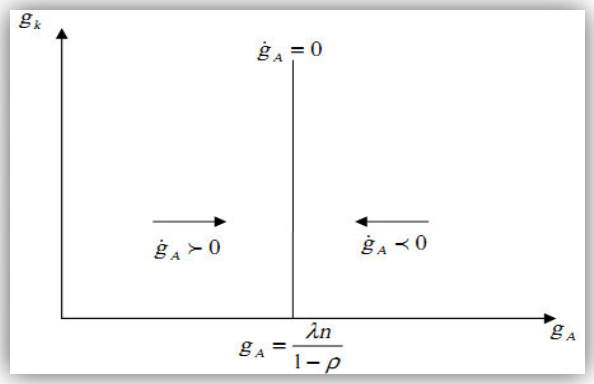

المصدر: البشير عبد الكريم، مرجع سابق، ص 9.

نفس التحليل السابق ينطبق على ديناميكية رأس المال، حيث نشتق خط النمو المتوازن لرأس المال بتعويض y في المعادلة (2) في النموذج السابق بالمعادلة (1) فيصبح لدينا:

$$\dot{K} = s\left(K^{\alpha}(AL_Y)^{1-\alpha}\right) - \delta K \Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = s\left(\frac{AL_Y}{K}\right)^{1-\alpha} - \delta \Rightarrow \frac{\dot{g}_K}{g_K} = (1-\alpha)\left(g_A - g_K + g_{L_Y}\right)$$

وبما أن معدل نمو العمالة يساوي معدل نمو السكان ويساوي n، فإن المعادلة الأخيرة تصبح على الشكل التالي:

$$\frac{\dot{g}_K}{g_K} = (1-\alpha)\left(g_A - g_K + n\right)$$

إن معدل نمو رأس المال g_k يزداد في حالة ما يكون: $g_k < g_A + n$، وينقص في حالة ما يكون معدل نمو رأس المال أكبر من هذا المقدار ويثبت عندما يتساوى مع هذا المقدار: ومنه فإن معدل نمو رأس المال في المدى الطويل يساوي:

$$g_K = g_A + n \dots\dots\dots (6)$$

في المستوي (g_k, g_A)، تمثل المعادلة السابقة خط مستقيم ميله يساوي الواحد ويكون خط النمو المتوازن لرأس المال هو الخط الذي يمثل المعادلة أعلاه والرسم التالي يوضح بشكل أدق ديناميكية رأس المال:

شكل رقم 4: خط النمو المتوازن لرصيد رأس المال.

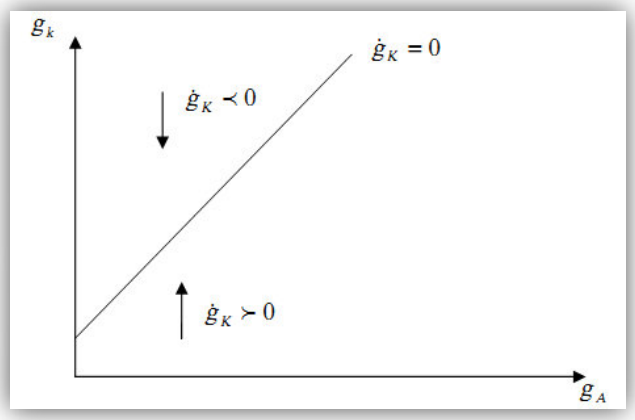

المصدر: البشير عبد الكريم، مرجع سابق، ص 10.

بدمج الشكلين، نحصل على خط النمو المتوازن للاقتصاد ككل، وفي حالتنا هذه يحصل التوازن في المدى الطويل عند نقطة التقاء الخط الأول مع الثاني، والشكل يوضح هذه الحقيقة:

شكل رقم 5: مسار النمو المتوازن للاقتصاد ككل.

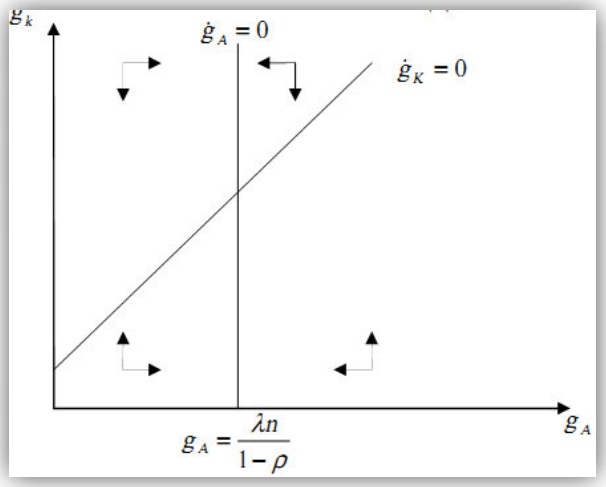

المصدر: البشير عبد الكريم، مرجع سابق، ص 10.

وإذا رجعنا إلى دالة الإنتاج، يمكن استنتاج معدل نمو الإنتاج الفردي على النحو التالي:

$$Y = K^{\alpha}(AL_Y)^{1-\alpha} \Rightarrow \frac{Y}{L_y} = \left(\frac{K}{L_y}\right)^{\alpha}(A)^{1-\alpha} \Rightarrow g_y = \alpha g_K - \alpha n + (1-\alpha)g_A$$

$$\Rightarrow g_y = \alpha(g_K - n) + (1-\alpha)g_A \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

من المعادلات (5)،(6)،(7) نحصل على خط النمو المتوازن والذي يحقق الشرط التالي:

$$g_Y = g_A = g_K - n = \frac{\lambda n}{1-\rho}$$

وهذا يدل على أن الإنتاج الفردي و رأس المال الفردي $(g_k - n)$ ومخزون المعارف تتزايد بنفس المعدل على طول مسار النمو المتوازن، وفي غياب الرقي التقني فإنه ليس هناك نمو في هذا النموذج. وعلى المدى الطويل، فإن معدل نمو الناتج الفردي يحدد بعوامل دالة إنتاج المعارف ومعدل نمو عدد الباحثين الذي يرتبط بمعدل نمو السكان العاملين، وعليه فإن الرقي الاقتصادي لا يتحقق

عفويا ،وإنما بتسخير الإمكانات البشرية والمادية للبحث العلمي، أي لإنتاج المعارف والأفكار ومن ثم الابتكارات.

-عند غياب الخارجيات- أي إذا كان $\lambda=1$ و $\rho = 0$ فإن:

$$\dot{A} = b.L_A$$

فإذا كان b ثابت و L_A فإن $b.L_A$ كذلك يكون ثابتا، ويؤول $\dot{A}$ إلى الصفر عندما يؤول t إلى ما لانهاية، ولا يكون النمو ممكنًا إلا إذا كان عدد الأفكار الجديدة يرتفع مع الوقت، وهذا لا يتم الحصول عليه إلا إذا كان n كبيرا بالكفاية – خلافا لنموذج "سولو" حيث تزايد n يؤول إلى سلبية g- غير أن هذه الفرضية البسيطة لا يمكن اختبارها في حالة الدول المتقدمة وذلك لأن n يكون متناقصا أو ثابتا، ولتفادي هذا العائق نستطيع أخذ فرضية أخرى حيث يكون فيها: $\rho = \lambda=1$ ومنه يصبح لدينا:

$$\dot{A} = b.L_A.A$$

إذن:

$$\frac{\dot{A}}{A} = b.L_A$$

حيث تتزايد إنتاجية الباحثين مع الزمن حتى لو بقي عدد الباحثين ثابتا.

في القرن العشرين ارتفع المجهود العام والخاص للبحث كثيرا، والمعادلة السابقة تستلزم أنه عندما يرتفع L_A فإن معدل نمو الاقتصاديات الأكثر تطورا يجب أن ترتفع بقوة خلال نفس الفترة، لكن هذا ما ليس عليه الحال، حيث كان في القرن العشرين g في الو م أ مثلا يبلغ سوى 1.8% في السنة، وهذا ما يجبرنا الإبقاء على $p < 0$.

الفرع الثاني: نموذج "أغيون" و"هويت".

يتم في هذا النوع من النماذج اعتبار تنويع المنتجات لنمط معين كبدائل تقترب من المنتجات السابقة؛ حيث إذا قمنا بتحسين تقنية أو منتوج معين، فإن الطريقة الجديدة تؤدي إلى القضاء على

التقنية أو المنتوج السابق، أي إيجاد سلع ذات نوعية أحسن، تسمح باستبعاد ريوع المحتكرين السابقين[1].

ويدخل أغيون وهويت أمورا جديدة مهمة متعددة:

1- يدخلان بعض الصدفة في عملية البحث و التطوير؛

2- يحاولان إدخال فكرة شومبيتر في التدمير الخلاق: إذ قد يجعل التكنولوجيا التي اخترعت بواسطة بحث وتطوير سابق غير مربحة؛

3- تتمثل إحدى نتائج أغيون وهويت في إمكانية وجود دورات داخلية تنجم عن آلية التجديد التكنولوجي.

والصيغة المبسطة لنموذجهما؛ حيث لا يوجد تراكم لرأس المال، والعمالة ثابتة، ويوجد سلعة نهائية واحدة تنتج بواسطة عمل يخصص للإنتاج النهائي (Y) وعليه يكون الناتج النهائي مساويا لـ[2]:

$$Y = Af(x)$$

ومن المفيد أن نتصور أن العمل ينتج سلعة وسيطة x على أساس الواحدة مقابل الواحدة، عندئذ تنتج x ناتجا نهائيا وفقا لـ $Y = (x)$ حيث: $f(x)$ متزايدة ومقعرة.

يتمثل التجديد التكنولوجي في سلعة وسيطة جديدة تسمح بزيادة في قيمة A، ومن ثم تجعل السلعة الوسيطة الجديدة تستبعد عن الاستعمال، ولن يقوم أي شخص باستخدام وحدة من العمل لإنتاج x قديمة في وقت يمكن فيه أن ينتج x جديدة بدلا منها.

إذا ما كانت t ترمز للتجديد التكنولوجي (وليس عند الوقت) tعندئذ[3]: $\frac{A_{t+1}}{A_t} = \gamma$

بمعنى آخر، يؤدي كل تجديد فني تال إلى زيادة الناتج النهائي الممكن إنتاجه بواسطة x بعامل مضاعف $\gamma > 1$.

[1] **Jean Arrous**, op cit, p 212-213.

[2] روبرت صولو، ترجمة ليلى عبود، مراجعة محمد دويدار، **نظرية النمو**، الطبعة الثانية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2003، ص 280-281.

[3] المرجع نفسه، ص 281 .

المبحث الخامس: علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية.

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية، و بدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية وفي المنظمات الدولية والإقليمية. وظهرت العديد من الكتابات والتحليلات التي اختصت بدراسة أوضاع التخلف الاقتصادي والتنمية من جوانبهما المختلفة. وقد تعزز الاهتمام بمسألة التنمية من خلال بروز جملة من العوامل في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأهمها[1]:

- الرخاء المتحقق في البلدان الصناعية المتقدمة؛
- حصول معظم البلدان النامية على استقلالها السياسي، وبداية اهتمامها بتطوير بلدانها؛
- التقدم الكبير الذي أحرزته البلدان الاشتراكية في حينها وفي مقدمتها الاتحاد السوفيتي، ودول أوروبا، والصين، والذي شكل عاملا مشجعا لقضايا التنمية في البلدان النامية؛
- رواج بعض أفكار النظرية الاقتصادية المتفائلة؛
- شيوع فكرة التنمية على المستوى الدولي وظهور منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والذي عزز مساعي التعاون الدولي في مجال التنمية.

وكان من الطبيعي أن تبرز اختلافات فيما بين الاقتصاديين والكتاب في تحديد مفهوم التنمية، فكل ينظر لها بمنظاره الخاص وفي ضوء فلسفته السياسية وخلفياته الفكرية. ولقد تطور مفهوم التنمية عبر الزمن وتوسعت مضامينه وتعددت أبعاده، ولتغطية هذا الموضوع من جوانبه المختلفة والمتعددة سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الموضوعات الآتية: مفهوم التنمية، إستراتيجية التنمية، الاختلاف بين النمو والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية.

يلاحظ أنه على العكس من النمو الاقتصادي، تنطوي التنمية الاقتصادية على حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل وتغير في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد، بجانب التغير في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط[2]، ولعل هذا يعني أن التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغير الكمي، وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلي، وهذا ما سيتم توضيحه.

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق ، ص 121-122.
[2] عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص 16-17.

الفرع الأول: تعريف التنمية.

تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية، فيعرفها البعض بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي، ويعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي. وعلى العموم، فإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال تغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء[1]. كما يمكن تعريف التنمية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسن في نوعية الحياة، وتغير هيكلي في الإنتاج[2].

ولقد عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي من السلطات العامة، من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية، ولتساهم في تقدم البلاد[3]؛ أما الدكتور "جير الدمايير"، الاقتصادي الأمريكي وخبير الأمم المتحدة، يعرف التنمية بأنها عملية يرفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن[4].

ويعرفها البعض أيضا بالمفهوم الواسع، بأنها رفع مستدام للمجتمع ككل وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، وقد عرف (A.K.Sen) التنمية بأنها تعمل على توسيع الحقوق (entitlement) والقدرات (capabilities)، فالأول يمنح الفرد مقومات الحياة الأساسية واحترام النفس، والثاني يمنح الفرد الحرية.

والتعريف الأفضل للتنمية بالمفهوم الشامل هو أنها تمثل ذلك التطور أو التغير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع؛ ويرتكز هذا التعريف على عنصرين أساسيين هما: تغيير بنياني، وتوفير الحياة الكريمة، فالتنمية الاقتصادية بهذا المعنى تعني إحداث تغيير جوهري في النسب والعلاقات التي يتميز بها

[1] محمد عبد العزيز عجمية و إيمان ناصف، مرجع سابق، ص42.
[2] عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص17.
[3] سهير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، دار الشروق، عمان، 2007، ص 22-23.
[4] الطيب داودي، **الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2008، ص 6.

الاقتصاد الوطني مثل[1]: معدل الادخار ومعدل الاستثمار ونسب القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي...

الفرع الثاني: قياس التنمية.

من الصعوبة البالغة قياس المستويات المقارنة للتنمية. والسبب الأساسي في صعوبة قياسها يكمن في تعريف التنمية. هناك أهداف تنموية يمكن قياس التنمية من خلالها، ولكن بعض هذه الأهداف هي متغيرات نوعية، ولذلك فإن هذه الأهداف يجب أن تقاس على نحو غير مباشر باستعمال مؤشرات قابلة للقياس الكمي. وهكذا من بين المتغيرات الممكنة لدولة، فإن متغير الصحة البدنية ربما يتضمن عدد الناس لكل طبيب متدرب ومعدل وفيات الأطفال ومعدل العمر المتوقع، ومتغير مستوى المعيشة ربما يتضمن استعمال مؤشرات مثل مؤشر متوسط الدخل القومي الفردي ونسبة العائلات المزودة بالكهرباء وهكذا[2]. ولهذا فإن هناك مؤشرات مختلفة لقياس التنمية نذكر منها:

1- **المؤشرات الاقتصادية:** تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد، ويمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي (GNP) كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون، أو تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات، وأبرز هذه المؤشرات الناتج القومي أو المحلي الإجمالي GNP أوGDP الكلي للفرد. وقد ظهرت في وقت مبكر عيوب استخدام الناتج الإجمالي للفرد (GNP/PC) كمؤشر عن التنمية الاقتصادية، وجرت محاولات لتصحيح المقياس وتسويته[3]:

أ- (Hicks & Streeten, 1979) ويتعلق جزء من المشكلة بتشوهات معدلات الصرف الرسمية وعدم تمثيلها للقدرة الشرائية المحلية النسبية، وكان "كولن كلارك" من أوائل الذين حاولوا تحويل الحسابات القومية باستعمال تكافؤات القوة الشرائية (PPP) الذي يعني قياس ناتج كل بلد وفق مستوى أسعار مشترك (الأسعار الدولية). ولا يسوي هذا التصحيح كل مشكلة مقارنة بين البلدان استنادا إلى GNP، فتقدير أسعار السلع والخدمات غير المتاجر بها كالخدمات العمومية مثلا صعب وعرضه لمشكلات مفاهيمية وعملية، إضافة إلى صعوبة

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 122-123.
[2] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص44-45.
[3] محمد عدنان وديع، **قياس التنمية ومؤشراتها**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 2-4، الموقع الإلكتروني: (http://www.arab-api.org/devbrdg/delivery/develop_bridge2.pdf)، تم الاطلاع عليه في: 11-08-2010.

إعداد الـ (PPP) نظرا لما تحتاجه من بيانات واختلاف أنماط الاستهلاك حسب ظروف البلدان؛

ب- حاول (Nordhous & Tobin, 1972) تصحيح الـ (GNP) ليصبح بشكل أفضل "مقياسا للرفاه الاقتصادي"، وتستلزم هذه المقاربة تخفيض الـ (GNP) وعدم احتساب نفقات الدفاع والنفقات المتعلقة بالأمراض الحضرية كالتلوث والازدحام والجريمة، كما تستلزم إضافة قيمة مقدرة لأوقات الفراغ وخدمات الاستهلاك المعمر، وصنف المؤلفان الخدمات الصحية والتعليم كاستثمار أكثر من كونها استهلاكا؛

ت- يرى (Ahluwalia & Chenery, 1979) أن معدل نمو الـ (GNP) كمؤشر للتنمية يعتبر مضللا لأنه مرشح بشدة بحصص دخل الأغنياء، واقترحا لذلك بديلين: الأول هو ترجيح متعادل لكل عشير من متلقي الدخل، والثاني إدخال "أوزان الفقر" لتعطي وزنا أكبر لنمو الدخول لـ 40% من السكان الأقل دخلا؛

ث- وهذا يقود إلى تعريف "عتبة الفقر المطلق" أو "حد الفقر" الذي هو المستوى من الدخل الذي لا يمكن من دونه، للسكان في مجموعهم، الحصول على السلع الأساسية الاستهلاكية والغذائية، وتحديد هذا المستوى حرج وتحكمي في بعض الأحيان؛ إذ يتطلب الاتفاق على الحد الأدنى الذي يكفل تحقيق حياة "لائقة"، فهل هو حد البقاء البيولوجي أم يفوقه وفق ضوابط أخلاقية مقبولة بشكل مشترك في المجتمع المعني، أو حتى على المستوى الدولي؟ وقد يربط خط الفقر بمتوسط السعرات الحرارية المستهلكة، ويتم بناء على هذا الخط تحديد الفئات المستهدفة (Brent, 1990)؛

ج- وتوصي دراسة (Grootaert, 1994) باستعمال أكثر من خط واحد للفقر أي رؤية أوضاع الفقراء جدا التي قد لا تبرر نسبيا بدراسة الفقراء كمجموعة متجانسة وهي ليست كذلك. ومن الناحية العملية، فإن المساعدات الضرورية كالوجبات الغذائية في المدرسة والكتب ينبغي أن تكون انتقائية وأن توجه إلى الفقراء جدا، وإلا لن تكون قابلة للتنفيذ.

2- المؤشرات غير الاقتصادية : إن الاهتمام بمحدوديات الـ (GNP) الفردي بوصفه رقما قياسيا كافيا للتنمية كان تجربة شائكة في اتجاهات أخرى. من بين عدد من المحاولات لإيجاد أرقام قياسية فردية للتنمية، من خلال ربط خليط من المؤشرات الاجتماعية والسياسية، وكان واحد من تلك التجارب ما قام به (Adelman & Morris) لإنتاج مؤشر للتنمية السياسية كما هي مقاسة

بدرجة المساهمة السياسية. والمحاولة الأخرى كانت من قبل (Drenowski & Scott, 1966) اللذان حاولا بناء أو تكوين رقم قياسي لمستوى المعيشة على أساس تقييم حاجات مادية وثقافية أساسية معينة.

أ- **الرقم القياسي للتنمية**: بعد تلك المحاولات قام (Mc Granahan etal, 1972) على نحو متتابع بتحرير هذا الأسلوب في إيجاد رقم قياسي للتنمية يتأسس على اختيار 18 مؤشر رئيس وهي كما يأتي[1]:

- العمر المتوقع عند الولادة؛
- نسبة السكان في مواقع السكان أكبر من 20.000؛
- استهلاك البروتين الحيواني لكل فرد في اليوم الواحد؛
- نسبة تسجيل الطلبة في مرحلتي الابتدائية والثانوية مع بعضهما؛
- نسبة التسجيل في المعاهد المهنية؛
- معدل عدد الأشخاص في كل غرفة؛
- توزيع أو تداول الصحف لكل (1000) من السكان؛
- عدد الهواتف لكل (100.000) من السكان؛
- عدد مستقبلات بث الراديو لكل 1000 من السكان؛
- نسبة السكان النشيطين اقتصاديا الذين لديهم كهرباء وغاز وماء..؛
- نسبة الإنتاج الزراعي إلى عدد العمال الزراعيين؛
- نسبة العمال الذكور البالغين في الزراعة؛
- استهلاك الكهرباء، كيلو واط لكل فرد؛
- استهلاك الحديد، كغ لكل فرد؛
- استهلاك الطاقة كغ فحم مكافي لكل فرد؛
- نسبة الناتج المحلي الإجمالي المشتق من الصناعة التحويلية؛
- التجارة الخارجية لكل فرد بالدولار الأمريكي لكل فرد لعام 1960؛
- نسبة الحاصلين على رواتب و أجور إلى المجموع الكلي للسكان النشيطين اقتصاديا.

إن هذه المؤشرات الرئيسة نفسها كانت قد تم الحصول عليها من خلال عملية تنقيح لقائمة أولية تتكون من 73 مؤشرا لجعلها باستعمال قواعد معينة، وبالنتيجة استعملت إجراءات قياس ووزن

[1] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص47-48.

بالتطبيق على الـ 18 مؤشرا لجعلها قادرة أن تجمع في قيمة **" رقم قياسي"** للتنمية لكل بلد من 58 بلدا ناميا.

ب- **الرقم القياسي لنوعية الحياة المادية:** وضع استجابة للشعور بأنه على الرغم من سرعة نمو البلدان الفقيرة اقتصاديا، فإن النمو الاقتصادي قد لا يتمكن من تقديم زيادات هامة في مستويات الدخل المطلقة للفرد، فالدخل لا يعبر بالضرورة على نوعية الحياة ؛ لذا تم اعتماد ثلاثة اهتمامات اعتبرت كونية هي: رغبة الناس في إنقاص وفيات الرضع، وفي إطالة أمد الحياة، وفي إزالة الأمية، وبهذا تحددت المؤشرات المكونة الداخلة في دليل نوعية الحياة وهي معدل وفيات الرضع وتوقع الحياة عند العمر واللاأمية. و هو ما يساعد على توجيه النظر إلى الاستراتيجيات التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين ظروف الفقراء، كما يمكن استعماله بالتزامن مع الـ GNP/PC لتقييم تقدم كل بلد فيما يتعلق بالرفاه الإنساني، ويستعمل أيضا لقياس نتائج طيف واسع من السياسات والمقارنة المباشرة بين خصائص نوعية الحياة في البلدان الداخلة في حسابه بغض النظر عن هياكلها السياسية أو مستويات دخولها، كما يصلح الدليل لتصنيف الدول وترتيبها. ومن مزايا الدليل أنه يستعمل بيانات يسهل وجودها حتى في البلدان التي لم تطور بعد منظومات إحصاء متقدمة؛ وفي المقابل فهناك بعض العيوب في مؤشر نوعية الحياة المادية أبرزها[1]:

- الارتباط الشديد بين مكوناته، وبالتالي فإن أي من المركبات الفرعية كان يصلح لوحده ليقدم صورة لا تقل عما يقدمه الدليل المركب؛
- الارتباط الشديد إحصائيا مع GNP/PC وكذلك بين الترتيب الذي يقدمه كل منهما؛
- انتقاء المتغيرات، فلماذا هذه وليس غيرها أو أكثر منها؛
- قياس المكونات، إذ ليس من المؤكد أنها مقاسة في كل البلدان بشكل واحد وخصوصا في البلدان الأفقر؛
- التدريج والتوزين، فقد اعتمد في الحساب على الوزن المتساوي وتم اختبار الترجيح ولم يعط نتائج مختلفة كثيرا.

ت- **مؤشر الحاجات الأساسية:** شعاره الرئيس هو تركيبة الإنتاج والمستفيدين منها: فبالنسبة للإنتاج، فإن هذا المؤشر يؤكد على خليط من السلع النهائية والخدمات التي تخدم الحاجات الأساسية للفقراء، ويتضمن هذا الخليط من الإنتاج أيضا خليط من عناصر الإنتاج كثيفة العمل، وهذه العملية تنتج فرص عمل أكبر، ولأن الاستخدام المتولد كبيرا ومنتشرا فإنه يدعم

[1] محمد عدنان وديع، مرجع سابق، ص 10-11.

أن يكون توزيع الدخل أكثر تساويا وعدالة والذي بدوره يرفع أو يزيد الطلب على هذه المنتوجات. أما بالنسبة للمستفيدين وما يتعلق بهم، فإن التأكيد أو التركيز هو على الناس الفقراء على نحو مطلق، الذين تحاشتهم أو تجنبتهم أي عملية تنموية بدون تدخل نشيط من الحكومة[1].

ويهتم أسلوب الحاجات الأساسية بإزالة الفقر المطلق عبر التجهيز المباشر للسلع والخدمات إلى الفقراء، وهذه العملية تعد محاولة لتخفيف الفقر فورا، وليس الاعتماد فقط على إستراتيجية زيادة الدخل الذي يحصل عليه الفقراء التي ربما تأخذ وقتا طويلا. كما أن هذا الأسلوب يرفع إنتاجية الناس الفقراء من خلال التجهيز أو التوفير المباشر للصحة والتعليم والتسهيلات الأخرى، ولا يجب أن يؤخذ هذا الأسلوب ذريعة لتحويل الانتباه أو الموارد عن بناء قدرة وقابلية البلد في رفع مستويات دخل الفقراء وتحقيق أهدافهم[2].

ث- **مؤشر التنمية البشرية:** تشمل التنمية البشرية ثلاثة أبعاد وأربع مؤشرات هي:

- توقع الحياة عند الميلاد؛
- معدل أمية البالغين؛
- نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي.

شكل رقم 6: دليل التنمية البشرية، الأبعاد والمؤشرات.

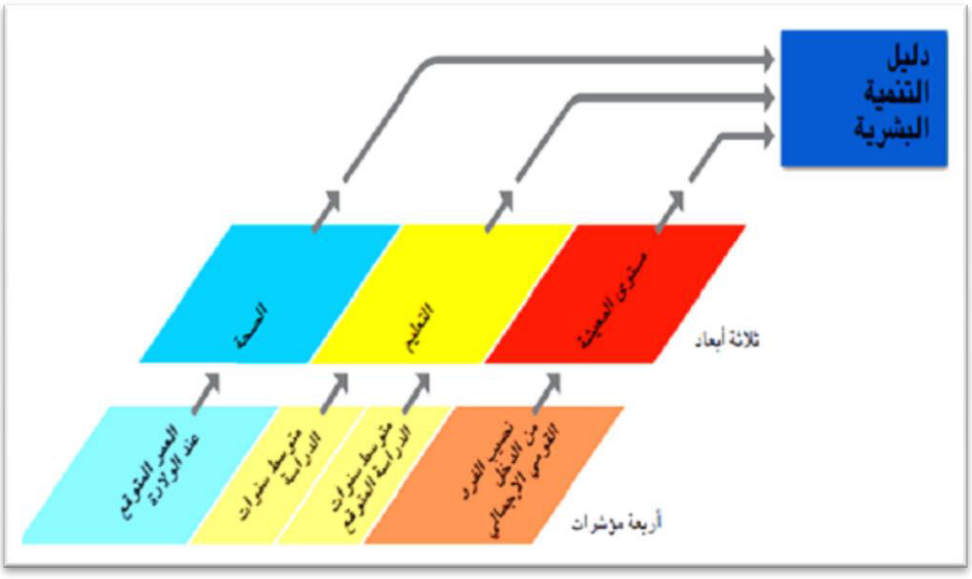

المصدر: نورة العجلان، **أبعاد ومؤشرات التنمية**، ص 8، الموقع الإلكتروني:
(http://www.lahaonline.com/static/laha_filecenter/saudi_women/Dimensions_development.pdf)، تم الاطلاع عليه في: 22-11-2011.

[1] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص50-51.
[2] المرجع نفسه، ص52.

شكل رقم 7: أبعاد ومؤشرات التنمية بعد التعديل عام 2010م.

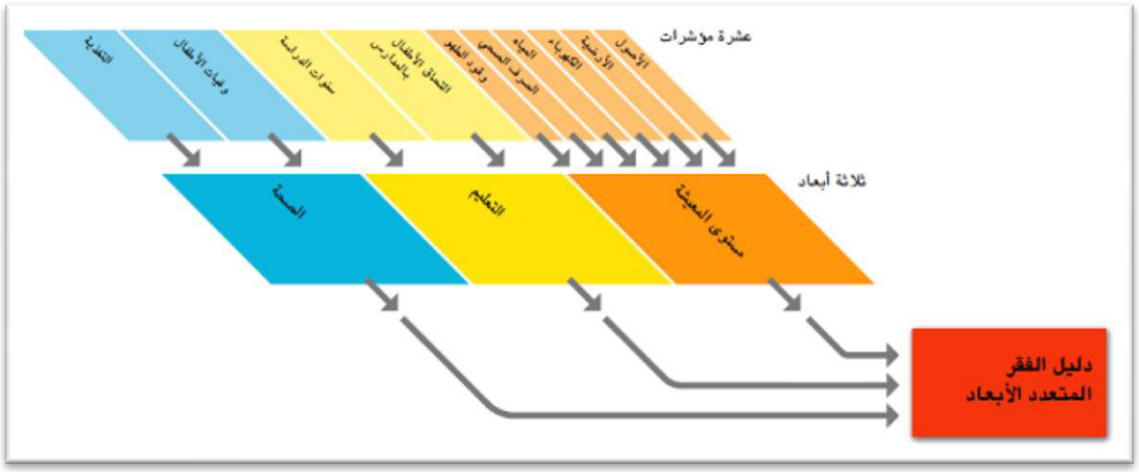

المصدر: نورة العجلان، مرجع سابق، ص8.

ومن الانتقادات التي واجهت مؤشر التنمية البشرية[1]:

- إن مؤشر توقع الحياة عند الميلاد قد لا يعبر بالضرورة عن مدى سلامة الصحة البدنية والنفسية للأفراد؛
- معدل أمية البالغين لا يعكس مستوى التعليم ومدى مساهمته في إكساب الأفراد المعرفة وتنمية قدراتهم؛
- نصيب الفرد من الناتج فهو مؤشر مشكوك في دقته عند الأخذ في الحسبان معايير عدم العدالة في توزيع الدخل.

المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية.

لقد برزت في مجال استراتيجيات التنمية عدة إسهامات، سيتم الاقتصار هنا على إستراتيجيتين هما: إستراتيجية النمو المتوازن، وإستراتيجية النمو غير المتوازن.

الفرع الأول: إستراتيجية النمو المتوازن.

صاغ الأستاذ "نوركسه" جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها "روزنشتين- رودان" في صيغة حديثة متكاملة أخذت تسمية " إستراتيجية النمو المتوازن"، حيث يركز "نوركسه" على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي، مؤكدا أن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسع حجم السوق، والذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية

[1] نورة العجلان، مرجع سابق، ص 8-9.

يتحقق بينها التوازن، مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدرا من التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، حتى لا يمثل تخلف القطاع الزراعي عقبة أمام نمو القطاع الصناعي.

وإستراتيجية النمو المتوازن تستهدف التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلية، وليس لغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولى، وذلك لعدم قدرة السلع المنتجة على منافسة نظائرها من منتجات الصناعات المتقدمة في وجه صادرات البلاد المتخلفة، كما أن واقع البلاد المتخلفة من حيث عدم فعالية آليات السوق، يلقي على الدولة القيام بدور في مجال التخطيط والتنفيذ لهذا القدر الضخم من الاستثمارات.

ولقد وجهت عدة انتقادات إلى إستراتيجية النمو المتوازن نجمل أهمها فيما يلي[1]:

1- الاعتماد على الاكتفاء الذاتي، بحيث أن النمو المتوازن يرفض بصفة أو بأخرى التخصص حسب التفوق المطلق أو النسبي، وبالتالي جني ثمار التجارة الدولية، نظرا لاعتماد هذه الإستراتيجية على تطوير كل القطاعات في آن واحد؛

2- إهمال نشاطات القطاع الزراعي، حيث لا توجد أي طريقة من أجل تحسين إنتاجية هذا القطاع؛

3- احتمال الاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير القابلة للنجاح، نظرا لكون حجمها أقل من الحجم الأمثلي الذي يمكننا من الحصول على وفورات الحجم؛

4- عدم واقعية مشروع كهذا، نظرا لضرورة توفر أموال ضخمة لتنفيذه.

الفرع الثاني: إستراتيجية النمو غير المتوازن.

وتعود لإسهامات "هيرشمان" و تنطلق من أن نقطة الاختناق الرئيسية في البلدان النامية هي نقص إمكانيات اتخاذ القرار في هذه البلدان (في القطاعين العام والخاص). ولعلاج هذا الاختناق لا بد من إيجاد سلسلة الطاقات الفائضة من التسهيلات الاجتماعية الفوقية، والتي من شأنها أن توجد بيئة مادية مناسبة لتشجيع الاستثمار المنتج، أو ان يعالج الاختناق مباشرة من خلال إنشاء أنشطة منتجة، ستولد بدورها الحاجة لمشروعات اجتماعية مكملة. رغم أن هذه النظرية ارتبطت أساسا بمفاهيم الترابط الأمامي والخلفي، إلا أنها استخدمت مفهوما آخرا مهما هو "درجة التحمل والأداء"، والذي يشير إلى كيفية فهم تحديد فترة واستمرارية ووحدة أي عملية إنتاجية في الأداء بكفاءة عالية في نظام اقتصادي نامي، فدرجة التحمل والأداء تولد ضغوطا للعمل بكفاءة، وإلا فإن إنجاز المهام يعتبر صعبا أو مستحيلا، وهنا يقدم "هيرشمان" بديلا عن المفهوم السائد "المنافسة" باعتباره مصدر الضغط

[1] **Jacque Brasseul**, op cit, p 52.

الرئيسي للكفاءة. يقود مفهوم "التحمل والكفاءة" إلى مفهوم آخر هو مفهوم "الصوت" والذي يتمثل في ضغوط أصوات المستهلكين، والوحدات الاجتماعية الأخرى لتحسين الأداء[1].

يرى بعض الاقتصاديين أن أهم انتقاد يوجه إلى إستراتيجية النمو غير المتوازن، يتمثل في افتراض أن هذه الإستراتيجية تجري بصفة أساسية عن طريق المبادأة الفردية، ويتضح هذا من كونها تتخذ من اختلال التوازن محركا للنمو عن طريق ما يترتب على الاختلال في التوازن في حض المنظمين الأفراد على اتخاذ قرارات الاستثمار، ومؤدى هذا أن التنمية الاقتصادية لا تتم في ظل التخطيط الشامل الذي يتضمن حصر وتعبئة الموارد الاستثمارية الكلية وتوجيهها إلى مختلف وجوه النشاط الاقتصادي طبقا لما تقرره الخطة القومية على أساس تعظيم العائد الاجتماعي للاستثمارات، وهناك اتفاق على أهمية التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية في ظل محدودية الموارد الاقتصادية التي يتعين تعبئة أكبر قدر منها وتوجيهها إلى أفضل الاستخدامات من وجهة نظر الاقتصاد القومي ككل، وهذا لا ينفي الصعوبات التي تواجه عمليات التخطيط وتنفيذ أهدافه، كما لا يعني بالضرورة إهمال الاستثمارات التي تقوم على أساس المبادأة الفردية بدافع تحقيق الربح الخاص طالما تكون في نطاق أولويات الخطة الاقتصادية الشاملة[2].

المطلب الثالث: النمو والتنمية، تقارب أم اختلاف.

سيتم التعرف، من خلال هذا المطلب، على إذا ما وجدت علاقة تربط النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية، أم أنهما مختلفين ومتباعدين.

الفرع الأول: علاقة النمو بالتنمية.

تجدر الإشارة في البدء إلى أن بعض الاقتصاديين كانوا يميلون إلى استعمال مصطلحي النمو والتنمية بمعنى واحد، ويعتبرونهما مترادفين في جوهرهما، وإن كانت هناك فروق في معنييهما، ويجد المتتبع أن مفهوم التنمية قد ارتبط أصلا بالنمو الاقتصادي، وبالتالي فإن مضمونه قد تطور مع تطور البعد الإنمائي في الفكر الاقتصادي السائد. بينما يعتبر آخرون أن التمييز بينهما لا يستند إلى أسس علمية، بل يهدف إلى تحقيق أغراض محددة لوضع فواصل بين مجموعتي البلدان النامية والدول المتقدمة، لذلك فهم يرفضونها.

إن النمو الاقتصادي هو محرك التنمية ككل، وبدون النمو الاقتصادي لا يمكن أن تحدث زيادة متواصلة ومستدامة في استهلاك الأسر المعيشية، وزيادة معدل النمو الاقتصادي شرط لتوسيع قاعدة

[1] أحمد الكواز، **إستراتيجية النمو غير المتوازن**، المعهد العربي للكويت، الموقع الإلكتروني:
(http://www.arab-api.org course34/pdf/p34-5.pdf)، تم الاطلاع عليه في: 14-05-2011.
[2] محمد عبد العزيز عجمية و إيمان ناصف، مرجع سابق، ص127.

الموارد، وهي بالتالي شرط للتحول الاقتصادي والتكنولوجي، فالنمو الاقتصادي يسبق التنمية، وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير في حين أن التنمية لا تحصل إلا في المدى الطويل، ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية ليست بالقصيرة، لذا ليس هناك بشكل عام تناقص جوهري في الأهداف بين التنمية التي محورها البشر، ونظريات النمو الاقتصادي التقليدية، فالتنمية مرتبطة بالنمو ولكن النمو لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية، وهو ما قد نختلف عليه مع "آرتورلوس"، الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد، الذي يعتبر أن التنمية تؤدي إلى توسيع خيارات الناس، الأمر الذي يعني زيادة دخلهم، وكان أكثر اقتناعا بأن النمو الاقتصادي من شأنه أن يحقق التنمية[1].

الفرع الثاني: الاختلاف بين النمو والتنمية.

يعد الاقتصادي "شومبيتر" أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي والتطور الاقتصادي (التنمية)، فالنمو برأيه، يحدث بسبب نمو السكان والثروة والادخار، في حين أن التطور الاقتصادي ينتج من التقدم والابتكار التقنيين، كما يلعب الرائد الاقتصادي دورا متميزا في إحداث التطور، و إن النمو يعني حدوث تغييرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية، أما التنمية فتتضمن حدوث تغييرات نوعية في هذه المتغيرات، أما كيفية حصول النمو والتطور، فإن "شومبيتر" يؤمن بتلقائيتهما من دون ضرورة تدخل الدولة وتوجيهها، وبالنتيجة فإن التغيرات الكمية المتراكمة تقود إلى حدوث تغيرات نوعية في المدى الطويل[2].

وهناك اختلافات أخرى بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية منها:

1- بينما يتم قياس التنمية الاقتصادية بمختلف المؤشرات والتي سبق ذكرها، فإن معدل النمو الاقتصادي يقاس عادة بالعلاقة التالية[3]:

$$TC_r^t = \frac{PIB_r^t - PIB_r^{t-1}}{PIB_r^t}$$

حيث:

TC_r^t: معدل النمو الحقيقي؛

[1] محمد حسن دخيل، **إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2009، ص 27- ص34.
[2] المرجع نفسه، ص 28-29.
[3] البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، مرجع سابق، ص 3-4.

PIB_r^t: الناتج الإجمالي الحقيقي في الفترة t.

إن الناتج المحلي الإجمالي يقدر بالقيمة الاسمية (بالأسعار الجارية) أو الحقيقية (بالأسعار الثابتة)، ولحساب الناتج الحقيقي نقسم الناتج المحلي الجاري على الرقم القياسي للأسعار. إن أحسن مقياس للرقم القياسي للأسعار هو مكمش (déflateur) الناتج المحلي الإجمالي، الذي يأخذ بعين الاعتبار تطور أسعار جميع السلع والخدمات.

يمكن الانتقال من الناتج الاسمي إلى الناتج الحقيقي (المعبر عنه بالكميات) على النحو التالي:

$$PIB_n = \sum_{i=1}^{i=n} P_i Q_i = PQ \Longrightarrow Q = \frac{PIB_n}{P}.$$

2- بينما يحدث النمو من خلال تطور تدريجي بطئ، فإن التنمية تحتاج إلى دفعة قوية تحركها قدرات إنسانية خبيرة تخرج المجتمع من حالة الركود إلى التقدم. من ناحية ثانية يمكن الاستنتاج أن النمو تلقائي وتراكم كمي يجري مع مرور الزمن وباستمرار وينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع، بينما التنمية هي تراكم نوعي يطال مختلف جوانب المجتمع. والتنمية بمفهومها العلمي تتحقق بفعل التغيرات الجذرية التي تحصل في المؤسسات والبنى الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية القائمة، ولذلك تفرز علاقات إنتاجية جديدة عل أنقاض العلاقات الإنتاجية القديمة، بينما يتم النمو في إطار المؤسسات والبنى القائمة[1]؛

3- النمو الاقتصادي يعني الزيادة الثابتة أو المطردة في السعة الإنتاجية للاقتصاد القومي، والتي تساعد مع مرور الوقت في زيادة الدخل والإنتاج العام، في ظل الحكم الراشد والعدالة في التوزيع. أما التنمية الاقتصادية، فهي مفهوم أكثر شمولا وسعة من مفهوم النمو، وهو المفهوم الذي يحدد مدى تقدم الدولة أو تخلفها اقتصاديا واجتماعيا ودوليا، ولذلك تحرص كل الدول الجادة وذات الحكم الراشد، علي التنمية الاقتصادية وليس النمو الاقتصادي حتى يتم لها التقدم والتطور الحقيقي[2]؛

4- النمو الاقتصادي يعني زيادة الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن ويقيسه الاقتصاديون بمعدل النمو في الناتج أو الدخل الفردي الحقيقي، أما التنمية الاقتصادية فتشمل التغيرات الهيكلية في المجتمع بأبعاده المختلفة من تنظيمية واقتصادية وثقافية وسياسية وفكرية لتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع[3].

---

[1] محمد حسن دخيل، مرجع سابق، ص 29- ص31.

[2] محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، **النمو الاقتصادي من أجل التنمية الاقتصادية وعلاج مشاكل البطالة والفقر**، الحوار المتمدن، العدد 2371، 2008، الموقع الإلكتروني: (http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=143728)، تم الاطلاع عليه في: 11-08-2011.

[3] عابد بن عابد العبدلي، **تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية- دراسة تحليلية قياسية**، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، عدد 27، 2005، الموقع الالكتروني: (www.drabid.net/paper2.pdf)، تم الاطلاع عليه في: 24-05-2011.

خلاصة:

إن الاختلاف في مستويات الحياة له آثار معتبرة على رفاهية الإنسان، مما يتطلب معرفة العوامل التي تحدد هذا المستوى من الرفاهية، وقد سعت نظرية النمو الاقتصادي إلى البحث عن هذه العوامل، ويمكن أن نلاحظ أن هذه النظرية مرت بمرحلتين أساسيتين، فقد اعتمد الكلاسيك على التحليل النظري دون أن يكون هناك دراسات قياسية، إلا أن هذه النظريات كان لها الفضل في إبراز أهم عوامل النمو، لكنها لم تحاول تفسير العلاقة بين هذه العوامل والنمو بشكل دقيق، ونقصد بذلك التحديد الكمي للعلاقة التي تربط بينهما، لكن بعد إظهار أهمية التحليل القياسي في التحليل الاقتصادي، بدأت هناك مرحلة فقد ظهرت بعض المحاولات الجريئة في بناء النماذج الاقتصادية، ومن أبرز هذه النماذج نموذج "هارود -دومار" ونموذج "سولو" بالإضافة إلى نماذج النمو الداخلية الحديثة التي تمت على يد مجموعة من الاقتصاديين أمثال "رومار" و"بارو " و"روبيلو"، ولا تزال هذه النماذج إلى يومنا هذا في تطور واستمرار؛

فنموذج "هارود-دومار" استعمل فيه دالة إنتاج ذات فرضية النسب الثابتة، وكان هذا النموذج يبحث بقدر كبير عن شروط النمو الاقتصادي، لكن وقع في مشكل يتمثل في تقلب الاقتصاد بين حالة البطالة وحالة التوظيف الزائد عن الحد، والناتج أصلا عن فرضية النسب الثابتة المعتمدة في بناء هذا النموذج، وقد تعرض لعدة انتقادات خاصة على يد الباحث النيوكلاسيكي "سولو"، وخصوصا فكرة - حافة السكين- التي جاء بها، وكحل لمشكلة نموذج "هارود-دومار" وفكرة "حافة السكين"، قام "سولو" بتغيير فرضية معاملات الإنتاج الثابتة بفرضية قانون المعاملات المتغيرة، وذلك بإدخال دالة إنتاج من نوع "كوب دوغلاس" ذات غلة الحجم الثابتة إلى نموذجه ، وكان" سولو" يهدف من وراء ذلك إلى البحث عن أسباب التفاوت الحاصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة، وتوصل إلى أنه كلما كان في دولة ما تراكم رأسمالي أو تطورا تقني كبيران أو نمو سكاني ضعيف أو كلها معا، ساعدها على التطور، وكلما كان العكس ساعدها على البقاء في حيز الفقر، والنتيجة الأخرى التي توصل إليها نموذج "سولو" تتمثل في فكرة التقارب بين الدول، أين يمكن أن تلحق الدول النامية بالدول الغنية في المدى البعيد، إذا توفرت بعض العوامل المعينة كالتراكم الرأسمالي مثلا، إلا أن نتيجة "سولو" التي توصل إليها تعرضت هي الأخرى إلى انتقادات شديدة على يد مجموعة من الاقتصاديين، والذين أسسوا فيما بعد ما يسمى بنماذج النمو الداخلي، وأساس هذه الانتقادات نابع أولا من المشاهدات الميدانية في عقد الثمانينات من القرن الماضي، حيث أثبت الواقع العكس تماما لفكرة التقارب، أين لوحظ أن الدول الغنية زادت تطورا وغنى، وأصبحت الفجوة تزداد بين هذه الدول والدول الفقيرة، والانتقاد الثاني الذي وجهته نظرية النمو الداخلي إلى نظرية "سولو" هو إعابها عليه افتراض الرقي

التقني كمتغير خارجي، حيث لم يقدم "سولو" في نموذجه تفسيرا لكيفية وطريقة تطور هذا العامل رغم اعتباره من أهم عوامل النمو الاقتصادي، وجاءت نماذج النمو الداخلي لتعالج المشاكل التي صادفت تحليلات "سولو" وخاصة فكرة التقارب، التي أرجعتها نماذج النمو الداخلي إلى فرضية تناقص الإنتاجية الحدية المستوحاة من النظرية الكلاسيكية، بالإضافة إلى البحث عن طرق ووسائل وسياسات تطور عامل الرقي التقني، وتوصلت هذه النماذج إلى إلغاء فرضية الإنتاجية المتناقصة، واعتبار التقدم التقني كمتغير داخلي في نماذج النمو الاقتصادي، وأنه يجب أن يعمل الاقتصاد في ظروف الاحتكار لا في ظروف المنافسة الكاملة، واعتبرت هذه النماذج أن أي سياسة لها القدرة على التأثير بصفة إيجابية على البحث والتطوير تعد مقبولة، ويجب على الدولة أن تكون مستعدة للتدخل لمساعدة وحماية الابتكارات والاختراعات الجديدة، بالإضافة إلى زيادة التكوين والتعليم والتدريب لأفرادها.

الفصل الثاني:

العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي.

تمهيد:

تعد التجارة الدولية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات، سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا. فالتجارة الدولية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، كما أنها تساعد على فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة؛ ومع تسريع إزالة القيود على حركة مكونات الحساب التجاري (وكذلك الحساب الجاري وحساب رأس المال)، زاد الاهتمام بالعلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، حيث أن هذه العلاقة المتبادلة ليست محل اتفاق، ففي الوقت الذي يرى البعض أن التجارة الدولية وتحريرها تعزز معدل النمو، يرى آخرون بأن هذه العلاقة ليست حتمية، وهذا ما سيتم مناقشته في هذا الفصل حيث: قسم هذا الفصل إلى خمسة مباحث أساسية، ففي المبحث الأول سيتم التطرق إلى نظريات التجارة الدولية، وذلك بعرض النظريات الكلاسيكية لكل من: "ادم سميث" و"دافيد ريكاردو" و"جون ستيورث ميل"؛ ثم عرض النظريات النيوكلاسيكية المتمثلة في نظرية "هيكشر- اولين" ونظرية "ستولبر- ساموبلسن" بالإضافة إلى تناقض "ليونتييف"؛ ثم عرض الاتجاهات الجديدة لتفسير التجارة الدولية من خلال دورة حياة المنتج ونظرية الفجوة التكنولوجية. وفي المبحث الثاني، سيتم التطرق إلى النظرية الحديثة في تفسير التجارة الدولية والمتمثلة في إدخال اقتصاديات الحجم ، تكاليف النقل، المنافسة غير التامة، تشابه الأذواق، تنوع المنتجات، نظرية التبادل اللامتكافئ؛ وفي المبحث الثالث سيتم التطرق إلى السياسات التجارية من خلال تعريفها وأهدافها وكذا مبدأ الحرية في التجارة الدولية؛ وفي المبحث الرابع سيتم التطرق إلى تأثير تحرير التجارة الدولية على الدول النامية وبالأخص على الدول العربية، أما المبحث الخامس، فسيخصص لفحص العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، من خلال تبيان ما إذا كانت التجارة هي محرك للنمو أو لا؟، وما علاقة التجارة بنظرية النمو الداخلي؟، وكذلك معرفة العلاقة: التجارة – النمو من خلال حالتين أساسيتين هما حالة الدولة الكبيرة وحالة الدولة الصغيرة.

المبحث الأول: نظريات التجارة الدولية.

وضعت نظريات التجارة الدولية في منتصف القرن السادس عشر، وكان معظمها يدور حول سؤال رئيسي يتعلق بالكشف عن أسس التبادل التجاري الدولي الذي يفيد كلا من طرفي هذا التبادل؛ ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة يمكن حصرها فيما يلي[1]:

- ماهي شروط تقسيم العمل الدولي وتخصص الدول في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي؟
- كيف توزع الفوائد التي يحققها تقسيم العمل الدولي (أو التخصص الدولي) بين الدول المشتركة في ذلك التقسيم (أو التخصص)؟
- ماهي الأسباب التي تقف وراء تقسيم العمل الدولي وتخصص كل دولة في إنتاج أنواع محددة من السلع والخدمات؟

ومما يذكر أن كل من ساهم بتطوير نظرية التجارة الدولية لم يكن معنيا بالإجابة على جميع هذه الأسئلة، فمثلا انصب جل اهتمام "ادم سميث" و"ريكاردو" بالإجابة على السؤالين الأول والثاني المتعلقين بأساس قيام التجارة الدولية، وتوصلا إلى نظريتي الميزات المطلقة والنسبية على التوالي، بينما اهتم "جون ستيورات ميل" بالإجابة على السؤال المتعلق بأثر تغير معدلات التبادل الدولي على المكاسب الناجمة من التجارة، وكيف يتحدد هذا المعدل؟ أما "هكشر" و "أولين" فقد بحثا فيما يقف وراء الفروق في الكلف النسبية ثم نتائج الدراسة على إعادة توزيع الدخل على عناصر الإنتاج؛ واهتمت أخرى بأثر التقدم التكنولوجي في حركية الميزة النسبية مثل النموذج الذي طرحه "فرنون" فيما يعرف بدورة المنتج[2].

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية.

ظهرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية في أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر، وجاءت كرد فعل للفكر التجاري الذي فسر التجارة الدولية كنشاط لا يأتي بالنفع على جميع أطراف التبادل، فإذا استفاد أحد الطرفين من التجارة لابد للطرف الآخر أن يخسر لا محالة، وقد انشغل بقضية الحرية الاقتصادية و إقرار مبدأ حرية التجارة الخارجية من خلال بيان مساوئ تدخل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية.

[1] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2010، ص 83.
[2] هجير عدنان أمين زكي، **الاقتصاد الدولي**، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص 39-40.

الفرع الأول: نظرية الميزة المطلقة.

1- فرضيات النظرية: تعد هذه النظرية أول نظرية ظهرت لتفسير قيام التجارة بين الدول، للاقتصادي "ادم سميث" في كتابه الشهير "ثروة الأمم"، وتستخدم هذه النظرية الفرق المطلق في تكاليف الإنتاج بين الدول، وهذا المفهوم يعرف بالميزة المطلقة[1]، وتقوم هذه النظرية على الافتراضات التالية[2]:

أ- وجود دولتين وسلعتين فقط؛

ب- العنصر الإنتاجي المهم والذي يعتبر محور العملية الإنتاجية هو عنصر العمل،

ت- ظروف السوق هي ظروف منافسة تامة داخل كل دولة؛

ث- حرية انتقال عنصر العمل بين الصناعات داخل الدولة الواحدة وعدم انتقاله إلى الدول الأخرى.

2- عرض النظرية: نفترض وجود دولتين هما و.م.أ والبرازيل ينتجان القمح والبن، وبافتراض أن إنتاجية الفدان في كل منهما كانت على النحو الموضح في الجدول التالي:

جدول رقم 1: إنتاجية الفدان بالطن في الدولتين.

	البن	القمح
و.م.أ	1	4
البرازيل	3	2

المصدر: السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص30.

من الجدول يتضح مايلي[3]:

أ- الولايات المتحدة الأمريكية لديه ميزة مطلقة في إنتاج القمح؛

ب- البرازيل لديها ميزة مطلقة في إنتاج البن؛

ت- تقوم بين الدولتين تجارة دولية بسبب اختلاف المزايا المطلقة بينهما، حيث تتخصص الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج وتصدير القمح، وتتخصص البرازيل في إنتاج وتصدير البن.

3- تقييم النظرية: إن هذه النظرية لم تفسر أسباب قيام التجارة الدولية بين الدول في حالة وجود ميزة مطلقة للدولة في إنتاج السلعتين في حين لا تتمتع الدولة الأخرى بأي ميزة في إنتاج أي من السلعتين، حيث هذه الحالة من وجهة نظر"ادم سميث" تلغي منافع التجارة الخارجية، وبالتالي تكتفي كل دولة ذاتيا ولا تقوم التجارة الخارجية[4].

[1] حسام علي داوود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، الأردن، 2002، ص33.
[2] نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2008، ص17-18.
[3] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص31.
[4] نداء محمد الصوص، مرجع سابق، ص20.

الفرع الثاني: نظرية الميزة النسبية.

1- فرضيات النظرية: في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي "دافيد ريكاردو" بنسف النظرية السابقة وذلك في كتابه المشهور "الاقتصاد السياسي والضرائب"[1]، ومازال هذا القانون يثرى بالمساهمات العلمية ويحتل مكانا بارزا في مجال تفسير قيام التجارة. فحسب هذه النظرية الانفتاح على الخارج يأتي بالمنافع لكل الدول المشاركة في التجارة مهما كان مستوى تطورها[2]، ويستند قانون النفقات النسبية إلى مجموعة من الافتراضات[3]:

أ- وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري؛

ب- تجارة حرة مع وجود منافسة تامة في الأسواق؛

ت- حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة وعدم قدرتها على التنقل بين الدول؛

ث- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج؛

ج- انعدام نفقات النقل والتعريفة الجمركية.

2- عرض النظرية: أورد " دافيد ريكاردو" لتوضيح نظريته مثالا يوضح فيه إنتاج البرتغال وانجلترا من سلعتين هما النبيذ والمنسوجات، حسب ماهو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم2: وحدات العمل التي تتطلبها وحدة واحدة من الإنتاج/السنة.

	النبيذ	المنسوجات
البرتغال	80	90
انجلترا	120	100

المصدر: عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص40.

بناء على المعلومات الواردة في الجدول رقم2 فإن: البرتغال لها ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين على انجلترا، ولكن من الممكن أن تحقق البرتغال مكاسب أكبر إذا تخصصت في إنتاج سلعة النبيذ وقامت بتصديرها إلى انجلترا، ومن الجدول رقم 2 فإن[4]:

أ- $\frac{100}{120} = 0.83$ هي التكاليف النسبية للمنسوجات في انجلترا؛

ب- $\frac{90}{80} = 1.12$ هي التكاليف النسبية للمنسوجات في البرتغال.

إذن فإن التكاليف النسبية للمنسوجات في انجلترا أقل من التكاليف النسبية للمنسوجات في البرتغال، وبعد التخصص وقيام التجارة بين الدولتين فإن كلا منهما يحقق مكسبا.

[1] جمال الجويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2006، ص26.

[2] **Bernard Guillochon, Annie Kawecki**, Economie internationale « commerce et macroéconomie », 4édition, DUNOD, Paris 2003, p5.

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات**، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، 2010، ص40.

[4] المرجع نفسه، ص41-42.

ومنه فإن هذه النظرية تؤدي إلى ثلاث نتائج أساسية[1]:

أ- البلد يتخصص كليا في المنتوج الذي لديه فيه ميزة نسبية، وهذا الأخير ناتج عن الأسعار قبل التبادل والتي بدورها محددة بالإنتاجية النسبية للعمل في مختلف الصناعات؛

ب- نموذج ريكاردو يبين أن سياسة أحادية في تحرير التجارة كافية للحصول على الرفاهية؛

ت- نتيجة التخصص الكلي عادة ما يؤدي إلى وجود رد فعل سلبي للتبادل الدولي، حيث اختفاء كل الصناعات لبلد معين ماعدا الصناعة التي يجب أن يتخصص فيها البلد قد يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد وإضعاف تطوره.

3- تقييم النظرية: بين "ريكاردو" الحدود التي تجعل التجارة الدولية مثمرة لكل من الدولتين، ولكنه لم يوضح كيف يرسو سعر التبادل الدولي ضمن هذه الحدود، فلقد اكتفى بافتراض سعر تبادل يقع بين نسب التبادل الوطنية في الدولتين، وعليه فإن نظرية الميزات النسبية كما صاغها "ريكاردو" ناقصة، إذ أنها لا تفسر تحديد سعر التبادل الدولي[2]، ولقد انبرى "جون ستيوارث ميل" (1806-1873) لاستكمال هذا النقص وذلك بصوغ نظرية الطلب المتبادل أو القيم المتبادلة.

الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية.

1- فرضيات النظرية: وتعتبر توسع لنظرية النفقات النسبية لـ "دافيد ريكاردو" حيث قام "جون ستيورث ميل" بإضافة عامل الطلب في تحديد المستوى الذي يستقر فيه معدل التبادل إلى هذه الأخيرة [3]، وتقوم هذه النظرية على الافتراضات التالية:

أ- وجود حجم معين من العمل المستخدم في كل دولة من أطراف المبادلة لإنتاج كميات مختلفة من السلع محل التبادل[4]؛

ب- عند قيام التجارة بين دولتين على سلعتين، فإن القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية ستتساوى مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية على السلعة التي تنتجها الدولة الأولى[5]؛

ت- تحد تكلفة النقل من التخصص الدولي، لأنها تضطر الدولة لأن تنتج داخل حدودها سلعا كان يمكنها أن تحصل عليها من الخارج بأسعار منخفضة[6].

2- عرض النظرية: يقصد بمعدل التبادل الدولي عدد الوحدات من سلعة ما والتي يتم تصديرها لقاء الحصول على وحدة واحدة من السلعة المستوردة، وقد يصادف أن يتساوى معدل التبادل

---

[1] **Messerlin Patrick .A**, Commerce international, Paris, Presses Universitaires de France,1998, p42-47.

[2] محمد دياب، مرجع سابق، ص104.

[3] محمد عبد العزيز، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية المصرية، الإسكندرية، 2000،ص 23-24.

[4] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص97.

[5] محمد دياب، مرجع سابق، ص106.

[6] المرجع نفسه، ص107.

الدولي مع معدل التبادل المحلي بين السلعتين في بلد ما، ولهذا فإن السبب الأساس في قيام التجارة هو اختلاف السعر النسبي العالمي عن السعر النسبي المحلي بين سلعتين؛ ولنتأمل معطيات هذا المثال الذي يوضح حالة البلد (x) وبقية العالم (w) [1]:

جدول رقم 3: جدول يوضح حالة البلد (x) وبقية العالم.

	النبيذ	المنسوجات
إنتاج ساعة عمل واحدة من القمح (وزنه)	80	90
إنتاج ساعة عمل واحدة من النسيج (ياردة)	120	100

من هذا المثال يتضح لنا أن لـ (w) ميزة نسبية في إنتاج النسيج، وعليه فإنه يتخصص بإنتاجه تاركا لـ (x) التخصص بإنتاج وتصدير القمح، ومن الممكن أن نلاحظ أن البلد (x) لن يقبل أن يبادل 10 وزنات من القمح بأقل من 10 ياردات من النسيج، وبالمثل فإن (w) لن يقبل أن يبادل 20 ياردة من النسيج بأقل من 10 وزنات من القمح، لأن هذا ما يحصلان عليه من المبادلة الداخلية، ولهذا فإن معدل التبادل الدولي الذي يضمن دخول الطرفين في التجارة ينبغي أن يتراوح بين معدلي التبادل الداخليين لكل من البلدين، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم 8 : الحدود التي يتراوح بينها معدل التبادل الدولي.

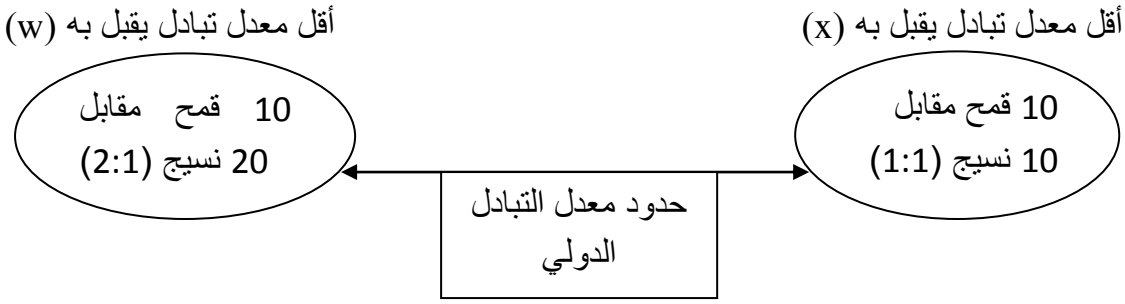

المصدر: هجير عدنان أمين زكي، مرجع سابق، ص58.

3- نتائج النظرية: إن معدل التبادل الدولي الذي يضمن دخول الطرفين في عملية التجارة ينبغي أن يتراوح بين معدلي التبادل الداخلي في البلدين، وإذا تطابق معدل التبادل الدولي مع معدل التبادل الداخلي لأحدهما، فإن التجارة لن تقوم لأن هذا البلد لن يقبل بالمتاجرة، فهي لن تحقق له أكثر مما يستطيع التبادل الداخلي تحقيقه[2]، كما أنه كلما اقترب معدل التبادل الدولي من معدل التبادل الداخلي

[1] هجير عدنان أمين زكي، مرجع سابق، ص57.
[2] المرجع نفسه، ص59.

لإحدى الدولتين تقل المكاسب التجارية التي تصيب هذه الدولة وتزداد المكاسب التجارية التي تصيب الدولة الأخرى.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية.

يرى بعض الاقتصاديين أن الاقتصاديين الكلاسيكيين كان اهتمامهم موجه إلى إيضاح الربح من التجارة الدولية أكثر من اهتمامهم بشرح آلية التجارة، فهي (النظرية الكلاسيكية) قد نجحت في شرح أثر التجارة على رفاهية الدول، وأوضحت كيف أن الاختلاف **في** تكاليف الإنتاج النسبية تحقق منافع (مكاسب) عند قيام التجارة الدولية بين الدول، ولكنها لم توفق في إيضاح السبب أين يكمن، إما في أن التكاليف أقل أو أن إنتاجية العمل أكبر من بلد لآخر[1]؛ كما اقتصر التحليل على التأكيد بأن الفروق في الأسعار النسبية بين الدول تمثل السبب الأساس في قيام التجارة الدولية، ولهذا فإنه ينبغي فتح المجال لاحتساب عوامل أخرى كوفرة الموارد الإنتاجية وحالة التكنولوجيا والتفضيلات ومستويات الدخل[2]، التي يمكن أن تأخذ دورها الفعال في تحديد نمط التخصص والتبادل الدولي الشاغل الأساس لنظرية التجارة الدولية.

الفرع الأول: نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج.

1- فرضيات النظرية: يعود الفضل في صياغته لمساهمة الاقتصاديين السويديين، "إيلي هكشر" سنة 1919 ثم من بعده تلميذه "أولين" سنة 1933 الذي طور ما جاء به أستاذه "هكشر" ثم طوره الاقتصادي "ساموبلسون" سنة 1941 [3]، وتقوم النظرية على الفروض التالية[4]:

أ- وجود دولتين وسلعتين وعاملين من عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال)؛

ب- تشابه التكنولوجيا والأذواق في كل من البلدين؛

ت- وجود منافسة تامة وتخصص غير تام في كل من البلدين؛

ث- لا توجد تكاليف النقل؛

ج- القدرة التامة على تحرك عوامل الإنتاج داخل البلد وعدم قدرتها على الانتقال والتحرك دوليا.

2- عرض النظرية: توجه النظرية محور تركيزها على اختلاف وفرة موارد الإنتاج (مثل العمل ورأس المال والأرض) بين الدول، وتعدها السبب الأساس في اختلاف الميزات النسبية بينها، فهذه النظرية ترى مثلا أن ما يفسر قيام الهند والصين بتصدير الأحذية والملابس يكمن في كونهما تتمتعان

[1] سامي خليل، **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص94.
[2] هجير عدنان أمين زكي، مرجع سابق، ص89.
[3] **Michel Rainelli**, Le commerce international, 9ème édition , Editions la Découverte, Paris,2003,p47.
[4] أحمد الكوار، **أهم تطورات نظرية التجارة الدولية**، المعهد العربي للكويت، من الموقع الإلكتروني: (www.arab-api.org)، تم الاطلاع عليه في 11-10-2010 .

بوفرة في اليد العاملة، الأمر الذي يجعل هاتين السلعتين تنتجان بكلف أرخص نسبيا، لأن إنتاج هاتين السلعتين يحتاج إلى كثافة في استخدام عنصر العمل وهو وافر نسبيا في هاتين الدولتين؛ وما يفسر قيام الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بتصدير القمح كونهما تتمتعان بوفرة الأرض والمناخ الملائم لإنتاجه، وبالتالي فإنه ينتج فيهما بكلفة نسبية أرخص من بلد آخر لا يتمتع بوفرة نسبية في الأرض[1]، وهكذا تتخصص كل دولة أو منطقة بتصدير السلعة التي تحتاج في صناعتها إلى استعمال كثيف للمورد الإنتاجي الوافر نسبيا لديها.

ومنه فالتجارة الدولية سوف تقوم على أساس هذا الاختلاف في المزايا النسبية بين البلاد المختلفة، تلك المزايا النسبية التي تتوقف بدورها على اختلاف توافر عناصر الإنتاج بين البلدان المختلفة، ومن هنا سميت النظرية "بنظرية نسب عناصر الإنتاج"[2].

3- **الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:** من بين الانتقادات الموجهة إلى نظرية النفقات النسبية لعوامل الإنتاج، أنها تتركز على عدم وجود اختلافات أخرى بين الدول من حيث الذوق والتكنولوجيا، حيث وجود مثل هذه الاختلافات قد يؤدي إلى عدم تحديد العلاقة بين عوامل الإنتاج و أسعار السلع[3]، بالإضافة إلى[4]:

أ- تفترض نظرية "هيكشر-أولين" تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في جميع أنحاء العالم، وأنها دوال إنتاج خطية متجانسة، وهذا يعني أن النظرية ألغت دور البحث والتطوير وما ينشأ عنه من تقدم تكنولوجي يمكن الدول من التمتع بمزايا نسبية مكتسبة؛

ب- تفترض نظرية "هيكشر-أولين" تجانس عوامل الإنتاج من نوع واحد في الدول المختلفة، وهذا يمكن من قياس درجة الوفرة والندرة النسبية لهذه العوامل؛ ولكن في حياتنا العملية لا يوجد عاملان إنتاجيان متجانسان ومن نوع واحد مثل عنصر العمل في الدولة (1) والدولة (2)، وذلك للاختلاف في المهارات الناجمة عن اختلاف في عوامل البيئة الاجتماعية، أو الاختلاف في الوضع الاقتصادي والتعليمي والثقافي، أو اختلاف في المقدرة التنظيمية، أو اختلاف في درجة تقدم المعرفة الفنية؛

ت- تشترك نظرية "هيكشر-أولين" مع نظرية "ريكاردو" للتكاليف النسبية في إهمال انتقال عناصر الإنتاج دوليا، ومما لا شك فيه استحالة انتقال عنصر الأرض كأحد عناصر الإنتاج؛ وتفرض قيود على الهجرات السكانية وحركة العمال من بلد إلى آخر، وأنه يوجد

[1] هجير عدنان زكي، مرجع سابق، ص91-92.
[2] **Jean – Louis Mucchielli**, Principes d'économie Internationale, Ed.Economica, Paris, 1985, P112.
[3] رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة، الأردن، 2000، ص30.
[4] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص130-131.

تردد في انتقال رؤوس الأموال لارتباطها بقوانين الاستثمار والاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد الذي يحتاج إلى رؤوس أموال للاستثمار.

الفرع الثاني: نظرية "ستولبر- ساموليسون".

تدرس هذه النظرية أثر تغير أسعار السلع على دخول عوامل الإنتاج، وقد وضعت هذه النظرية عام 1941، ولقد بنيت هذه النظرية على نفس الأسس التي قامت عليها نظرية "هكشر – أولين"، ولكنها تبحث في الأثر الذي يمكن أن يؤدي إلى التدخل في أسعار السلع على حجم إنتاج تلك السلعة، وبالتالي على عوائد عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها[1].

وقد بينت هذه النظرية أن زيادة أسعار السلع سوف يعزز من زيادة العائد الحقيقي لعامل الإنتاج الذي يستخدم بكثافة في إنتاج تلك السلعة[2]، ويعود السبب في ذلك إلى أن ارتفاع السعر المحلي لهذه السلعة مقارنة بالسلعة الأخرى سيحفز المنتجين على زيادة إنتاجها بدلا من استيرادها المكلف، وبما أن حجم العرض من عامل الإنتاج ثابت، فإن الإنتاج الإضافي المترافق بزيادة الأسعار يستلزم تحول قسم من عامل الإنتاج المستخدم في إنتاج السلعة الثانية إلى السلعة الأولى، ولكي يتم ذلك لابد من زيادة سعر هذا العامل بالمقارنة مع سعر العامل الآخر، ومن ثم سوف يزداد عائده[3].

الفرع الثالث: لغز "ليونتييف".

لقد خضعت نظرية "هكشر- أولين" ونتائجها إلى دراسات تطبيقية عديدة، لعل أبرزها الدراسة التطبيقية المعروفة باسم (تناقض أو لغز ليونتييف) نسبة إلى صاحب الدراسة "ويزلي ليونتيف"، الذي حاول التحقق من مدى انطباق النظرية على التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في مطلع خمسينيات القرن الماضي؛ فمن المتوقع أن الولايات المتحدة باعتبارها دولة وافرة برأس المال تقوم بتصدير سلع كثيفة الاستخدام لرأس المال وتستورد سلع كثيفة الاستخدام للعمل[4]، لكن "ليونتييف" لاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد سلعا كثيفة رأس المال أكثر من السلع كثيفة العمل وهذا يتناقض مع نظرية "هيكشر- أولين"[5]، وهذا ما دفع "ليونتيف" إلى تفسير هذا التناقض عن طريق عكس الفرضية الابتدائية المتمثلة في أن الولايات المتحدة تحتوي نسبيا على رأس المال، حيث حسب هذا

[1] محمد دياب، مرجع سابق، ص121.

[2] **J.Peter Neary**, The Stopler- Samuelson Theory, Univercity College Dublin and CEPR, 2004 :(www.economics.ox.ac.uk), vu le : 20-10-2010.

[3] محمد دياب، مرجع سابق، ص 121.

[4] هجير عدنان زكي، مرجع سابق، ص101.

[5] نداء محمد الصوص، مرجع سابق، ص38.

الأخير فإن هذا الاختبار يبين أن الولايات المتحدة تحتوي نسبيا على عامل العمل أكثر من عامل رأس المال؛ وبالتالي فإن النظرية محققة[1].

لقد بذلت جهودا نظرية وتطبيقية لإيجاد تفسير لما توصل إليه "ليونتيف" من نتيجة تخالف تماما ما جاءت به نظرية "هكشر – أولين"، من هذه التفسيرات نذكر[2]:

1- أن "ليونتيف" استخدم في دراسته منتجات صناعة إحلال الواردات الأمريكية، وهذا بسبب عدم تمكنه من الحصول على بيانات دقيقة حول صناعات التصدير الأجنبية التي تصدر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا كان له تأثير في النتيجة التي توصل إليها، لأن صناعة إحلال الواردات هي صناعة أمريكية بمعنى أنها ليست صناعة أجنبية، وهذه الصناعة تمارس نشاطها في نفس البيئة التكنولوجية لكل الصناعات الأمريكية التي تتمير بصورة عامة بكثافة استخدامها لرأس المال، وبالتالي ربما لو أن "ليونتييف" أجرى دراسته على صناعة التصدير الأجنبية لما حصل على هذه النتيجة، ولبدا له واضحا الاختلاف في كثافة استخدام رأس المال بين الصناعة الأمريكية والصناعة الأجنبية؛

2- لقد أغفلت دراسة "ليونتيف" احتساب رأس المال البشري وهو مقدار ما ينفق على العامل الأمريكي من نفقات لأغراض التدريب والتأهيل والتعليم، وهذه حتما أعلى مما ينفق على العامل الأجنبي في كثير من الدول، إذ لو جرى احتساب رأس المال البشري لظهر الفرق في كثافة استخدام رأس المال في الصناعة الأمريكية؛

3- لم يأخذ "ليونتيف" في الاعتبار الصناعات التي تتميز بطبيعتها بدرجة عالية من الإحلال المتبادل بين العمل ورأس المال، فهي من النوع الذي يمكن أن يكون كثيف الاستخدام للعمل متى ما توفر العمل وكثيف الاستخدام لرأس المال متى ما توفر رأس المال، وربما كان من الأجدى لهذا الباحث استثناء هذه الصناعات من دراسته لأن احتسابها سيقود إلى نتائج مضللة.

المطلب الثالث: الاتجاهات الجديدة في تفسير التجارة الدولية.

أدت التغيرات الجوهرية الجارية في الاقتصاد العالمي ومنظومة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى ظهورعدد من العوامل التي لا تندرج دائما في سياق النظرية الكلاسيكية للميزات النسبية. إن هذه العوامل الجديدة لا تنفي النظرية الكلاسيكية، بقدر ما تعكس إلى هذا الحد أو

[1] **Bernard Guillochon**, op cit, p61-62.

[2] هجير عدنان زكي، مرجع سابق، ص102-103.

ذاك الحقائق الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية[1]، ومن بين النظريات المعاصرة بشأن التجارة الدولية:

الفرع الأول: نظرية الفجوة التكنولوجية.

يعود تفسير طبيعة التبادل عن طريق التطور التكنولوجي إلى الاقتصادي "بوسنر"، حيث لاحظ سنة 1961 أن الدول ذات نفس عوامل الإنتاج تتبادل فيها بينها، وهذا ما يناقض نتائج نموذج "هكشر-أولين"[2]، وقد أطلق على هذه النظرية اسم "نموذج الفجوة التكنولوجية"، حيث ركز على الفارق الزمني بين إنتاج وتصدير السلع ذاتها في مختلف البلدان؛ إن التخصص في مثل هذه الحالة يحدده تعاقب إنتاج السلع في مختلف البلدان مع استخدام عوامل الإنتاج التي تتيح للبلد المنتج، نتيجة الفارق الزمني في الخروج إلى السوق العالمية، احتلال مواقع دائمة في هذه السوق.

وعند تفسير "نموذج الفجوة التكنولوجية" استخدم "بوسنر" مصطلحين هما[3]:

1- **فجوة الطلب**: وهي تلك الفترة الزمنية بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة موطن الابتكار، وبداية استهلاك هذه السلعة في الخارج؛
2- **فجوة التقليد**: وهي تلك الفترة بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة موطن الابتكار، وبداية إنتاجها في الخارج.

وبالنسبة لـ"بوسنر" فإن درجة تأثير الفارق التكنولوجي مرتبط بالتأخر في التقليد من طرف البلد التابع؛ بالإضافة إلى أن هذا التأخر يتركب من التأخر في طلب السلع الجديدة من طرف البلد التابع، وإلى التأخر في إنتاج هذه السلع، والذي بدوره مرتبط بالزمن الذي تستغرقه البلدان الأخرى في الشعور بالخطر وإلى إنتاج سلع بديلة[4].

[1] محمد دياب، مرجع سابق، ص124.

[2] **Bernard Guillochon**, op cit, p62.

[3] محمد دياب، مرجع سابق، ص126.

[4] **Jean Luis Muccheilli**, op cit, p 71

شكل رقم 9: الإنتاج والتصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية

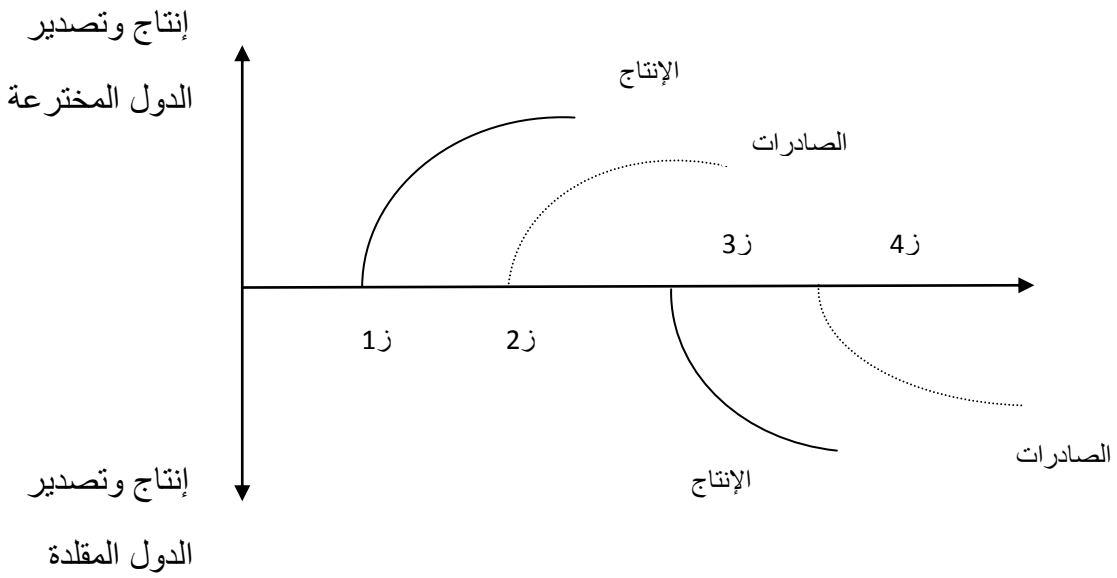

المصدر: زايري بلقاسم، **اقتصاديات التجارة الدولية، نماذج نظرية وتمارين**، دار الأديب للنشر والتوزيع، وهران، الطبعة الأولى، 2006، ص240.

حيث: (ز1- ز2) تمثل فجوة الطلب، وهي الفترة الممتدة بين (ز1) زمن بداية إنتاج السلعة، و(ز2) بداية استهلاكها في الخارج؛

(ز1- ز3) تمثل فجوة التقليد، وهي الفترة الممتدة بين (ز1) زمن بداية إنتاج السلعة، و (ز3) زمن بداية إنتاجه في الدولة المقلدة.

الفرع الثاني: نظرية دورة حياة المنتج.

قام الاقتصادي "فرنون" بتطوير نموذج تحليل ديناميكي للميزة النسبية، ويرى "فرنون" أن التقدم التكنولوجي يبدأ دائما في أمريكا، فالتفوق التكنولوجي فيها يعطيه دور ريادي في إنتاج السلع الجديدة، وبعد رواج هذه السلع في أمريكا تبدأ بتصديرها إلى الخارج، ومع زيادة تصديرها وتحقيق الربح من ذلك تتحفز دول أخرى لإنتاج هذه السلع إذا استطاعت نقل التكنولوجيا، ثم تبدأ الدولة الجديدة بإنتاج المزيد من هذه السلع وتصدير الفائض من إنتاجها إلى الدول الأخرى، مما يضيق من سوق الولايات المتحدة فيقل إنتاجها من هذه السلع، في حين يتزايد إنتاج الدولة الأخرى منها وهكذا إلى الحد الذي تبدأ بعده الولايات المتحدة باستيراد هذه السلع من الدولة ناقلة التكنولوجيا[1].

[1] نداء محمد الصوص، مرجع سابق، ص41.

وقد قسم "فرنون" دورة حياة المنتج إلى أربعة مراحل[1]:

1- **مرحلة الظهور**: تتميز هذه المرحلة بنمو بطيء لمبيعات المنتوج والتكاليف مرتفعة مرتبطة ببداية ظهور المنتوج، وعادة ما يكون الإنتاج من طرف مؤسسة واحدة أي تكون في حالة الاحتكار، ويتم استهلاك هذه السلع من طرف البلدان المنتجة لهذه السلعة (المجددة) فقط، نظرا لقدرتها على شرائها؛

2- **مرحلة النمو**: يزداد الطلب الخارجي على المنتوج بفعل المحاكاة من طرف الدول المقلدة (مستوى دخولها قريب من مستوى دخل البلد المجدد)، مما يؤدي إلى اتساع سوق المنتج، وبالتالي الاستفادة من مزايا الحجم الكبير؛

3- **مرحلة النضج**: يصبح المنتوج منمط والتكنولوجيا عادية ولا تحتاج إلى تغييرات كبيرة، وبالتالي فالمزايا المكتسبة لا تكون مبنية على الاحتكار التكنولوجي و إنما على مدى وفرة العوامل في كل بلد، ولذلك تتجه المؤسسات إلى الدول النامية أين وفرة العمل وانخفاض التكلفة؛

4- **مرحلة الأفول**: تتميز هذه المرحلة بالإنتاج في الدول النامية بينما الدول المجددة والمقلدة تصبح مستوردة، وتقوم بالإنتاج في الدول النامية كون اليد العاملة الأقل مهارة رخيصة، وبالتالي يتم التصدير من هذه الأخيرة إلى الدول المتطورة.

الفرع الثالث: حدود نموذج دورة حياة المنتج.

أوضح "فرنون" في دراسة جديدة له أن تفسيره لدورة حياة المنتوج ينطبق في سياق معين فقط على المؤسسات الأمريكية في الفترة مابين 1945 إلى نهاية الستينات[2]، واعترف بنفسه أن نموذجه يجب أن يعاد النظر فيه على ضوء المستجدات التي ظهرت في السبعينيات؛ في الواقع منذ هذه الفترة فإن العمليات التي تميز تصدير السلع وإعادة توطين رأس المال تعرضت للعديد من التغيرات[3]:

1- تسارع عملية التجديد و التصدير والاستثمار في الخارج؛

2- الظروف الخاصة المشجعة للتجديد في الولايات المتحدة تتجه نحو الاختفاء عبر الزمن، فدول أوروبا واليابان أصبحت أماكن لانطلاق المنتوجات الجديدة؛

3- بعض الشركات المتعددة الجنسيات تتطور حسب قاعدة مختلفة عن تلك الواردة في نموذج دورة حياة المنتوج.

---

[1] **M. Steve Huppé**, Cycle de vie des produits forestiers, de la Direction du Développement de l'Industrie des Produits Forestier, Mai,2003, p14, le site : (www.mrn.gouv.qc.ca/publications/forets/entreprises/**cycledevie**.pdf), vu le : 17-09-2010.

[2] **Michel Rainelli**, op cit, p 53.

[3] **Bernard Guillochon, Annie Kawecki**, op cit, p67.

المبحث الثاني: النظرية الحديثة للتجارة الدولية.

بالرغم من قوة المنطق الذي تستند إليه نظرية التجارة الدولية التقليدية، فإن جانب كبير من هذه القوة يعود إلى الافتراضات التي يستند إليها بناؤها المنطقي، تلك الافتراضات التي تتسم بالتقييد الشديد الذي لم يعد يبدو منسجما مع ما يفرزه الواقع من تغير الظروف والمعطيات، الأمر الذي جعل النظرية تبدو عاجزة عن تفسير مظاهر كثيرة في اتجاهات العلاقات الاقتصادية الدولية[1]، فالتحول إلى أنماط تجارة واقعية وحقيقية ضروري، ونحتاج إلى التحول من تحليل الميزة النسبية البسيطة والقائمة على اختلاف الإنتاجية أو العناصر المتاحة إلى تحليل أكثر تعقيدا يعتمد على ميزة أخرى، حيث ظهرت عدة نظريات حديثة أقل تعميما من نظرية "هكشر-أولين"[2]، مثل اقتصاديات الحجم والمنافسة غير التامة والدخول إلى عالم التكنولوجيا وتكاليف النقل وغيرها وهي مدار هذا المبحث.

المطلب الأول: نظرية "تشابه الأذواق" و"تنوع المنتجات".

الفرع الأول: تشابه الأذواق والتجارة الدولية.

يفترض "ليندر" أن الدولة ستقوم بتصدير السلعة التي تملك لها أسواقا كبيرة، وذلك لأن الإنتاج الكبير الحجم سيحقق وفورات للمنشآت ما يؤدي إلى تخفيض كلفتها وبالتالي أسعارها لتغزو السوق الأجنبي، كما اعتقد أن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق، وهذا بالنسبة للسلع المتنوعة والمتمايزة، أما السلع الأساسية فتخضع لنظرية (H.O)، فمثلا المجتمعات المتقدمة متشابهة من حيث الدخول، ولذلك نجد أن ميلها بنفس النمط للسلع في الاستهلاك (الإلكترونيات، السيارات، الكهربائيات)[3]؛ وبالتالي فإن التبادل الدولي ما بين دولتين متشابهتين يتم على تنوع سلع تنتمي إلى نفس الصنف، وبالتالي التجارة هنا عبارة عن تبادل داخلي للقطاعات، بالإضافة إلى ذلك فإن فرص التبادل تزداد كلما كانت هذه الدول متقاربة من حيث الدخل المتوسط[4].

يلاحظ أن هذا الأسلوب في التجارة الدولية يتنبأ بأن تكون تدفقات السلع دوليا أكبر حجما كلما زادت درجة الاختلاف في الذوق والوفرة، لأن ذلك سيؤدي إلى اختلافات أكبر في التكاليف و الأسعار، كذلك يتوقع أن تختلف صادرات الدولة عن مستورداتها لأن نسبة المزج لعوامل الإنتاج ستختلف في أصناف التصدير مقارنة بأصناف الاستيراد؛ إلا أن هذا الأسلوب ليس بنظرية كاملة حيث لا يوجد فيه ما

[1] هجير عدنان زكي، مرجع سابق، ص107.
[2] خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص207.
[3] نداء محمد الصوص، مرجع سابق، ص45.
[4] **Christian Aubin ,Philippe Norel** Economie internationale, Faits, théories et politiques, Paris, édition du Seuil,2000, p66.

يفسر سبب تركز إنتاج السلعة المعينة في منشأة معينة ودولة معينة دون سواها ويترك تحديد بداية إنتاج الصنف المعين في المكان المعين للصدفة، ولكنه يفسر فقط إمكانية تحقيق الوفورات الاقتصادية والدخول في المنافسة التصديرية بناء على حجم الدولة[1].

الفرع الثاني: تنوع المنتجات والتجارة الدولية.

تختلف السلع من حيث صفاتها الجوهرية أو الشكلية سواء بالجودة أو الشكل أو التغليف أو اللون وغيرها، وقد بحث "كروغمان" و"لانكستر" في كيفية تحديد عدد الأنواع الأمثل الذي يجب إنتاجه من السلعة، ولذا افترضا مايلي[2]:

1- المستهلكين يسعون إلى تعظيم منفعتهم من خلال نوعين من السلع: الأولى أن تكون متجانسة، والثانية تتكون من عدد غير محدود من الأنواع؛
2- بالنسبة للسلعة المتجانسة افترضا أن كل دولة تنتجها، وأن هذه السلعة كثيفة العمل، أما السلعة الثانية (صناعية) فهي كثيفة رأس المال؛
3- هناك تطابق تكنولوجي في إنتاج السلعة المتجانسة دوليا وأن تكاليف إنتاجها ثابتة، بينما تخضع السلعة الصناعية لظروف تزايد وفورات الحجم وبالتالي تقوم المنشآت بإنتاج أنواع كثيرة منها، ولكن كل منشأة تنتج نوع واحد فقط، والدولة الكبيرة اقتصاديا ستميل إلى إنتاج عدد أكبر من أصناف السلعة الصناعية، وذلك تماشيا مع الطلب والذي تحكم به ارتفاع الدخول وتفاوت الأذواق.

يؤدي كل من نموذج " كروغمان" و "لانكستر" إلى نفس النتائج، والمتمثلة في:

1- خفض سعر المنتجات وزيادة حجم أنواع السلع المستهلكة، و إمكانية التبادل الدولي في حالة دول متشابهة، وأنه مربح للمستهلك؛ و كون نموذج المنافسة الاحتكارية يشكل تحليل أساسي في تفسير التبادل الدولي للسلع المتقاطعة[3]؛
2- بالنسبة للسلعة المتجانسة ستتبع نموذج (هكشر-أولين)، بحيث أنها تصدر من قبل الدولة وفيرة العمل إلى الدولة وفيرة رأس المال (لأن السلعة كثيفة العمل). أما السلع الصناعية، كونها متمايزة، فإنها ستناسب أذواق بعض المستهلكين في كلا الدولتين، وبالتالي ستكون ذات اتجاهين (تجارة الصناعة الواحدة)، أي أن الدولة سوف تصدر وتستورد نفس السلعة ولكن بأصناف مختلفة، وستكون صادراتها من السلع الصناعية أكثر من مستورداتها[4]؛

[1] حسام علي داوود وآخرون، مرجع سابق، ص63.
[2] نداء محمد الصوص، مرجع سابق، ص 43-44.
[3] **Christian Aubin, Philippe Norel**, opcit, p71.
[4] نداء محمد الصوص، مرجع سابق، ص 44.

3- التجارة تعقد على الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج، فإذا كانت الوفرة النسبية متطابقة في الدولتين، فإن التجارة ستقوم فقط بسبب وفورات الحجم الاقتصادية، وبالتالي سوف تقتصر على السلع الصناعية، أما إذا اختلفت من حيث الوفرة فسيكون لكل دولة ميزة نسبية في إنتاج السلعة كثيفة العنصر الوفير[1].

المطلب الثاني: نظرية "اقتصاديات الحجم" و"التبادل اللامتكافئ".

الفرع الأول: اقتصاديات الحجم والتجارة الدولية.

افترض "هكشر- أولين" أن إنتاج سلعتين يتم على فرض ثبات عوائد الحجم في دولتين، فماذا يحدث لمنافع التجارة المتبادلة عندما يختل هذا الفرض ويتم الإنتاج في حالة زيادة عوائد الحجم؟ هل ستحصل الدولتان على منافع متبادلة حتى وإن كانتا متماثلتين في كل شيء[2]؟ وهو ما لم يوضحه نموذج "هكشر- أولين".

ويتلخص جوهر هذه النظرية في أن الدولة ذات السوق الداخلية الكبيرة تصدر تلك السلع التي تنبع فائدتها من التوفير في الإنتاج الكبير، وحسب رأي "كيسنغ"، لا تستطيع كل البلدان الاستفادة من التوفير بفضل حجم الإنتاج الكبير بل الدول الكبرى فقط[3]، ويقول الاقتصاديان الأمريكيان "ب.كروغمان" و"م.أوبستفيلد" في كتابهما "*الاقتصاد الدولي، النظرية والتطبيق*" أنه ثمة سببين للتجارة بين البلدان[4]، الأول: تختلف البلدان فيما بينها من حيث حيازة الموارد والتكنولوجيا، وثانيا: يمكن أن يكون سببا لقيام التجارة، التوفير (أو العائد المتزايد) الذي يجعل ذا فائدة تخصص بلدان معينة في إنتاج دائرة ضيقة من السلع؛

ووفورات الحجم إما أن تكون داخلية أو خارجية.

1- وفورات الحجم الداخلية والتبادل الدولي.

تعتمد وفورات الحجم الداخلية على حجم المنشأة، الذي يساعد على خفض متوسط تكلفة الإنتاج نتيجة لأمور عديدة أهمها: تقسيم أكبر للعمل و انتشار التخصص و إدخال آلات متطورة، وشراء المواد

[1] نداء محمد الصوص، مرجع سابق، ص 44.
[2] خالد محمد السواعي،**التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص207.
[3] محمد دياب، مرجع سابق، ص129.
[4] المرجع نفسه، ص130.

الأولية بكميات كبيرة، مما يساعد على الحصول على خصم تجاري[1]، بالإضافة إلى إنتاج كميات كبيرة من الإنتاج وذلك في ظل ظاهرة تزايد غلة الحجم.

وتسمح وجود وفورات الإنتاج الداخلية لكل مؤسسة أو شركة من القضاء على المنافسة الحرة التامة، مما يؤدي إلى الحصول على سوق احتكار الأقلية لتلك السلعة؛ وجود حجم محدد من الشركات تنتج في السوق يسمح بتفسير التبادل المتقاطع لنفس السلعة، ونظراً للوجود المحدود للمؤسسات الموجودة في السوق فإنه لا يمكن لكل مؤسسة أن تعتبر تأثيرها مهمل، وبالتالي يمكن أن يظهر سلوك إستراتيجي من طرفها، يتمثل في استعمال السلع أو الأسعار كسلوك إستراتيجي، أو غير ذلك من الإستراتيجيات المتمثلة في التفاهم أو عدم التفاهم مابين الشركات، وبالتالي كل شكل من الاستراتيجيات يؤدي إلى لعبة معينة وبالتالي إلى حل معين[2].

ومنه فوفورات الحجم الداخلية لا تتماشى مع سوق المنافسة الكاملة، التي تتصف بكثرة البائعين والمشترين، والذي لا يستطيع أحد من هؤلاء التأثير على السعر السائد في السوق، كما أن جميع المنتجات المطروحة في السوق متجانسة، ولكن إذا كان الإنتاج في شركة ما يتمتع بظاهرة تزايد غلة الحجم الداخلية، فإنها تستطيع خفض متوسط تكاليفها الإنتاجية، حتى تكون تكلفة الوحدة المنتجة أقل من سعرها السائد في سوق المنافسة الكاملة، وذلك بزيادة كمية الإنتاج وتوليد الربح[3]، وهكذا فإن الشركات المتنافسة ستلجأ دائما إلى زيادة الإنتاج لتحقيق الربح ولكنها لن تصل إلى حالة التوازن إطلاقا.

2- وفورات الحجم الخارجية والتبادل الدولي.

الوفورات الخارجية هي تخفيض كلفة الإنتاج في كل منشأة عندما يتوسع إنتاج الصناعة، هذا للتمييز عن الوفورات الداخلية، أو زيادة عوائد الحجم التي تشير إلى انخفاض (تخفيض) متوسط كلفة الإنتاج عندما يتوسع ناتج المنشأة، ظهرت الوفورات الخارجية بسبب كبر وزيادة التركز الجغرافي للصناعة للوصول إلى تخفيض العمل والخدمات الأخرى، لذا يؤدي إلى إنتاجية مرتفعة ومتوسط كلفة أقل لجميع المنشآت في الصناعة[4].

يسمح تحليل التبادل عن طريق وفورات الإنتاج الخارجية من تفسير إمكانية وجود تبادل دولي ما بين دولتين متشابهتين وذات نفس خصائص الإنتاج ومستهلكتين للسلعتين، بحيث في حالة عدم وجود التبادل الدولي، فإن التوليفات المنتجة والمستهلكة متساوية، بالإضافة إلى نسبة الأسعار، حيث لا يوجد

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص149.

[2] **Christian Aubin, Philippe Norel**, op cit, p67.

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 150.

[4] خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص 228.

تفوق نسبي ولكن يوجد نفس وفورات الإنتاج في كل من المنتجين، وبالتالي يمكن للبلدين تحقيق ربح، ورفاهية بتخصص كل واحد منهما في نشاط عند القيام بتبادل السلعتين، غير أنه يجب على هذين البلدين الاتفاق حتى يتفادى تخصص البلدين في نفس السلعة، ولكن ما يمكن أن نلاحظه هو إمكانية عدم تساوي الربح الناتج عن التبادل الدولي في كل بلد، وهذا راجع إلى نوع السلعة المتخصص فيها كل بلد[1].

وكمثال على وفورات الحجم الخارجية، نأخذ قطاع صناعة السيارات في ألمانيا، فقد استطاع هذا القطاع إنشاء قوى عاملة مدربة وبمهارات مختلفة وابتكر طرق نمو وتطوير حديثة ومفيدة للحياة الصناعية، وقام بدعم البنى التحتية لصناعة السيارات؛ فإن جميع هذه الأمور تؤدي إلى خفض متوسط تكاليف الإنتاج لجميع الشركات الموجودة في هذا القطاع الضخم، وذلك للاستفادة من وفورات الحجم الخارجية، ولكن إذا قامت شركة بتوسيع حجمها مع بقاء القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه على حاله دون توسيع[2]، فإنها لن تستفيد من وفورات الحجم الخارجية في خفض متوسط تكاليف الإنتاج فيها.

الفرع الثاني: نظرية التبادل اللامتكافئ.

ابتداء من الخمسينات، ظهرت في كتابات بعض الاقتصاديين أمثال: "ميردال" و"بريبيش" وغيرهم بعض الأفكار التي تشكل في مجموعها نظرية التبادل اللامتكافئ، ومحورها أن الدول النامية تمثل دائما الطرف الأضعف في عملية التبادل، بمعنى أن التبادل بين مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول النامية هو تبادل لامتكافئ، وقد أوضح الاقتصادي السويدي "ميردال" أن التبادل الدولي لا ينتج عنه النفع المتبادل والاتجاه نحو التعادل في الدخول، كما تقول النظرية الكلاسيكية ونظرية "هيكشر-أولين"، بل أن استنتاجات النظريات السابقة إنما جاءت وفقا للافتراضات التي بنيت عليها، مثل[3]:

1- التوازن المستقر: الذي يعني في مجال التجارة الدولية أن الاختلافات بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج والدخول، تولد قوى تلقائية من خلال التبادل، والتي تؤدي إلى تلاشي تلك الاختلافات؛
2- انسجام المصالح: ومضمونه عدم وجود تناقض بين طرفي التبادل؛
3- المنافسة الكاملة: والتي تعني أنه ليس بمقدور أي من طرفي التبادل تحديد نتيجة التبادل بمفرده.

ويرد "ميردال" على هذه الافتراضات، على النحو التالي:

[1] **Christian Aubin, Philippe Norel**, op cit, p62.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 149.

[3] حمد دياب، مرجع سابق، ص 133-134.

1- إن العملية الاقتصادية هي عملية تراكمية، أي أنه ليس هناك توازن مستقر، وذلك يعني أن الاختلافات في أسعار عوامل الإنتاج والدخول تؤدي في ظل تقسيم العمل الدولي الراهن إلى المزيد من الاختلافات؛
2- إن انسجام المصالح لا يعبر إلا من وجهة نظر الطرف المستفيد من النمط الحالي لتقسيم العمل الدولي، أي الدول المتقدمة؛
3- إن المنافسة الكاملة لا وجود لها واقعيا في إطار العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعيشها هذه الأخيرة.

ويخلص " ميردال" إلى أن النتيجة المنطقية لكل ذلك، هي ازدياد اللامساواة بين الدول المتقدمة والدول النامية، بسبب عدم التكافؤ بينهما في التبادل.

أما الاقتصادي الأرجنتيني "راول بريبيش"، فقد أوضح أن معدلات التبادل بين السلع الصناعية التي تنتجها الدول المتقدمة، والمنتجات الأولية التي تنتجها الدول النامية، تميل على المدى الطويل إلى غير صالح هذه الأخيرة، وهذا ناتج بنظره عن عدم التكافؤ بين هاتين المجموعتين من الدول في مجال التبادل التجاري، ولذا يوصي "بريبيش" الدول النامية برفض سياسة حرية التجارة، وإتباع سياسة تجارية حمائية تمكنها من بناء صناعاتها الوطنية[1].

وفي عام 1969، نشر الاقتصادي الفرنسي "أرجيري إمانويل" مؤلفه "التبادل اللامتكافئ"، الذي شرح فيه طبيعة علاقات التبادل بين الدول المتقدمة والدول النامية، موضحا أنها تتميز بعدم المساواة، ثم ساهم الاقتصادي المصري "سمير أمين" لاحقا في توضيح مفاهيم هذا الكتاب.

يرى "إمانويل" أن التبادل اللامتكافئ ما هو إلا نتيجة تواطؤ اجتماعي عام في الدول المتقدمة، فجميع الطبقات الاجتماعية المساهمة في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي يكون شغلها الشاغل زيادة نصيبها من الدخل الوطني، دون أن توجه أدنى اهتمام لأشكال الاستغلال الرأسمالي للدول النامية، ولتوضيح نظريته يميز "إمانويل" بين صورتين للتبادل الدولي[2]:

1- عندما يكون التركيب العضوي لرأس المال (نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير) مختلفا بين الدولتين، ولكن الأجور و معدلات فائض القيمة متساوية، في هذه الحالة يكون العمل في الدول المتقدمة أكثر إنتاجية من الدول النامية، ولذا فإن التبادل

[1] محمد دياب، مرجع سابق، ص 134.
[2] المرجع نفسه، ص 135-136.

سيكون لمصلحة الدول ذات الإنتاجية المرتفعة، وبالتالي فإن التبادل غير متكافئ بسبب اختلاف الإنتاجية؛

2- عندما يكون التركيب العضوي لرأس المال في الدولتين متماثلا، ولكن معدلات الأجور مختلفة، في مثل هذه الحالة ستحصل الدول النامية عن طريق التبادل التجاري على أقل مما تحصل عليه الدول المتقدمة، ومعنى ذلك أن التبادل يؤدي إلى تحويل فائض القيمة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة عن طريق معدلات التبادل.

أما "سمير أمين" فقد ترجم ما يقصده "إمانويل" بالتبادل اللامتكافئ إلى لغة الأرقام المأخوذة من عالم الواقع حيث[1]:

1- إن القطاع الحديث (النفط والمناجم والمزارع الحديثة) في الدول النامية، والتي يسميها دول (الهامش) أو (الأطراف)، يساهم بما لا يقل عن ثلاثة أرباع صادرات هذه الدول (26 مليار دولار عام 1966 من أصل 35 مليارا هي مجموع الصادرات ذاك العام). ولو أن الدول المتقدمة (دول المركز)، قامت بإنتاج هذه المنتجات بإتباع الأساليب نفسها المستخدمة في الدول النامية، لوصلت قيمتها 34 مليار دولار، أي بزيادة 8 دولارات، وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع الأجور، وبالتالي ارتفاع كلفة الإنتاج في الدول المتقدمة، وهكذا نجد أن الدول النامية لا تحصل في الواقع إلا على 75% من قيمة صادراتها تقريبا؛

2- من ناحية أخرى، فإن الصادرات التقليدية التي تصدرها دول الهامش إلى دول المركز، تبلغ قيمتها حوالي 9 مليار دولار، ولو صححت هذه القيمة على أساس نسبة الأجر في الوحدة المنتجة في الدول المتقدمة إل نسبته في الوحدة المنتجة في الدول النامية (وهذه النسبة تساوي 2.5 تقريبا)، لأصبحت قيمة هذه الصادرات التقليدية 23 مليار دولار (2.5x9) تقريبا. ومعنى ذلك أن إجمالي القيمة المحولة من دول الهامش إلى دول المركز تساوي 22 مليار دولار $[(34 - 26) + (23 - 9) = 22]$، وهي تمثل حوالي 62% من إجمالي صادرات الدول النامية من كافة القطاعات، والسبب الأساسي في ذلك يعود إلى التبادل اللامتكافئ، أما السبب في عدم تساوي الأجور بين الدول فإن "سمير أمين" يرجعه إلى أسباب تاريخية (التكوينات الاجتماعية المختلفة بين الدول)، وهذا حسب رأيه يشكل نمطا معينا من التخصص ونظاما للأسعار الدولية يجعل اللاتكافؤ أبديا.

[1] محمد دياب، مرجع سابق، ص 136-137.

المطلب الثالث: نظرية "المنافسة غير التامة" و "تكاليف النقل".

الفرع الأول: المنافسة غير التامة والتجارة الدولية.

إن الهيكل الرئيسي لنظريات التجارة التقليدية يقوم على فرض سيادة المنافسة التامة، حيث تتكون كل صناعة من عدد كبير من الشركات المنتجة لسلع متجانسة، وقد أدى ذلك إلى عجز هذه النظريات عن تفسير أنماط التجارة التي تفرزها هياكل سوق غير تنافسية، وفي عالم الواقع، نجد أن الأسواق غير التنافسية هي الشكل الراجح، وتتأثر التجارة الدولية بهذه الهياكل[1]، فمن الخطأ استمرار قياس تأثير التجارة الخارجية وتقييم دورها بالاعتماد على نماذج تفترض المنافسة التامة ومحدودية الموارد وصعوبة النقل التكنولوجي، إذ لا بد من إدخال فرض المنافسة غير التامة في مثل هذه النماذج[2].

إن أكثر الصفقات في التجارة الدولية هي مبادلات لمنتجات متنوعة، من نفس الصناعة وتسمى تجارة ضمن نفس الصناعة (Intra-industrial trade) وهي تجارة لمنتجات صنعت ضمن نفس الصناعة كصناعة الحديد والصلب وصناعة السيارات وغيرها، وهي نقيض التجارة في منتجات مختلفة تماما والتي تسمى (Inter-industrial trade) كتصدير الألبسة واستيراد السيارات أو تصدير الفوسفات كمادة أولية واستيراد القمح. نظرا لزيادة الأهمية النسبية للتجارة ضمن نفس الصناعة، دفعت الاقتصاديين إلى تطوير مجموعة جديدة من النماذج للإجابة على التساؤل التالي[3]: لماذا تصدر بعض الدول نفس السلعة التي تستوردها؟ وما هي منافع هذا النوع من التجارة؟

تفترض نظرية التجارة تنافسية جميع الأسواق، فإذا خفف هذا الفرض سيكون من الممكن شرح نماذج تجارة لعالم حقيقي يبينه التحليل التالي، وهو بيان لنموذج " krugman" لسنة 1979. في العالم الحقيقي تتمتع أغلب المنشآت بدرجة من القوة الاحتكارية، ولديهم بعض التأثير على أسعار منتجاتهم، وتشتق القوة الاحتكارية عادة من اقتصاديات الحجم، فإذا ارتفع ناتج المنشأة فإن كلفة الوحدة تنخفض وهذا ما تفضله المنشآت الكبيرة، وهي تميل لاكتساب القوة الاحتكارية، وبالتالي فإن النظرية تقوم على هيكل السوق الاحتكاري[4]، وهي التي تتمتع باقتصاديات الحجم حسب درجة الأهمية للاقتصاد العالمي الحقيقي.

---

[1] عبد القادر السيد متولي، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص56.

[2] عيسى محمد الغزالي، **التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 73، ماي 2008، ص13، الموقع الالكتروني: (http://www.arab-api.org/devbrdg/delivery/develop_bridge73.pdf)، تم الاطلاع عليه في 28-05-2011.

[3] خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص210-211.

[4] المرجع نفسه، ص212-213.

شكل رقم 10: المنافسة الاحتكارية.

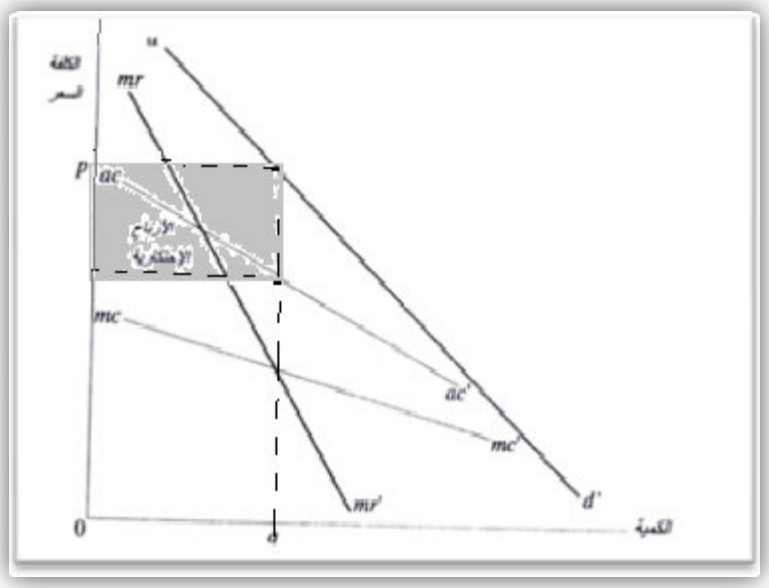

المصدر: خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص 214.

يظهر الشكل حالة منشأة احتكارية، ويظهر ميل منحنى الطلب من الأعلى إلى الأسفل تجاه اليمين 'dd وكذلك ميل منحنى الإيراد الحدي 'mr mr، والمنشأة تفترض تمتعها باقتصاديات الحجم، وبالتالي فإن منحنى الكلفة المتوسطة هو 'ac ac، ومنحنى الكلفة الحدية 'mc mc ينحدر من الأعلى إلى الأسفل اتجاه اليمين؛ أقصى ربح للمنشأة يكون متوازنا عندما يساوي الإيراد الحدي الكلفة الحدية (mr=mc)، سيكون الإنتاج Oq ويباع بسعر Op، وحتى الآن فإن المنشأة تتمتع بأرباح احتكارية مكافئة للمنطقة المظللة تحت منحنى الطلب وفوق منحنى الكلفة المتوسطة؛ ويمكن تلخيص نتائج نموذج التجارة الدولية[1]:

1- التجارة توسع حجم السوق أمام المنشآت، وتسمح لاقتصاديات الحجم أن تكون حقيقية؛
2- زيادة نطاق السلع المتاحة للمستهلكين في الدولتين؛
3- التجارة بين الدولتين متماثلة بسلع متنوعة.

ومن أبرز الكيانات الاقتصادية ذات الصيغة الاحتكارية والعاملة في مجال التجارة الدولية، الشركات متعددة الجنسيات وتتعامل هذه الشركات في حجم هائل من المبادلات التجارية الدولية، مما

[1] خالد محمد السواعي،**التجارة الدولية**، مرجع سابق ، ص213-214.

يعطيها قدرة السيطرة على الأسواق، بل وتحريك مجريات الأحداث الاقتصادية والسياسية في مناطق كثيرة من العالم[1].

الفرع الثاني: تكاليف النقل والتجارة الدولية.

لتقييم تأثير تكاليف النقل على التجارة الدولية هناك مقاربتين[2]:

المقاربة الأولى هي تقييم أثر مختلف تكاليف النقل على هيكل التدفقات التجارية الثنائية، وكمثال على ذلك الدراسة التي قم بها (Venables et Limanao 2001) فوجدا من ناحية، أن الميزات الجغرافية والبنى التحتية هي محددات لتكلفة النقل بين الدول، ومن ناحية أخرى وباستعمال نموذج الجاذبية، تبين التأثير الكبير لتكاليف النقل على تدفق التجارة الدولية؛ وبربط النتيجتين نجد أنهما توصلا إلى أن تكاليف النقل لها مرونة سلبية عالية على تدفق التجارة الدولية؛

المقاربة الثانية هي تأثير اختلاف تكاليف النقل مع مرور الوقت على نمو التجارة الدولية، فالعديد من التحاليل تبين، بالموازاة بين النمو السريع للتجارة الدولية في سنوات 1990 من ناحية، و التقدم التقني في المعلومات والاتصالات ونقل السلع من ناحية أخرى، القدرة الواضحة لتأثير التقدم التقني على تكاليف النقل؛ وكذلك في إطار نموذج الجاذبية (Bair et Bergastand) تقدير الأهداف الخاصة لنمو المداخيل و تخفيض الحواجز الجمركية و تخفيض تكاليف النقل على نمو التجارة، وذلك من خلال الدراسة التي أجريت من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، على 16 دولة بين أوائل 1960 ونهاية 1980، والنتيجة التي توصلا إليها أن الهدف من تخفيض تكاليف النقل إيجابية ولكن أقل بكثير من تخفيض الحواجز الجمركية.

من الناحية الواقعية، تكاليف نقل السلع لها أثر كبير جدا في التجارة، حيث أن ارتفاع تكاليف النقل يمكن أن تلغي التجارة بين الدولتين، لأن زيادة تكاليف النقل سوف ترفع من سعر السلعة في الدولة المستوردة عنها في الدولة المصدرة[3]، ويلعب حجم تكلفة النقل دورا هاما في تحديد حجم التجارة والمكاسب منها، فكلما كانت تكلفة النقل صغيرة مقارنة بسعر السلعة، فإن التجارة ستستمر ولكن بحجم أقل، وبالتالي تكون المكاسب من التجارة قليلة؛ أما إذا كانت السلعة منخفضة القيمة مقارنة بحجمها أو

[1] السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص56.

[2] **Christophe Gouel, Nina Kousnetzoff et Hassan Salman**, Commerce international et transport : tendance du passé et prospective 2020, CEPII, n° 8, decembre2008, p 12-13, le cite : (http://www.cepii.fr/francgraph/doctravail/pdf/2008/dt08-28.pdf), vu le : 30-04-2011.

[3] نداء محمد الصوص، مرجع سابق، ص 45.

وزنها، فإن تكلفة النقل تكون كبيرة ومرتفعة مقارنة بحجم السلعة، مما قد يلغي التجارة كليا[1]؛ والشكل التالي يوضح تأثير تكاليف النقل على التجارة.

شكل رقم 11: أثر تكاليف النقل على التجارة.

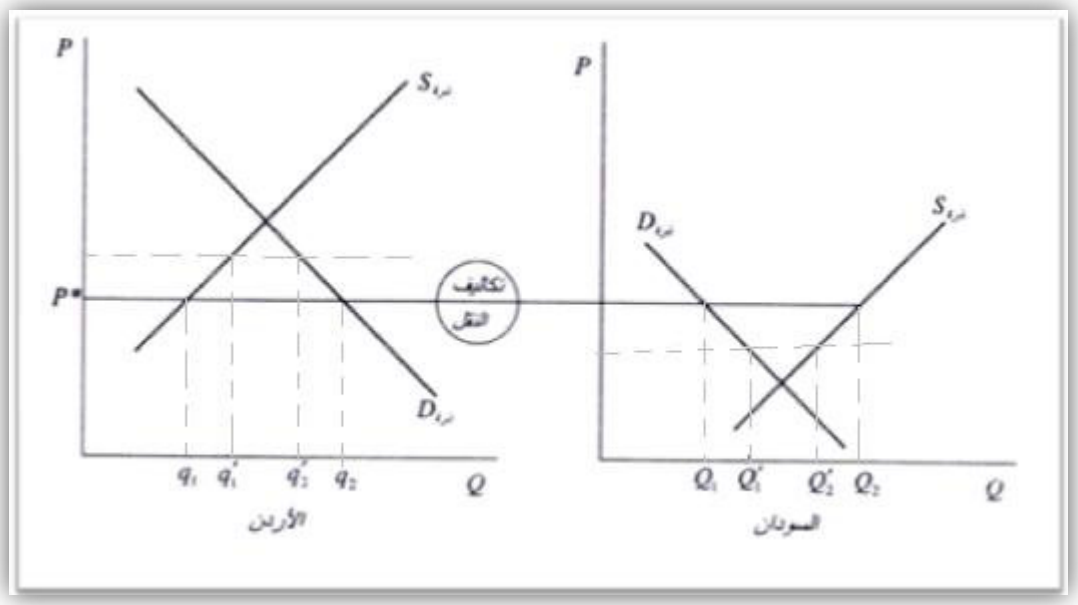

المصدر: خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص224

في غياب تكاليف النقل، يستقر السعر العالمي عند P^*، حيث يرغب الأردن باستيراد الكمية q_1q_2 الذي يساوي ما يرغب السودان بتصديره Q_1Q_2، بإدخال تكاليف النقل يرتفع السعر في الأردن (كمية الاستراد المطلوبة تنخفض) وينخفض السعر في السودان (كمية الصادرات تنخفض) إلى أن يساوي الفرق بين السعرين نفس حجم تكاليف النقل، عند التوازن الجديد فإن كمية الصادرات السودانية التي يرغبها $Q'_1Q'_2$ تساوي نفس كمية المستوردات الأردنية التي يرغبها $q'_1q'_2$ [2]

[1] حسام علي داوود وآخرون، مرجع سابق، ص63.
[2] خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص224.

المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية.

تؤدي التجارة الخارجية دورا هاما في الحياة الاقتصادية سواء بالنسبة للدولة المتقدمة أو النامية، ويعتبر التخصص أو التقسيم الدولي للعمل والذي يرجع إلى اختلاف البلاد من حيث مدى وفرة عوامل الإنتاج في كل منها، وما يترتب عليه من اختلاف في أثمان المنتجات، السبب الأساسي لقيام التجارة الخارجية بين الدول. وهنا يتحدد موقف الدولة من التبادل التجاري الخارجي بالنسبة لها عن طريق سياستها للتجارة الخارجية، والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف وطنية مختلفة ومتعددة؛ وانطلاقا من هذا تقوم الدولة برسم معالم سياستها للتجارة الخارجية تماشيا مع مصالحها الوطنية، الإقليمية والدولية. وعليه سيتم في هذا المبحث تقديم تعريف للسياسة التجارية والأهداف التي تصبو إليها وكذا العوامل المؤثرة في تحديدها.

المطلب الأول: مفهوم السياسات التجارية وأهدافها.

تتبع الدول في مجال علاقاتها الاقتصادية الخارجية وفي التبادل التجاري مع الدول الأخرى سياسات معينة، يمكن أن تختلف من دولة إلى أخرى تبعا لتوجهاتها السياسية والاقتصادية وطبيعة اقتصادها، و للظروف الاقتصادية القائمة سواء على الصعيد الداخلي أو على مستوى الاقتصاد العالمي، وذلك بما يتفق مع مصالحها وما تراه مناسبا في بناء علاقاتها الخارجية وتحالفاتها[1].

الفرع الأول: مفهوم السياسات التجارية.

يمكن تعريف سياسة التجارة الخارجية بأنها مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهداف معينة، أي أنها مجموع الإجراءات الرامية إلى تطوير وضبط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، كالرسوم الجمركية والإعانات ونظام الحصص وغيرها، والتي تعتبر جميعها جزءا من السياسة التجارية للدولة؛ كما يمكن تعريفها على أنها برنامج حكومي مخطط، تحدد فيه مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية خلال فترة معينة، بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة، يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقا لآلية السوق الحرة[2].

[1] محمد دياب، مرجع سابق، ص299.
[2] عبد الباسط وفا، **سياسة التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 12.

وبالتالي فالسياسة التجارية هي أحد فروع السياسة الاقتصادية العامة المنوط بها تنظيم شؤون التجارة الخارجية[1]، من خلال أدوات معينة لتحقيق أهداف محددة.

الفرع الثاني: أهداف السياسات التجارية.

ثمة مجموعة من الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من سياستها التجارية، منها ما هو ذو طابع اقتصادي، ومنها ذو طابع سياسي و إستراتيجي، ومنها ما هو ذو طابع اجتماعي.

1- **الأهداف الاقتصادية:** للسياسة التجارية الخارجية للدولة أهداف اقتصادية تتلخص في[2]:

أ- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛

ب- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، خصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الملائمة والحاضنة لنموها وتطورها؛

ت- العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته إلى التوازن؛

ث- زيادة الموارد المالية للدولة، واستخدام هذه الموارد في تمويل النفقات العامة للدولة؛

ج- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية، كالتضخم والانكماش، و حمايته من سياسات الإغراق التي يمكن أن تتبعها دول أخرى (أي البيع بسعر أقل من سعر الكلفة) وغير ذلك.

2- **الأهداف السياسية والإستراتيجية:** وتتمثل في[3]:

أ- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية؛

ب- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا؛

ت- تأمين الاكتفاء الذاتي، وخصوصا الأمن الغذائي.

3- **الأهداف الاجتماعية:** وتتمثل في[4]:

أ- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار، أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للدولة والمجتمع؛

ب- إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة؛

ت- العمل على حماية الصحة العامة، من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول و السجائر...

[1] السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص69.
[2] محمد دياب، مرجع سابق، ص300.
[3] السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص71.
[4] محمد دياب، مرجع سابق، ص300-301.

المطلب الثاني: مبدأ الحرية في التجارة الدولية.

بدأ التبادل الحر يمثل حجر زاوية لكل تفكير اقتصادي حول التجارة الدولية، وهذا منذ ظهور كتاب "ثروة الأمم" سنة 1776 "لأدم سميث" الذي أنشأ أساسيات التحليل الاقتصادي[1].

الفرع الأول: حرية التجارة الدولية.

يطلق اصطلاح التبادل الحر أو حرية التجارة على الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية[2]، فهو نظام اقتصادي يشجع على حرية تبادل بين الدول عن طريق إلغاء القيود الجمركية وكل ما يعرقل حركة السلع والخدمات؛ ومن هنا نستنتج أن سياسة الحرية تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود[3]، سواء كانت صادرات أم واردات.

الفرع الثاني: مبررات مبدأ حرية التجارة الدولية.

يعتمد أنصار مذهب حرية التجارة الدولية على الحجج التالية في تأييد وجهة نظرهم:

1- التخصص وتقسيم العمل الدولي: يؤكد أنصار حرية التجارة أن التبادل التجاري الحر الواسع بين العديد من الدول المختلفة يؤدي إلى اتساع نطاق الأسواق العالمية، التي تساعد على التخصص وتقسيم العمل الدولي المبني على أساس اختلاف النفقات النسبية والظروف الطبيعية والتاريخية للسلع المناسبة للإنتاج، والمستهلك داخل البلدان التي تتمتع بحرية التجارة يحصل على أقصى مستوى من الرفاه الاقتصادي، وذلك لأنه تتوفر لديه فرصة اختيار السلع التي تشبع رغباته من أي مصدر من مصادر الإنتاج في العالم[4]، ويستطيع أن ينتقي أحسن الأنواع من السلع وأقلها سعرا؛

2- **تضييق الخناق على قيام الاحتكارات:** يستند أيضا أنصار حرية التجارة على حجة أنها تضعف المراكز الاحتكارية، لأنها تشجع إلى درجة عالية المنافسة التي تساعد على الارتفاع بمستوى الإنتاجية، فحرية التجارة تؤدي إلى تنافس الدول في إنتاج السلع وتعمل على تنشيط الإنتاج وتشجيع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج، كما أنها تتيح اتساع السوق عن طريق زيادة حجم الإنتاج الذي يؤدي إلى اقتصاديات الحجم ومنه إلى انخفاض في الأسعار[5]؛

3- انخفاض أسعار السلع الدولية: فانسجاما مع مبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي، فإن حرية التجارة بين الدول تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا

---

[1] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي "العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال، اتفاقات التجارة العالمية"** الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004 ، ص 280.

[2] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص194.

[3] السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص75.

[4] **Paul R. Krugman**, , Economie internationale, PEARSON Education , 7ème édition ,Paris,2006, p8.

[5] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص356-357.

بتكاليف عالية، وتعود الحرية في هذه الحالة بالمنفعة على كل من المستهلك والمنتج على حد سواء[1]، فالمستهلك يستفيد من انخفاض الأسعار نتيجة انخفاض التكاليف، أما المنتج فيصبح بإمكانه التوجه نحو فروع الإنتاج التي يستطيع توظيف رؤوس أمواله فيها بفعالية أكبر؛

4- تشجيع التقدم التكنولوجي: تؤدي حرية التجارة إلى منافسة حادة بين المنتجين، ويسعى كل منتج إلى تحسين وتطوير طرق الإنتاج، وإدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكلفة وطرح السلع بأسعار منخفضة، مما يساعد المنتجين المؤهلين على المحافظة على حصتهم في السوق[2]، وفي نفس الوقت يستفيد المستهلك من هذه المنافسة ويشتري ما يحتاجه من السلع بأسعار منخفضة؛

5- الحرية تتيح الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير: يرى أنصار الحرية التجارية أنه لو سادت سياسة التجارة الحرة بين الدول، لساعد ذلك على وصول مؤسساتها الإنتاجية إلى أحجامها المثلى، وتتلخص هذه الفكرة في أن بعض المؤسسات الإنتاجية في كثير من الدول الصغيرة، قد لا تتمكن من الوصول إلى أحجامها المثلى، بسبب ضعف الطلب المحلي على منتجاتها نتيجة صغر السوق بالدرجة الأولى[3].

المبحث الرابع: أثر تحرير التجارة الدولية على الدول النامية.

بعد مفاوضات شاقة ولدت المنظمة العالمية للتجارة لتكون الهيئة المشرفة على النظام التجاري العالمي الجديد القائم على التحرير الكامل للتجارة، ولا شك أن تنفيذ اتفاقات المنظمة سيكون له آثارا متباينة على اقتصاديات الدول، والدول العربية باعتبارها دولا نامية، ستواجه تحديات عدة باندماجها في هذا النظام الجديد[4]. منحت الاتفاقات متعددة الأطراف للدول النامية فترة انتقالية بغية تطبيق أحكام ولوائح المنظمة، وبذلك تكون على استعداد للاستفادة من المزايا الممنوحة لها بالإضافة إلى تحمل جميع الأعباء[5]، وتعتبر الدول العربية ضمن مجموعة الدول النامية، ولهذا فإن انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، سيترتب عليه عموما نفس الآثار التي ستصيب الدول النامية. وتعتمد العديد من الدول العربية في صادراتها كموارد للعملة الصعبة على النفط والبتروكيماويات، فالنفط هو سلعة مستبعدة من التفاوض

[1] محمد دياب، مرجع سابق، ص304.
[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص357.
[3] محمد دياب، مرجع سابق، ص305.
[4] بلعور سليمان، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة،مجلة الباحث**، عدد 6، جامعة ورقلة، 2008، ص 55.
[5] محمد قويدري، **انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية**، مجلة الباحث، العدد الأول، 2002، ص 20.

في إطار المنظمة وأسعارها تتحدد في السوق الدولي استنادا للعرض والطلب[1]، وتصنف البلدان العربية بالنسبة لهيكل الصادرات إلى 4 مجموعات[2]:

- الدول النفطية (البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، العراق، ليبيا)؛
- دول ذات هيكل تصديري متنوع يعتمد على المواد الغذائية والزراعية والخامات المعدنية والمنتجات المصنعة (مصر، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس، اليمن، جيبوتي)؛
- دول تعتمد على الخدمات، وتحديدا تحويلات العاملين والسياحة (مصر، الأردن، لبنان، سوريا، الجزائر، المغرب، تونس، جيبوتي)؛
- البلدان الأقل نموا، وتضم موريتانيا، الصومال، السودان.

المطلب الأول: أثر تحرير التجارة الدولية على السلع.

لا شك أن تحرير التجارة الدولية قد أدى إلى تغيرات هامة على الهيكل الاقتصادي للدول النامية، وبعض هذه التغيرات تعد تعميقا لأوضاع كانت موجودة بهذه الاقتصاديات مثل الازدواجية الاقتصادية، وبعضها جديد مثل اتساع دور القطاع الخاص وتراجع القدرة على وضع خطط تنموية، كما أن تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة في مجال السلع قد أثر تأثيرا كبيرا على الكثير من الصناعات المحلية من حيث قدرتها على المنافسة، كما تأثرت إيرادات الدول النامية من حصيلة الرسوم الجمركية[3]، وسيتم التطرق في اتفاقية السلع إلى كل السلع الزراعية و السلع المصنعة واتفاق تجارة المنسوجات والملابس.

الفرع الأول: أثر تحرير التجارة الدولية على السلع الزراعية.

يعد قطاع الزراعة من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثيرا باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، بحيث أن تطبيق الاتفاقية سوف يؤدي إلى حدوث اتجاه تصاعدي لأسعار المنتجات الزراعية نتيجة تخفيض الدعم الزراعي، إضافة إلى حدوث انكماش في المعروض العالمي من السلع الزراعية نتيجة إزالة وتخفيض الدعم الذي تمنحه الدول المتقدمة خاصة للمزارعين؛ وهو ما سيؤدي إلى مزيد من الاختلال في الموازين التجارية الزراعية العربية، وقد بينت بعض الدراسات بأن الزيادات في الأسعار ستكون أعلى في كل من منتجات القمح، الألبان، السكر، اللحوم، وهي السلع التي تحضى بدعم كبير في

[1] أحمد طلفاح، **الانظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة: تجارب بعض الدول العربية**، المعهد العربي للتخطيط، الموقع الإلكتروني: (http://www.arab-api.org/course31/pdf/P5628-9.pdf). تم الاطلاع عليه في: 24-05-2011.

[2] أحمد طلفاح، تأثير منظمة التجارة العالمية على الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الموقع الإلكتروني: (http://www.arab-api.org/course31/pdf/P5628-10.pdf). تم الاطلاع عليه في: 24-05-2011.

[3] محمد صفوت قابل، **آثار تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في مجال تجارة السلع**، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ص1237، الموقع الإلكتروني: (http://slconf.uaeu.ac.ae/prev_conf/2004/drmohammedqabel.pdf)، تم الاطلاع عليه في: 24-05-2011.

الدول الصناعية، هذا رغم أن تطبيق الاتفاق يكون على مدى عشر سنوات أي حتى نهاية سنة 2005.

كما أن الانعكاسات لن تقتصر فقط على ارتفاع في أسعار الواردات الغذائية، بل ستشمل أيضا دخل كل من المنتجين والمستهلكين، المستوردين والمصدرين، وتقديرات الأمم المتحدة تتوقع أن تبلغ الخسارة الكلية لمجموع الدول العربية في مؤشرات الرفاهية الاجتماعية بسبب تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية حوالي 887 مليون دولار سنويا[1]، وتشير دراسة (Burfisher 2001) أن عمليات تحرير التجارة في الزراعة وإلغاء الدعم المحلي ودعم الصادرات سوف تزيد أسعار المواد الزراعية بنسبة 12%[2].

إن تخفيض الدعم للمنتجات الزراعية قد لا يؤدي إلى زيادة صادرات الدول العربية بنسبة كبيرة، وذلك لأن التزام الدول المتقدمة بتخفيض الدعم المحلي للمنتجات الزراعية قد يكون في السلع التي ليست لها أهمية بالنسبة لها، وفي ذات الوقت تبقي الدعم المقدم للسلع الهامة الأخرى والتي ترغب في حمايتها من المنافسة الأجنبية عموما والعربية خصوصا، وذلك لأن الاتفاق لم يلزم بتخفيض الدعم في كل منتج، وإنما ألزم تخفيض الدعم بنسبة إجمالية[3]. إضافة إلى برامج التنمية الزراعية التي ستتأثر بتنفيذ اتفاقية الملكية الفكرية التي ستحد من إمكانية الحصول على البذور والشتلات المحسنة والهندسة الوراثية وغيرها من الأساليب التكنولوجية الجديدة بسبب ارتفاع تكلفتها[4].

إن الصادرات الزراعية للدول العربية تقدر بأقل من 7 مليار دولار أي 1% من الصادرات الزراعية العالمية، أما وارداتها فتفوق 28 مليار دولار أي 6 % من الواردات الزراعية العالمية؛ في ذات الوقت، وعلى صعيد المنظمة العالمية للتجارة، لا توجد معالجة حقيقية لهذه المعضلة، بل إن التبعية الغذائية للدول النامية تتعاظم تدريجيا، وتدفع باتجاه تفاقم المديونية الخارجية بسبب تزايد القروض المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي، ومن جهة أخرى، قد يترتب على تحرير السلع الغذائية بعض الآثار الإيجابية مثل إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي وتنمية الميزة التنافسية، نتيجة زيادة الحافز الاستثماري إلا أن الأمر يتوقف على ضرورة الاعتماد على سياسة زراعية تأهيلية مدعمة من قبل الدولة[5].

---

[1] إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص189.

[2] أحمد طلفاح، **تأثير منظمة التجارة العالمية على الدول العربية**، مرجع سابق.

[3] سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص42.

[4] بلعور سليمان، مرجع سابق، ص 58.

[5] صالح صالحي، **الآثار المتوقعة لانظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، سطيف 29-30 أكتوبر 2001، ص8.

الفرع الثاني: أثر تحرير التجارة الدولية على السلع الصناعية.

تلتزم الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بالتقليص التدريجي للرسوم الجمركية وإزالة القيود الكمية، كما أن جولة الأرغواي أدت إلى تقليص الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المصنعة بنسبة 38% في الدول الصناعية و19% في البلدان النامية؛ إن هاتين النسبتين توحيان بأن المجموعة الأولى خفضت رسومها بنسبة عالية تعادل ضعف نسبة التخفيض في المجموعة الثانية، والواقع أن كلا من هاتين النسبتين كانتا نتيجة حسابية للعلاقة بين سعر (تعريفة) الرسوم الجمركية قبل وبعد جولة الأرغواي. قبل هذه الجولة كان المعدل العام لأسعار الرسوم الجمركية في الدول الصناعية 6.3% وانتقل بعدها إلى 3.9 %. بلغ التخفيض إذن 2.4 نقطة و 6.3% ليحصلوا على 38%، ولا علاقة لهذه النسبة الأخيرة بسعر الرسوم، فهي تمثل نسبة هبوط الإيرادات فقط، وينطبق هذا الوصف على البلدان النامية حيث كان المعدل العام لأسعار رسومها الجمركية 15.3 % قبل جولة الأرغواي فأصبح 12.3 % بعدها، بلغ التخفيض ثلاث نقاط مئوية، أي أعلى من التخفيض في الدول الصناعية[1].

لكن الأمر المهم لا يتصل بكيفية حساب الهبوط، بل بتأثيره على التجارة العالمية، وبالتالي على اقتصاديات الدول النامية. إن المعدل لأسعار الرسوم الجمركية في الدول الصناعية ضعيف جدا، في حين أن هناك ضرائب أخرى مطبقة في الدول أعلى بكثير من الر سوم الجمركية تفرض على الواردات من الدول النامية بما فيها الدول العربية، ولم تستطع هذه البلدان بسبب ضعفها وتشتتها التفاوض مع الدول الصناعية بشأن تقليصها؛ وعلى هذا الأساس من المحتمل أن يترتب عن تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية الاستخدام الأمثل للمواد المتاحة، والتوسع في قاعدة تقسيم العمل والتخصص، مما يؤدي إلى تقليص التكاليف وزيادة الطلب عل السلع الصناعية، بالإضافة إلى إمكانية استفادة المستهلك من المنتجات بأسعار منخفضة [2] هذا من جهة. ومن جهة أخرى، قد يترتب على تحرير تجارة السلع زيادة منافسة الواردات للمنتجات المحلية، مما تؤول إلى تقليص حجم نشاط المنشآت الصناعية ومن ثم ارتفاع معدل البطالة وما ينجر عنه من قيود اجتماعية واقتصادية، كما أن الدول المتقدمة وبحجة احترام معايير الجودة والصحة، من المرجح أن تلجأ إلى فرض حماية أسواقها من السلع الواردة من الدول النامية.

الفرع الثالث: أثر تحرير التجارة الدولية على المنسوجات والملابس.

يعد قطاع المنسوجات والملابس ذا أهمية بالغة في اقتصاديات الدول النامية – بما فيها الدول العربية- حيث بلغ عدد العاملين في هذا القطاع في البلدان العربية 854 ألف شخص يشتغلون في 76

[1] محمد قويدري، مرجع سابق، ص 20.

[2] علي حافظ منصور، تقدير **وتحليل الآثار المتعلقة بالتجارة في السلع**، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، سطيف 29-30 أكتوبر 2001، ص11.

ألف منشأة، ¾ من هؤلاء العمال في مصر وتونس والمغرب. طبقا لاتفاقية منظمة التجارة العالمية[1]: تم إلغاء اتفاق الألياف لعام 1974، وتحرير تجارة المنسوجات في ظل اتفاق متعدد الأطراف وذلك بغية السماح بفرض أوسع للنفاذ إلى الأسواق العالمية.

إن الاتفاق الجديد لم يحرر كليا تجارة هذه السلع، بل تعين المرور بأربع مراحل مدتها عشر سنوات، يتم خلالها وعلى التوالي تحرير 16 %، 17%، 18%، 49%، من قيمة الواردات الكلية لتلك السلع كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 4: مراحل الإلغاء التدريجي لنظام الحصص في المنسوجات.

المرحلة	التاريخ	نسبة التحرير
الأولى	1995/1/1	%16
الثانية	1998/1/1	%17
الثالثة	2002/1/1	%18
الرابعة	2005/1/1	%49

المصدر: بلعور سليمان، مرجع سابق، ص56.

بلغت صادرات العالم من المنسوجات والملابس في عام 2000 نحو 356 بليون دولار أو ما نسبة 6% من إجمالي الصادرات العالمية، وتساهم الصادرات من المنسوجات بنسبة 5.6% من مجمل صادرات الدول العربية لعام 2000؛ وتتجه صادرات الدول العربية من المنسوجات إلى الاتحاد الأوربي، إلا أن دول الخليج والأردن تتجه صادراتها بشكل أكبر إلى الولايات المتحدة، في حين أن مصر توجه صادراتها إلى كل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة بنسب متقاربة في بعض الأحيان. وتعتبر تونس أكبر الدول العربية في اعتماد صادراتها على المنسوجات والملابس حيث تستحوذ على نحو نصف الصادرات السلعية التونسية[2].

الدول العربية بشكل عام تمتلك ميزة تفضيلية في الأسواق الأوروبية والأمريكية، فهي تخضع لرسوم جمركية قليلة (MFN) تتراوح بين 3.5% و 12.4% في دول الاتحاد الأوربي، وبين 4.4% و13.5% في أمريكا وذلك وفقا لدرجة التصنيع، في حين أن الدول الآسيوية تخضع لقمم تعريفة على منتجاتها.

[1] محمد قويدري، مرجع سابق، ص20-21.
[2] أحمد طلفاح، **تأثير منظمة التجارة العالمية على الدول العربية**، مرجع سابق.

إن تحرير جزء من واردات المنسوجات والملابس، أدى تلقائيا إلى ارتفاع الرسوم الجمركية تحت غطاء مكافحة الإغراق أو ضرورة الإجراءات الوقائية، بالإضافة إلى أن خفض وإلغاء المعاملة التفضيلية التي تمنحها الدول المتقدمة لبعض الدول النامية سيجعلها تواجه منافسة شديدة من قبل دول أخرى أكثر كفاءة مثل الدول المصنعة حديثا[1] (الدول الآسيوية).

المطلب الثاني: أثر تحرير التجارة على قطاع الخدمات.

إن قطاع الخدمات في كثير من الدول العربية يعتبر أسرع القطاعات الاقتصادية نموا وأكثرها قدرة على خلق فرض العمل، وتغطي الخدمات ذات الطابع التجاري العديد من القطاعات، وأهمها الخدمات المالية (البنوك، التأمين، وسوق المال)، وخدمات النقل (برى، بحري، جوي)، الاتصالات السلكية واللاسلكية، السياحة، الإنشاء والتعمير، قطاع الخدمات المهنية (الطب، التعليم، الهندسة، الاستثمارات، المحاسبة، المحاماة).

ونظرا لضعف البنية الإنتاجية لقطاع الخدمات في الدول العربية واعتماد تجارتها الخدمية على منتجات كثيفة العمالة، فإن قدرتها التنافسية ستكون محدودة في الأسواق العربية المحلية أو في الأسواق الدولية، نظرا لسيطرة الدول المتقدمة على مجال تجارة الخدمات، خاصة الشركات المتعددة الجنسيات المتخصصة في قطاعات التأمين، المصاريف، الخدمات الملاحية وغيرها. وبالتالي فإن فتح الأسواق العربية أمام موردي الخدمات الأجانب في القطاعات التي تم تحريرها، سيولد منافسة غير متكافئة، وهو ما ينعكس سلبا على الإنتاج والتوظيف وما يتبع ذلك من انخفاض للقدرة الشرائية للفئات العاملة في هذه القطاعات، وفي نفس الوقت تزداد تحويلات أرباح الأجانب إلى الخارج، وهو ما يسمى بالارتداد العكسي للأرباح[2].

الفرع الأول: الأحكام الأساسية للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

تشمل الاتفاقية جميع الخدمات ذات الطابع التجاري التي تدخل ضمن وظائف الدولة الرئيسية وأهمها: الخدمات المالية، خدمات النقل، الخدمات الاستشارية والمقاولات،السياحة، الخدمات المهنية وخدمات أخرى[3]؛ ولقد تضمنت الاتفاقية التزامات وضوابط عامة هي في معظمها تأكيد على تجسيد قواعد النظام التجاري متعدد الأطراف مثل تعميم مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، و مبدأ الشفافية، وزيادة مشاركة الدول النامية، إضافة إلى تشجيع الأعضاء على إقامة تكتلات إقليمية لتحرير التجارة في الخدمات وخاصة بين البلدان النامية، والالتزام بإزالة العوائق التمييزية.

[1] محمد قويدري، مرجع سابق، ص21.

[2] محمد صفوت قابل، **الدول النامية والعولمة**، الدار الجامعية، القاهرة، 2004، ص135.

[3] عاطف السيد، **الجات والعالم الثالث**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص 56.

وتغطي اتفاقية "جاتس" أي خدمة قابلة للاتجار في أي قطاع، والخدمات المستبعدة من تغطية الاتفاقية هي تلك الموردة في إطار ممارسة السلطة الحكومية، ولكي تعتبر الخدمة من هذا القبيل ينبغي ألا يتم توريدها على أساس تجاري، أو بالتنافس مع واحد أو أكثر من موردي الخدمة[1].

وتنقسم اتفاقية "جاتس" إلى قسمين: القسم الأول هو نصوص الاتفاقية، والقسم الثاني هو جداول الالتزامات المحددة التي يلتزم بها أعضاء الاتفاقية، وتعتبر الجداول جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية، وبينما يتم تطبيق الأحكام العامة للاتفاقية على نحو محدد على كل أعضاء منظمة التجارة العالمية، يتم تقرير جداول الالتزامات عن طريق العضو المعني بشرط التفاوض و الاتفاق مع الأعضاء الآخرين. ومبدأ الاتفاقية هو أن كل عضو يمكن أن يتعهد بالتزامات محددة على نحو يتناسب مع مستواه في التنمية. ولاتفاقية "جاتس" نطاق تطبيق واسع للغاية، وتطبق الاتفاقية على أي إجراء يقوم به عضو منظمة التجارة العالمية من شأنه التأثير في تجارة الخدمات[2]. والجدول التالي يوضح القطاعات الخدمية التي التزمت الدول العربية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بتحريرها.

[1] نبيل بدر الدين، **تحرير التجارة في الخدمات**، بحوث و أوراق عمل المؤتمر العربي الثاني بعنوان: التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية، المنعقد في مسقط، سلطنة عمان، مارس، 2007، ص 168-169.
[2] المرجع نفسه، ص 168.

جدول رقم 5: القطاعات الخدمية التي التزمت الدول العربية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بتحريرها.

الدول الأعضاء	قطاعات الخدمات المفتوحة في إطار اتفاق الخدمات (أ)
الإمارات العربية المتحدة	بعض خدمات الأعمال، البريد السريع، الإنشاءات، البيئة، الخدمات المالية، السياحة.
البحرين (ب)	التأمين وإعادة التأمين.
قطر	بعض الخدمات المهنية (من بينها: الاستشارات الهندسية، الخدمات الطبية، البحوث، الحاسوب)، البريد، البناء، البيئة، الخدمات المالية، السياحة.
الكويت (ب)	الأعمال، البناء والخدمات الهندسية، الخدمات البيئية، الخدمات الصحية والاجتماعية، السفر والسياحة.
مصر	البناء والخدمات الهندسية، السياحة والسفر، الخدمات المصرفية، سوق المال، التأمين وإعادة التأمين، النقل البحري والخدمات المساعدة.
موريتانيا	غير متوفرة حيث أن البلدان الأقل نموا منحت مهلة عام لتقديم التزاماتها، ولهذا لم تتضمن نتائج المفاوضات التزامات تلك المجموعة.
المغرب	بعض خدمات الأعمال، الاتصالات، البناء والهندسة، الخدمات البيئية، المصارف، التأمين وإعادة التأمين، السياحة وخدمات السفر، وبعض مجالات النقل.
تونس	المصارف، التأمين وإعادة التأمين، السياحة وخدمات السفر.
الأردن	الخدمات المهنية، خدمات الكمبيوتر، البحوث، البيع التأجيري، بعض خدمات الأعمال، الاتصالات، الخدمات المالية، البيئة، التوزيع، الصحة، التعليم، السياحة.
عمان	الخدمات المهنية، خدمات الكمبيوتر، البحوث، البيع التأجيري، بعض خدمات الأعمال، الاتصالات، الخدمات المالية، البيئة، التوزيع، الصحة، التعليم، السياحة.

المصدر: أحمد طلفاح، **تأثير منظمة التجارة العالمية على الدول العربية**، مرجع سابق، ص 82.

(أ): من الأهمية الرجوع إلى جداول الالتزامات في الخدمات لتحديد القطاعات الفرعية والشروط الخاصة بالنفاذ إلى الأسواق وبالمعاملة الوطنية؛

(ب): قدمت الكويت والبحرين جداول التزامات إضافية في الخدمات المالية (المصارف).

الفرع الثاني: تأثيرات تحرير التجارة في الخدمات على اقتصاديات الدول العربية.

إن بعض الدول النامية، من بينها الدول العربية (مثل: السعودية، مصر، تونس، الإمارات العربية المتحدة، الأردن، المغرب)، قد شهدت نموا في قطاع الخدمات وتكوين حصيلة هامة من النقد الأجنبي، إلا أنها لا تزال تعاني من ضعف مؤسساتها العاملة في هذا المجال، نظرا لعدم تمتعها بالمزايا التكنولوجية التي تمتلكها الشركات الأجنبية، وبالتالي فقدرتها على عرض خدماتها في الأسواق العالمية ضعيفة.

إن تحرير التجارة العالمية في مجال الخدمات المالية والمصرفية ينتج عنه خسائر عديدة للدول النامية، بما يعنيه من إتاحة الفرصة للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، سواء عبر الحدود أو عن طريق إنشاء فروع لها داخل الدول النامية؛ هذه الخسائر تتعلق بتأثير سياسات البنك الأجنبي على السياسة الاقتصادية للدولة، كما يمكن أن تتأثر الصناعات المالية الوليدة بالمؤسسات الوطنية. وفي مجال السياحة، تؤدي عملية تحرير تجارة الخدمات إلى زيادة استثمارات الشركات الأجنبية، في المركبات السياحية والمنتجعات والفنادق، دون مراعاة أولويات التنمية في الدول النامية، مما يخلق فجوة بين طبقات المجتمع يصعب مع مرور الوقت سدها. وعل العموم، فإن وضع الدول النامية بما فيها الدول العربية، يتطلب التدرج في تحرير قطاع الخدمات، يتم من خلالها تهيئة المناخ الاقتصادي والاجتماعي حتى تتجانس مع المتغيرات الجديدة، بالإضافة إلى ضرورة ترتيب الأولويات والحرص على المصالح الأمنية والاقتصادية الإستراتيجية[1].

لذلك فإن على الدول العربية أن تضع أهدافها ومصالحها الاقتصادية والاجتماعية والقومية نصب أعينها، وعليها أن تنظر إلى مصالحها ليس من منطلق مصلحة كل دولة على حده، ولكن من منطلق مصالحها المشتركة. وخلافا للتجارة في السلع، فإنه من غير الممكن وضع تقييم كمي للآثار التجارية المتوقعة من تحرير قطاع الخدمات، لسببين: أولهما أنه لا يوجد ما يقابل الرسوم الجمركية في قطاع الخدمات، ونظرا لأن الحماية في قطاع الخدمات تقدم من خلال لوائح محلية على أساس تمييزي ضد الموردين الأجانب، فإن التقييم الكمي لأثر مثل هذه الإجراءات لن يكون سهلا؛ وثانيهما أن البيانات الشاملة اللازمة لتقدير الآثار التجارية لتحرير خدمات معينة للأشكال المختلفة لتقديمها غير متوفرة بشكل عام، وإن كان قد بدأ مؤخرا اتخاذ إجراءات أولية لجمع مثل هذه البيانات بشكل منظم. ولكن رغم كل هذا فإنه لا يمكن تجاهل حقيقة أن هذه الاتفاقية توفر لصناعات الخدمات في الوطن العربي فرصا جديدة

[1] محمد قويدري، مرجع سابق، ص22.

للتجارة يستفيد منها كل من المصدرين والمستوردين والمستهلكين منها[1]: تأسيس مزيد من المصارف وشركات التأمين بالإضافة إلى جذب رؤوس الأموال وتزايد الفرص للأشخاص الطبيعيين لتقديم الخدمات وكذا الاستفادة من نقاط الاستفسار التي توفر المعلومات التي تحتاجها أي من صناعات الخدمات في البلدان النامية.

الفرع الثالث: الفرص المتاحة أمام الدول العربية للاستفادة من تحرير التجارة في الخدمات.

يعاني الوطن العربي من انخفاض الاستفادة من التحرر في تجارة السلع نتيجة القصور في جانب العرض، أو في القدرة التنافسية، أو ما تضعه الدول المتقدمة من عقبات تحد من وصول منتجات الدول النامية إلى أسواقها؛ ولا شك أن ما يمكن أن تحققه الدول العربية من النهوض بتجارة الخدمات وزيادة مساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي، كفيل بتعويض انخفاض استفادتها من تجارة السلع، ونورد فيما يلي بعض الفرص المتاحة أمام الدول العربية للاستفادة من تحرير التجارة في الخدمات[2]:

1- فرص جديدة للتصدير: التزامات التحرير التي تقدمها اتفاقية "جاتس" من خلال جداول الالتزامات سوف تقدم فرصا أمام الصادرات العربية من الخدمات، خاصة في القطاعات التي بلغت مرحلة متطورة من القدرة على المنافسة، علما أن البلدان العربية تتمتع بصفة عامة بميزة نسبية في قطاعات الخدمات التي تتميز بكثافة العمالة أو الحاجة إلى مهنيين ذوي مهارة عليا. ومن القطاعات أو القطاعات الفرعية التي تستطيع هذه البلدان أن تطور التجارة فيها بالنظر إلى هاذين العاملين:

أ- الخدمات التجارية، بما في ذلك: الخدمات الاستشارية والإدارية العالية، والخدمات الحاسوبية، والخدمات المهنية، وخدمات البحث والتطوير...

ب- الاتصالات، التشييد والهندسة؛

ت- التوزيع، الخدمات التعليمية، الخدمات البيئية؛

ث- الخدمات المالية (المصارف والتأمين)؛

ج- الخدمات الصحية، خدمات السياحة والسفر؛

ح- خدمات النقل، الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية.

2- فرص قيام تكامل اقتصادي: تسمح المادة 5 من الاتفاقية للأعضاء بالدخول في اتفاقيات إقليمية لتحرير التجارة في الخدمات، شريطة أن يكون للاتفاقية تغطية قطاعية كبيرة، و أن تقضي بإزالة الإجراءات التمييزية القائمة و/ أو حظر تقديم أية إجراءات تمييزية جديدة أو إضافية. مما ستؤدي إليه هذه التجمعات من تعزيز التجارة بين أطرافها، وبالتالي سيكون لها قدرة أكبر على التنافس مع الدول

[1] نبيل بدر الدين، **تحرير التجارة في الخدمات**، مرجع سابق، ص178-180.
[2] المرجع نفسه، ص 181- 184.

الصناعية في مجال عقود الخدمات، حيث تستطيع تلك التجمعات تقديم كثير من المهارات والخبرات التي من شأنها أن تعزز صورتها وتبرز كفاءتها، ولا شك أن الدول العربية يمكن أن تستفيد من فرصة قيام تكامل اقتصادي فيما بينها يستفيد من المزايا التي كفلتها الاتفاقية.

3- زيادة مشاركة البلاد النامية: نظرا للصعوبات التي تواجه الدول النامية – ومن بينها الدول العربية- بمناسبة تحرير التجارة في الخدمات، ونتيجة وضعها الاقتصادي وحاجاتها التنموية والتجارية والمالية، وانخفاض كفاءتها وبالتالي قدرتها التنافسية في مواجهة قطاعات الخدمات المماثلة في الدول المتقدمة، فضلا عن كون معظمها مستوردا صافيا للخدمات، فقد تضمنت اتفاقية "جاتس" أحكاما تحث الدول المتقدمة على تشجيع و تسهيل تزايد مشاركة البلاد النامية في التجارة في الخدمات، من خلال تعزيز قدرات الخدمات المحلية لهذه البلاد وفاعليتها وتنافسيتها في مواجهة قطاعات الخدمات المماثلة في الدول المتقدمة، وإتاحة إمكانية حصولها على التكنولوجيا على أسس تجارية، وتحسين إمكان نفاذ هذه البلاد إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات، وتسهيل النفاذ إلى الأسواق في القطاعات الخدمية ذات الأهمية التصديرية لها.

بالإضافة إلى الفرص المتاحة التالية[1]:

4- تساعد الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات على تحديد درجة المعاملة الوطنية بما يسمح لحماية وتشجيع الخدمات الوطنية بدرجة أكبر من الأجنبية، وذلك بتدوين تلك المعاملة في الخانة الخاصة بذلك في جداول الالتزامات؛

5- يتيح اتفاق الخدمات للدول الأعضاء الحصول بشفافية على المعلومات الخاصة بالنواحي التجارية والفنية للخدمات بما في ذلك التشريعات الوطنية والتقنيات الحديثة في مجال الخدمات، وأيضًا تحقيق النفاذ إلى الأسواق في تلك القطاعات؛

6- يؤمن الاتفاق للدول العربية المصدرة والمستوردة للعمالة إمكانية تعزيز تعاونهم لتأمين احتياجاتهم من العمالة وفقا لقواعد المنظمة والمحددة بجداول الالتزامات؛

7- يساعد مبدأ الشفافية في التعرف على القواعد المنظمة للتجارة في الخدمات بصفة عامة وليس في مجال الالتزامات المحددة فقط، بل الإطلاع بجميع إخطارات الدول الأعضاء للتحديث المستمر في القواعد المحلية وفقًا للتطورات العالمية.

[1] حسين الفجل، **الجاتس و آفاق الدول العربية في الخدمات**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الثاني، 2007، ص 134.

المطلب الثالث: آثار تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية.

لقد قامت الدول الصناعية خارج نطاق اتفاقية الجات بتوقيع اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، واتفاقية برن بسويسرا لحماية الحقوق الأدبية والفنية، وكانت كلاهما قليلة الأثر. وفي ضوء هذا وجدت هذه الدول ضالتها حين تم التوقيع على اتفاقية أورغواي، في وضع اتفاق الملكية الفكرية في مجال التجارة، والذي يمنع دخول أي منتج مقلد، بل أن المنظمة العالمية للتجارة قد نصت في المادة 61 على بعض العقوبات الجنائية في حالة ضبط المنتج المقلد[1].

الفرع الأول: اتفاقية حقوق الملكية الفكرية والمبادئ الرئيسية والالتزامات العامة لها.

حقوق الملكية الفكرية هي حق المؤلف والمفكر والمخترع والمبتكر في منع الآخرين من استغلال اختراعاتهم، وتصاميمهم، وأفكارهم، وما أبدعته عقولهم[2]؛ وقد تركزت مناقشات حماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، حول تحقيق توازن بين حماية أصحاب هذه الحقوق و الأهداف الوطنية للدول النامية والمتمثلة في نقل التكنولوجيا وتجنب دفع رسوم عالية مقابل براءة الاختراع، وبعد مشاورات مطولة تم التوصل إلى اتفاق حول الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، والذي شمل سبعة أنواع من حقوق الملكية الفكرية وهي: براءة الاختراع، حقوق المؤلف، المؤشرات الجغرافية، العلامات التجارية، التصميمات الصناعية، التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة، المعلومات غير المفصح عنها (السرية). كان نفاذ اتفاقية "تريبس" في أول جانفي 1995، وعرفت فترات انتقالية تفاوتت طبقا لمستوى النمو الاقتصادي السائد في الدول الأعضاء[3]، وتتمثل المبادئ الرئيسية و الالتزامات العامة التي تقوم عليها الاتفاقية فيما يلي[4]:

1- المعاملة الوطنية و معاملة الدولة الأولى بالرعاية: والتي تقضي بعدم جواز منح الأجانب معاملة تقل عن تلك الممنوحة للمواطنين، فضلا عن ذلك على الدول الأعضاء تقديم معاملة الدولة الأولى بالرعاية للمواطنين الأجانب عن طريق عدم التمييز بينهم؛

2- معايير الحد الأدنى بما في ذلك مدة الحماية: تحدد الاتفاقية بشكل تفصيلي الحد الأدنى لمستويات الحماية التي يتعين على الدول الأعضاء توفيرها، ويشمل ذلك موضوع أو مجال الحماية

---

[1] أحمد عبد الخالق وأحمد بديع بليح، **تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي**، الدار الجامعية، القاهرة،2003، ص39.

[2] أحمد طلفاح، **مفاوضات برنامج عمل الدوحة: الصحة العامة وحقوق الملكية الفكرية**، المعهد العربي للكويت، الموقع الالكتروني: (http://www.arab-api.org/course31/pdf/P5628-5.pdf)، تم الاطلاع عليه في: 24-05-2011.

[3] بلعور سليمان، مرجع سابق، ص 57.

[4] نبيل بدر الدين، **حماية حقوق الملكية الفكرية: توجهات انتقائية**، بحوث و أوراق عمل المؤتمر العربي الثاني بعنوان: التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية، المنعقد في مسقط، سلطنة عمان، مارس، 2007، ص197-199.

والحقوق المخولة ومدة الحماية...كما أن مستويات الحماية التي تضمنتها اتفاقية "تريبس"، هي المستويات الدنيا للحماية، بمعنى أنه على كل دولة أن تحدد مستويات أعلى للحماية؛

3- تنفيذ الاتفاقية وتسوية المنازعات: حيث تقضي الاتفاقية بأن يتم تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بتطبيق أحكامها وفقا لنظام و إجراءات تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية؛

4- عدم التعسف في استخدام الحقوق: نصت الاتفاقية على مبدأ عدم التعسف في استخدام حقوق الملكية الفكرية من قبل أصحابها بشكل يؤدي إلى تقييد التجارة، أو ربما يؤثر سلبيا على نقل التكنولوجيا دوليا، كما نصت الاتفاقية على التعاون في مواجهة الحقوق الاحتكارية؛

5- الفترة الانتقالية لتطبيق حماية حقوق الملكية الفكرية: تضمنت الاتفاقية فترة انتقالية تفاوتت طبقا لمستوى النمو الاقتصادي للدول الأعضاء، على النحو التالي:

أ- مدة سنة واحدة للدول المتقدمة (أي لغاية 1996/1/1)؛

ب- مدة خمس سنوات للدول النامية، والدول في مرحلة التحول كدول أوربا الشرقية (أي لغاية 2000/1/1)؛

ت- مدة 11 سنة للبلدان الأقل نموا (أي لغاية 2006/1/1، ثم مدها حتى 2016/1/1)؛

ث- كما وفرت الاتفاقية فترة انتقالية إضافية مدتها خمس سنوات للدول النامية فيما يتعلق ببراءات الاختراع في مجال الأدوية والكيماويات الزراعية، انتهت في 2005/1/1.

6- المعاملة التفضيلية للدول النامية: لم تتضمن الاتفاقية أحكاما ذات مغزى بالنسبة للمعاملة التفضيلية للدول النامية والأقل نموا، حيث اقتصرت على الفترة الانتقالية وبعض الأحكام مثل المعونة الفنية أو المالية، والتي يتم الاتفاق عليها على المستوى الثنائي مع الدول المتقدمة.

الفرع الثاني: أثر تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية على الدول العربية.

تتنوع الآثار المتوقعة للالتزام بأحكام اتفاقية الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية من سلبية إلى إيجابية، فأما الآثار السلبية فتتمثل في[1]:

1- ارتفاع تكلفة بعض المنتجات في الدول العربية بسبب ارتفاع تكلفة الحصول على براءات الاختراع، أو حقوق التصنيع المحلي؛

2- تأثر صناعة الأدوية في العالم العربي التي هي في حقيقتها من أصل أجنبي، فالدول العربية الأعضاء أمامها خيارين: إما أن تدفع تعويضات مستمرة للشركات صاحبة براءة الاختراع أو تتوقف عن الإنتاج، يقود الخيار الأول إلى ارتفاع أسعار الأدوية، ويؤدي الخيار الثاني إلى تبعية شبه كلية للسوق الخارجي؛

[1] بلعور سليمان، مرجع سابق، ص61.

3- تعميق الفجوة التكنولوجية بسبب حرمان المنطقة من حقها في الحصول على المعرفة التكنولوجية، أو حتى إجراء الأبحاث العلمية والمعرفية نتيجة ارتفاع تكاليفها؛

وبالنسبة للآثار الإيجابية للاتفاقية فإنها تنحصر في[1]:

1- تشجيع الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا، من خلال الترخيص والمشروعات المشتركة؛

2- تشجيع الابتكار والإبداع التكنولوجي والفني، وتطوير المنتجات الجديدة؛

3- حماية المستهلك، وذلك بحماية العلامات التجارية للشركات وعلامات الخدمة وغيرها من الإشارات المميزة.

ورغم تلك الآثار الإيجابية، إلا أن الآثار السلبية قد تكون أشد أثرا، نتيجة الأوضاع التي تعيشها الاقتصاديات العربية، فالحقيقة أن مناقشة الملكية الفكرية في إطار النظام التجاري العالمي الجديد لم تكن إلا محاولة من قبل الدول الصناعية لحماية نتائج ابتكاراتها واختراعاتها، أي حماية التكنولوجيا الغربية، والعمل على الانفراد باستغلالها لأطول مدة ممكنة، ومحاولة وضع العقبات أمام الدول العربية للحيلولة دون استخدام تلك التكنولوجيا إلا بالشروط التي تضعها الدول الصناعية.

الفرع الثالث: مقترحات لتعزيز فرص الاستفادة من الاتفاقية ومواجهة آثارها السلبية.

من بين المقترحات لتعزيز فرص الاستفادة من الاتفاقية مايلي[2]:

1- تهيئة القطاع الصناعي للتغييرات المترتبة على الاتفاقية: يتعين على القطاع الصناعي أن يهيئ نفسه للتغييرات في أنظمة حقوق الملكية الفكرية ومواجهة آثارها السلبية، وذلك من خلال:

أ- دعم مراكز البحوث والتصميمات الصناعية والهندسية داخل الشركات الصناعية الكبرى، وتقديم بعض الحوافز لها، ومن بينها إعفاء ما ينفق على هذه المراكز من ضرائب؛

ب- دعم الجامعات والمراكز القومية للبحوث، ودعم دورها في البحث العلمي، واقتحام مجالات جديدة من التكنولوجيا، بدلا من انحصار دورها حاليا في الأبحاث النظرية والأكاديمية، وربطها بالصناعة الوطنية.

2- الاستغلال الأمثل لحقوق الملكية الفكرية التي دخلت في الملك العام: يمكن الاستفادة من براءات الاختراع وباقي حقوق الملكية الفكرية التي دخلت الملك العام، وبالتالي لم تعد محلا للحماية خاصة فيما يتعلق ببراءات الاختراع، ويتطلب الأمر التعرف أولا على تلك البراءات والحقوق ، ثم القيام بطرح تلك البراءات و مجالات الحقوق الفكرية الأخرى على الجهات المعنية التي يمكن أن تستفيد

[1] بلعور سليمان،مرجع سابق، ص61.

[2] نبيل بدر الدين، **حماية حقوق الملكية الفكرية: توجهات انتقائية**، مرجع سابق، ص 203-205.

منها؛ وفي هذا الصدد، يمكن أن يفيد التعاون فيما بين الدول العربية لتبادل المعلومات حول هذه البراءات والحقوق التي دخلت في الملك العام؛

3- الاستفادة مما توفره الاتفاقية من مرونة وما تتضمنه من استثناءات: تتضمن الاتفاقية عددا من الاستثناءات فيما يتعلق بموضوعات ومجالات الحماية في مختلف حقوق الملكية الفكرية، خاصة إذا كان مجال الحماية يتعارض مع الصالح العام أو قيم المجتمع أو حماية البيئة...وفي هذا المجال يتعين الاستفادة إلى أقصى درجة ممكنة من تلك الاستثناءات، مثل تلك المتعلقة بالتراخيص الإجبارية، وظروف الضرورة القصوى...

4- الاستفادة من الأحكام الخاصة بتوفير المعونة المالية والفنية: ينبغي استغلال الأحكام الخاصة بحق الدول العربية، باعتبارها دولا نامية، للحصول على معونات مالية وفنية من الدول المتقدمة، في مجال مساعدتها على الوفاء بالتزاماتها، كما يتعين أيضا طلب المعونة من المنظمات والمؤسسات الدولية مثل: منظمة "ويبو"، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، إضافة إلى منظمة التجارة العالمية.

5- وضع تشريعات ونظم لمواجهة التعسف في استخدام حقوق الملكية الفكرية: من الضروري وضع تشريعات ونظم تكفل مواجهة بعض الممارسات التعسفية، وسوء استخدام الحقوق الاحتكارية لأصحاب الحقوق بما يكفل حماية الصالح العام، كما يمكن استخدام نظم لحماية الصالح العام لا تتعارض مع أحكام الاتفاقية مثل: نظم تسعير الدواء لحماية المستهلك والصحة العامة...كما يمكن بحث إنشاء اتحادات فيما بين الدول العربية تكون لها قدرة تفاوضية أكبر مع الشركات المنتجة عند مناقشة التراخيص والعقود؛

6- الربط بين معايير حماية البيئة وحماية حقوق الملكية الفكرية: على الدول العربية بذل المزيد من الجهد في إطار المناقشات التي تجري من خلال لجنة التجارة والبيئة في منظمة التجارة العالمية، بهدف التوصل إلى اتفاق حول ضرورة أن تسهم اتفاقية "تريبس" في نقل التكنولوجيا صديقة البيئة إلى الدول العربية بشروط ميسرة؛

7-التمسك بضرورة التوفيق بين أحكام معاهدة التنوع البيولوجي واتفاقية "تريبس": يتعين على الدول العربية ضرورة التمسك بألا تتعارض أحكام اتفاقية "تريبس" مع اتفاقية التنوع البيولوجي CBD، حيث أن الاتفاقية الأخيرة تأخذ في الاعتبار مصالح الدول الأعضاء، خاصة فيما يتعلق بسيطرتها على مواردها والحفاظ عليها، وحماية حق المعرفة الأصلية.

المبحث الخامس: العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي.

في النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، يؤثر تحرير التجارة بطريقة غير مباشرة على النمو الاقتصادي، باعتبار أن بيئة الحرية هي التي تتحقق فيها افتراضاتهم. فكل سياسة تزيد من فعالية الاقتصاد من بينها تحرير التجارة قد تؤدي إلى نمو سريع، وزيادة الدخول تترجم بزيادة الادخار والاستثمار[1]. لكن لم يتم في النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية دراسة مباشرة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي، أما في النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي، فإن تحرير التجارة يُنشط التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي في بعض الدول ويؤخره في دول أخرى.

سنقوم في هذا المبحث بتوسيع النموذج التجاري (دولتان، سلعتان)، لكي يستوعب جميع التغيرات ويوضح مدى تأثير التغير في عامل الوفرة النسبية، والتغير في التكنولوجيا على منحنى إمكانية الإنتاج لدولة ما[2]، بالإضافة إلى التجارة والنمو وذلك بالتطرق إلى حالتين، حالة الدولة الصغيرة وحالة الدولة الكبيرة.

المطلب الأول: علاقة التجارة الدولية بالنمو الاقتصادي.

في هذا الجزء سيتم التطرق إلى مختلف الدراسات التي بحثت في العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، وهل التجارة الدولية هي محرك للنمو الاقتصادي؟ بالإضافة إلى التجارة وعلاقتها بنظرية النمو الداخلي.

الفرع الأول: التجارة الدولية كمحرك للنمو.

كل من الكلاسيك والنيوكلاسيك يتفقون على أن التجارة الدولية هي عامل إيجابي في التنمية الاقتصادية، كما أن نظريات الكلاسيك والنيوكلاسيك حول العلاقة بين التجارة والنمو تطورت بمرور الزمن وأصبحت تسمى "النماذج العامة للنمو المشتق من التصدير"، وهي تعني وجود عدة فوائد غير مباشرة تصب في مصلحة النمو الاقتصادي، وهي تؤكد على تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي بدلا من التركيز على الحجم الكبير للاستيرادات الرخيصة، ويمكن إيجاز الفوائد الرئيسية لتأثير الصادرات المؤدية للنمو بالنقاط التالية[3]:

1- التجارة توسع مديات السوق، حيث تشجع المبدعين على الابتكار، تحقيق أفضل استخدام للماكنة، وتسهيل التخصص وتقسيم العمل، وهي بذلك تسمح بإنجاز اقتصاديات الحجم؛

[1] **Baldwin Richard**, The growth Effect of 1992, Economic Policy N°9, Great Britain, oct:1989, pp 247-283.
[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص163.
[3] بربرة انجهام، ترجمة: حاتم حميد محسن، **الاقتصاد والتنمية**، دار كيوان، الطبعة الأولى، دمشق، 2010، ص 286-287.

2- التجارة تحفز المنافسة الدولية، فهي تدفع المغامرين للبحث عن وسائل لخفض التكاليف، وهي أيضا من أكثر الطرق فاعلية في أبعاد الاحتكارات غير الكفوءة عن العمل؛

3- التجارة تزيد الدخل الحقيقي، هذه الزيادة تأتي من المستويات المرتفعة للتوفير والاستثمار، وخاصة الزيادة في دخل المصدرين والمبتكرين؛

4- التجارة ذات تأثير تعليمي هام، حيث تنقل المهارات والتكنولوجيا من بلد إلى آخر، كذلك تخلق حاجات وأذواق جديدة للمستهلكين تدفع المستهلك للعمل الشاق.

وعندما جاء اقتصاديو التنمية الأوائل لدراسة أثر التجارة على الدول الفقيرة بدأوا يشكون في إمكانية تطبيق مثل هذه الآثار المغفلة، وبمعنى آخر لم يدعم هؤلاء الاقتصاديون فرضية التجارة كمحرك للنمو، إذ أن أسباب فشل المحرك كانت معقدة ولكنها تتمحور حول النقاط التالية[1]:

1- المؤشر التجاري للسلع الأولية قياسا بالسلع المصنعة أصابه تشويه، وذلك بسبب ضعف مرونة الطلب للدخل على السلع الأولية مقارنة بالسلع المصنعة، بالإضافة إلى القوة التفاوضية للمنتجين الاحتكاريين في الدول الغنية، الذين أبقوا أسعار السلع الصناعية مرتفعة بشكل متعمد؛

2- قيام الأجانب من مالكي المزارع وحقول التعدين بنقل أرباحهم إلى المساهمين في الخارج ، وهذا شكل تسرب للدخل نحو الخارج، وهذا التسرب قلل من انتشار تأثيرات النمو الناتج عن التصدير، فالأرباح لم يعاد استثمارها في بلد المنشأ؛

3- أساليب الإنتاج المستخدمة من جانب مالكي المشاريع الأجنبية لم تكن منسجمة مع طبيعة الموارد في البلدان الفقيرة، التي تتميز بوفرة العمالة وندرة رأس المال.

إن المشككين في تأثير التجارة الخارجية على التنمية انظم إليهم أيضا الماركسيون الجدد وأصحاب نظرية التبعية، فهذه المدارس الفكرية نظرت إلى التجارة بين العواصم والمستعمرات باعتبارها جزء من علاقات الاستغلال الإمبريالية، فهناك اتفاق عام بين الراديكاليين بأن التجارة الخارجية نقلت جزء كبير من فائض الدول النامية إلى الدول الغنية، وهذا حرم الدول النامية من إمكانية تحقيق التراكم والنمو.

وعلى الصعيد التطبيقي هناك عدة دراسات حاولت فحص العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي ومن بينها:

1- قام (Emery, 1967) بتحليل العلاقة بين نمو الصادرات ونمو متوسطات دخول الأفراد في 50 دولة خلال الفترة (1953-1963)، فتوصل إلى وجود علاقة قوية بينهما؛ وفي دراسة على 16

[1] بربرة انجهام، مرجع سابق، ص 287-288.

دولة خلال سلسلة زمنية مكونة من 10 سنوات (1953- 1962)، وجد (Maizels, 1968) علاقة قوية بين النمو الاقتصادي ونمو الصادرات[1]؛

2- وفي السبعينيات من القرن الماضي، أوضح (Balassa, 1971) وغيره من الاقتصاديين، درجة الارتباط بين التجارة والنمو، وأظهرت الدراسات بأن نمو الصادرات كان ذا ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمالي[2]، وأن زيادة الصادرات تقود لنمو سريع في الاقتصاد؛

3- بين (Tyler, 1981) في دراسته التي حلل فيها العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوسع الصادرات على 55 دولة نامية خلال الفترة 1960- 1977[3]، وتوصل إلى وجود علاقة قوية بين الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي؛

4- الدراسة التي قام بها " Dan Ben-David " تحت عنوان (Trade, Growth and Disparity Among Nations، 2000)، توصل فيها إلى أن الفارق في الدخل بصفة عامة ما بين الدول يتزايد خلال السنوات، ولكن الدول التي لديها تجارة دولية فيما بينها تتقارب في دخلها، بالإضافة إلى الدول التي تقوم بتحرير سياستها التجارية الدولية؛ و النتيجة العامة التي تحصل عليها، هي أن التجارة الدولية لها تأثير أساسي على النمو الاقتصادي وبالخصوص في الدول التي لها فارق في الدخل مقارنة بشركائها[4]؛

5- دراسة "Bolaky و Freund" بينت أن تحرير التجارة لا يحرك النمو الاقتصادي لأن حركة عوامل الإنتاج ستكون محدودة. الاقتصاديون "Krueger (1998)" ، "Baldwin(2003) " ، "Winters (2004)"[5]، "Chang، kaltani و Loayza" (2005) بينوا من جهتهم أن التحرير التجاري وحده لا يكفي لتحريك النمو الاقتصادي بقوة ، بل عليه أن يكون مصحوبا بسياسات أخرى مثل ترقية الاستثمارات في رأس المال المادي و البشري و تحسين نوعية المؤسسات ومحاربة الرشوة، والمحافظة على سعر الصرف تابث[6].

---

[1] عابد العبدلي، مرجع سابق، ص 6-7.

2 محمد خالد السواعي، **التجارة والتنمية**، دار المنهاج، عمان، الطبعة الأولى،2006، ص67.

[3] المرجع نفسه، ص 68.

[4] **Jean Pierre Cling**, Commerce, croissance, pauvreté et inégalités dans les PED : une revue de littérature, DT/2006-07, P4 : le site (http://www.dial.prd.fr/dial_publications/PDF/Doc_travail/2006-07.pdf), vu le : 15-02-2011.

[5] **Winters L Alan** "Trade liberalisation and economic performance : an overview", The Economic Journal, 114, 2004, pp 4.le site: (http://www.cer.ethz.ch/resec/teaching/seminar_aussenwirtschaft_wt_04_05/winters_EJ.pdf), vu le 16-02-2011

[6] **AMADOU Akilou**, "Libéralisation commerciale et croissance économique dans les pays de l'Uunion Economique et Monétaire Ouest Africaine", Journée Scientifique de Paris (6 et 7 Septembre 2006), p4.

كما جاءت نظرية النمو الداخلي للبحث في العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل، والبحث بمزيد من الدقة و بأقل قدر من العوائق التجارية للقنوات الحقيقية التي تحفز النمو الاقتصادي في المدى الطويل وهو ما سيتم بيانه فيمايلي:

الفرع الثاني: التجارة الدولية ونظرية النمو الداخلي.

بدأت تطورات نظرية النمو الداخلي بـ (Lucas 1988 ،Romer 1986) وقدمت أسس نظرية بالغة الدقة، للعلاقة الإيجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل والتنمية، وبالأخص الفروض النظرية الجديدة للنمو الاقتصادي الداخلي تعمل على تقليص العوائق التجارية وتسرع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية في الأجل الطويل من خلال[1]:

1- استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع؛
2- زيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير؛
3- تحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج؛ تقليل تشوهات الأسعار يقود إلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية؛
4- تحقيق تخصص أكبر وكفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطة، وتقديم منتجات وخدمات وسيطة.

وتبحث نظرية النمو الداخلي بشكل تفصيلي وبمزيد من الدقة والتفصيل، بأقل قدر من العوائق التجارية للقنوات الحقيقية التي تحفز النمو في الأجل الطويل[2]؛ إن هذه النظريات مهمة لتوفير تفسيرات ممكنة للنمو في الأمد الطويل، وبالرغم من ذلك فإن العمل التجريبي الحديث عبر البلدان بخصوص النمو تلقى إلهاما أكبر من النموذج النيوكلاسيكي، عندما جرى توسيعه ليشمل سياسات الحكومة و رأس المال البشري و انتشار التكنولوجيا؛ وتبدو نظريات التغير التكنولوجي هي الأكثر أهمية لفهم لماذا بإمكان العالم ككل أن يستمر في النمو بشكل لانهائي[3]، وبالتالي فهي تبحث في تفسير كيفية خلق الآثار الخارجية الناتجة عن التغير التكنولوجي الداخلي، والتي تطبع أي ميل لتناقص عوائد تراكم رأس المال، وترتفع العوائد المتناقصة عندما نستخدم وحدات إضافية من المدخلات المتغيرة.

إن لهذه النظريات صلة أقل بتحديد المعدلات النسبية للنمو عبر البلدان، فمن الصعب اختبار هذه الروابط في العالم الحقيقي بسبب نقص البيانات التفصيلية، وفي الحقيقة أشار كل من (Edwards 1993، Pack 1994) إلى أن أغلب الاختبارات التجريبية قد اعتمدت على بيانات مقطعية لمجموعة دول، ولم تختلف نتائجها كثيرا عن الدراسات السابقة، وهذه الدراسات أظهرت أن الانفتاح يقود إلى نمو أكبر، لكن

[1] خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية**، مرجع سابق، ص65.
[2] المرجع نفسه، ص65.
[3] روبرت بارو، ترجمة: نادر ادريس التل، **محددات النمو الاقتصادي**، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 7.

لم يكن بمقدورهم إجراء اختبار حقيقي لحالات تفصيلية[1]، فيفترض أن تقود التجارة إلى نمو أسرع في المدى الطويل.

المطلب الثاني: مصادر نمو منحنى إمكانيات الإنتاج.

مع مرور الزمن، يحدث نمو سكاني في كل بلد، مما يؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة ونموها فيه، وباستخدام جزء من موارده في إنتاج المعدات الرأسمالية التي تؤدي إلى نمو وزيادة المخزون من رأس المال؛ يحدث تحسن في مقدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات، وهناك أنواع مختلفة من العمل ورأس المال، ولكن من أجل التبسيط، نفترض أن جميع وحدات العمل، وكذلك رأس المال متجانسة، وهذا ما يؤدي إلى التعامل مع عاملين من عوامل الإنتاج هما: العمل ورأس المال، علما أنه في العالم الواقعي يوجد عامل ثالث وهو الموارد الطبيعية التي يمكن استنزافها أو اكتشاف موارد جديدة منها؛ ونفترض أيضا أن الدولة التي تمارس نموا في اقتصادها، تنتج سلعتين (س، ص)، أما السلعة س فهي سلعة كثيفة العمل والسلعة ص سلعة كثيفة رأس المال[2]، وذلك في ظل ثبات غلة الحجم.

الفرع الأول: أثر عناصر الإنتاج.

لتبسيط التحليل، سوف نفترض ثبات التقنية وذلك لاستخراج أثر التغير في عناصر الإنتاج وحده على منحنى إمكانيات الإنتاج، ونظريا فإن عرض عناصر الإنتاج في أي مجتمع يمكن أن يتعرض على مدى الزمن إلى ثلاث حالات: الثبات، الزيادة، النقص، وسوف نهتم فقط بحالة الزيادة، إذ أن حالة الثبات شاذة، وحالة نقص عرض عناصر الإنتاج عبر الزمن استثنائية جدا، وفي حالة وجودها لن تكون هناك صعوبة في تحليلها على غرار حالة الزيادة، وعلى ذلك فالحالة التي نهتم بها هي حالة زيادة عرض عناصر الإنتاج[3]، وهي التي تصاحب النمو الاقتصادي.

ونمو عناصر الإنتاج إما أن: يحدث على وتيرة واحدة، بمعنى أن العناصر المختلفة تنمو بنفس المعدل، ومن ثم يظل التناسب بينها على ما هو عليه؛ وإما أن يحدث بمعدلات مختلفة، ومن ثم يختل التناسب بين العناصر كما كان عليه الوضع قبل النمو[4]، وفي الشكل التالي نصور الحالتين:

---

[1] خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص267.

[2] **Dominick Salvatore**, Economie internationale, , De Boeck Université, Belgique,2008, p235.

[3] عبد الرحمن يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 134.

[4] المرجع نفسه، ص134.

شكل رقم 12: أثر نمو عناصر الإنتاج على منحنى إمكانيات الإنتاج.

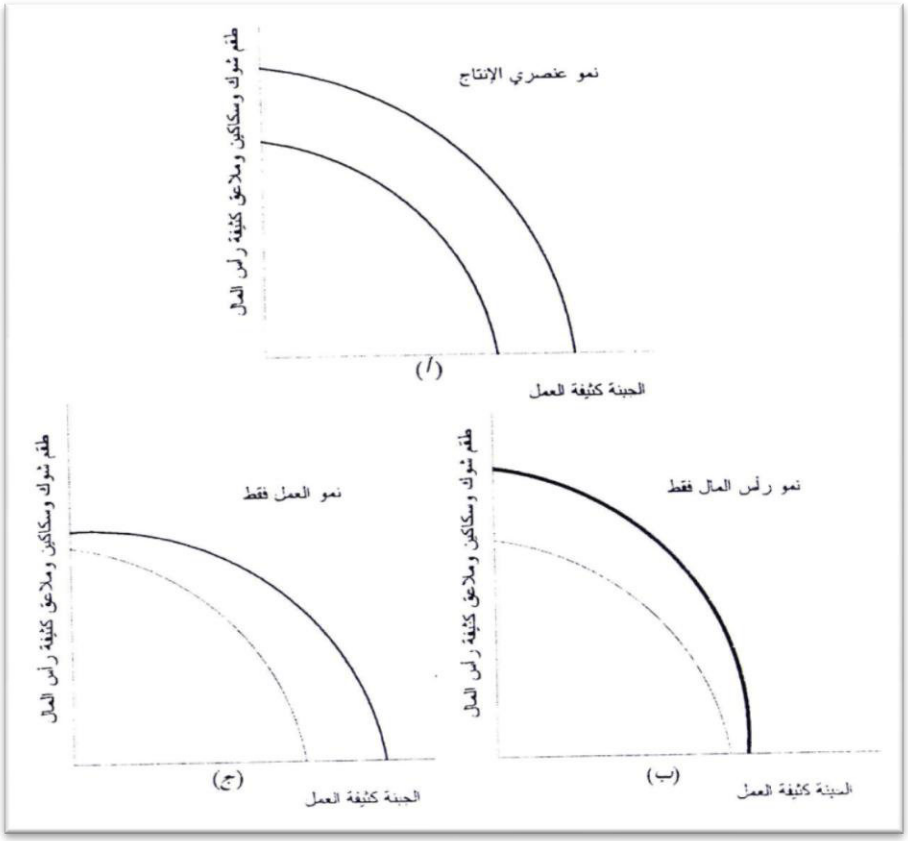

المصدر: خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص 240.

إذا نما كلا العنصرين بنفس معدل النمو، سينتقل منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الأعلى بسلوك متناسب كما يظهره الجزء (أ)، ولكن الأمر الأكثر تعقيدا هو نمو عنصر إنتاجي واحد أو أكثر وعدم نمو بقية العناصر، افرض أن مخزون رأس المال زاد وبقي حجم قوة العمل ثابتا، فكيف يتغير منحنى إمكانيات الإنتاج؟

تذكر فرضيات الإنتاج في النظرية النيوكلاسيكية وتحليل "هكشر- أولين"، وافرض أن طقم السكاكين والشوك والملاعق كثيف رأس المال، والجبنة كثيف العمل: إذا نما مخزون رأس المال يكون الأثر كبيرا نسبيا على المنتجات كثيفة رأس المال، ويسمح نمو رأس المال بإنتاج كمية كبيرة من الجبنة عند أي مستوى من مستويات إنتاج أطقم السكاكين والشوك والملاعق، لأنه يمكن إحلال رأس المال بدرجة من العمل، ولأن الجبنة سلعة كثيفة العمل فإن الأثر المحتمل على الإنتاج هو أقل من السابق للسلع كثيفة رأس المال[1]، ونتيجة لذلك ينتقل منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الأعلى باتجاه غير متناسق

[1] خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص240-241.

للسلع كثيفة رأس المال، وهو ما يعرضه الجزء (ب) ، ويمكن إجراء نقاش مشابه لنمو العمل عندما يبقى رأس المال ثابتا، حيث يظهر العمل استجابة أكبر نسبيا كما يعرضه الجزء (ج).

الفرع الثاني: أثر التطور التكنولوجي.

أشارت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد في المجتمعات الصناعية تأتي من التقدم التقني أكثر مما تأتي من تراكم رأس المال؛ وعلى كل حال، فإن تحليل التقدم التقني أكثر تعقيدا من تحليل نمو عوامل الإنتاج، ويرجع السبب في ذلك إلى وجود عدة تعاريف وأنواع مختلفة للتقدم التقني؛ إن أكثر تعاريف التقدم التقني ملاءمة لأغراض البحث والتحليل هي التعاريف التي قدمها الاقتصادي "Hicks"[1]، والذي غالبا ما يقسم التقدم التقني إلى ثلاثة أنواع هي[2]:

1- **التقدم التقني المتعادل:** وهذا النوع يعمل على زيادة الإنتاجية، لكل من عنصر العمل و رأس المال بنسب متساوية، ولذلك نسبة رأس المال/ العمل، تبقى ثابتة كما كانت عليه قبل حدوث التقدم التقني المتعادل؛
2- **التقدم التقني العامل على ترشيد العمل**: وهذا النوع من التقدم التقني يزيد إنتاجية عنصر العمل، وكنتيجة لهذا فإنه يتم إحلال عنصر رأس المال محل عنصر العمل في العملية الإنتاجية، حيث تأخذ نسبة رأس المال/ العمل في الارتفاع؛
3- **التقدم التقني العامل على ترشيد رأس المال**: ويعمل هذا النوع على زيادة إنتاجية عنصر العمل بنسبة أكبر من إنتاجية عنصر رأس المال، وكنتيجة لهذا، فإنه يتم إحلال عنصر العمل محل عنصر رأس المال في العملية الإنتاجية، ولكن نسبة العمل/ رأس المال تأخذ في الارتفاع.

ويتوقف أثر التقدم التقني على التجارة بين بلدين على عدد من العوامل[3]:

1- نوع ودرجة التغير التقني الحادث، هل هو محايد أم متحيز للسلعة كثيفة العمل أو للسلعة كثيفة رأس المال؟
2- هل اقتصر التقدم التقني على بلد أم حدث في كلا البلدين؟
3- هل هو متماثل أم مختلف من حيث نوعه ودرجته؟
4- ويتوقف الأمر أيضا، على ظروف التقنية التي كانت سائدة قبل التغير.

[1] **Dominick Salvatore**, opcit, p238.

[2] علي عبد الفتاح ابو شرار، مرجع سابق، ص 160-161.

[3] عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سابق، ص 140 .

شكل رقم 13: أثر التغير التكنولوجي على منحنى إمكانيات الإنتاج.

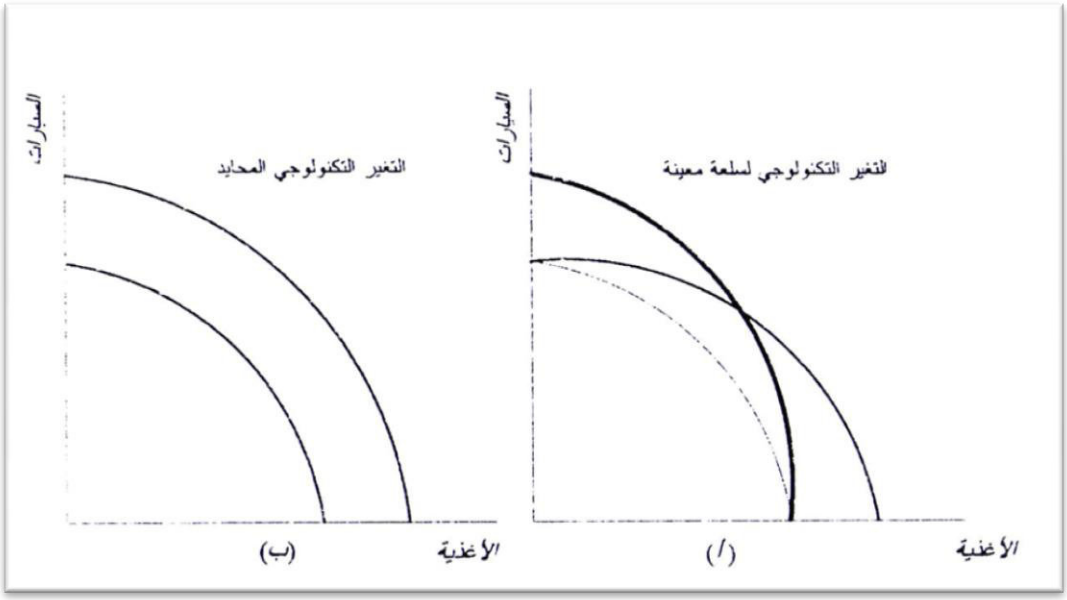

المصدر: خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص 237.

عند حدوث تغير تكنولوجي في إنتاج السيارات فقط، سينتقل منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الأعلى وإلى أقصى نقطة على محور السيارات في الجزء (أ)، أما إذا حدث التغير التكنولوجي في إنتاج الأغذية فقط، سينتقل منحنى إمكانيات الإنتاج إلى اليمين وإلى أقصى نقطة على محور الأغذية؛ وإذا حدث التغير التكنولوجي في إنتاج كلا السلعتين بالتساوي، فإن منحنى إمكانيات الإنتاج سينتقل إلى الأعلى بسلوك متكافئ كما في الجزء (ب).

في أدبيات النمو يعتبر التقدم التكنولوجي متغيرا خارجيا تقليديا وينمو بمعدل نمو ثابت على الأغلب، بعد الثمانينات من القرن الماضي، بدأت السلاسل الزمنية لمعدلات النمو في الأجل الطويل في الظهور كمحدد داخلي في معدل التطور التكنولوجي، بدلا من اعتباره متغيرا خارجيا؛ في هذه النماذج الجديدة يتحدد معدل التطور التكنولوجي من عدة عوامل منها: النمو في رأس المال المادي وزيادة رأس المال البشري، الاستثمار الجديد يجسد الابتكارات والاختراعات الجديدة التي يمكن أن تحاكي التطورات التكنولوجية الجديدة، كخبرة برأس مال جديد تؤدي إلى زيادة التغير في بيئة التعلم من العمل، بالمثل أثر التدفق يربط اكتساب رأس المال البشري كالإنفاق على البحث والتطوير[1]؛ هذه النماذج زودتنا بشرح حول كيفية أخذ النمو السريع مكانه متجنبا النتيجة النيوكلاسيكية باقتراب النمو الاقتصادي في النهاية من معدل نمو السكان الطبيعي بسبب انخفاض إنتاجية رأس المال.

[1] خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص 238-239.

المطلب الثالث: النمو والتجارة.

انطلاقا من مصادر منحنى إمكانيات الإنتاج والمتمثلة في نمو عوامل الإنتاج والتقدم التقني، سيتم في هذا المطلب تحليل نتائج وأثر النمو الاقتصادي في الإنتاج والاستهلاك والتجارة وثروة المجتمع[1]، وذلك بالتطرق إلى حالتين: حالة الدولة الصغيرة التي لا تستطيع أن تؤثر في أسعار السلع النسبية التي تتاجر بها، حيث أن هذا يبقي على معدل التبادل التجاري ثابتا ودون تغيير، والحالة الثانية، هي حالة الدولة الكبيرة والتي تكون قادرة على التأثير في أسعار السلع النسبية التي تتاجر بها مما يؤدي إلى تغير في معدل التبادل التجاري.

الفرع الأول: حالة الدولة الصغيرة.

سيتم تحليل أثر النمو على الإنتاج والاستهلاك والتجارة والرفاهية، عندما تكون الدولة صغيرة ولا تستطيع التأثير على الأسعار النسبية للسلع المتاجر بها، وسيتم شرح النمو بشكل عام للتعرف على المؤيد للتجارة ونظير التجارة والإنتاج المحايد والاستهلاك، باستخدام هذه المفاهيم سيتم شرح أثر أحد أنواع عوامل النمو، وتحليل أثر التطور التكنولوجي، ومن ثم اختبار حالة أكثر واقعية[2]، حيث الدولة لا تؤثر في الأسعار النسبية للسلع المتاجر بها.

1- **أثر النمو على التجارة:** إذا كان إنتاج سلعة التصدير لدولة ينمو نسبيا أكثر من إنتاج سلعتها المستوردة، وذلك عند أسعار نسبية ثابتة للسلع، فإن هذا النمو يحدث توسعا في حجم التجارة أكبر من التوسع المعتاد المناسب، وهذا ما يطلق عليه النمو المتحيز لصالح التجارة، ويحدث النمو بطرق أخرى فإما أن يكون متوازنا أو نموا متحيزا ضد التجارة؛ ويكون التوسع في الإنتاج ذا أثر تجاري متوازن إذا ما قاد إلى توسع في التجارة بنفس المعدل الذي توسع به الإنتاج؛ وبالمقابل، إذا كان استهلاك الدولة لسلعتها المستوردة يزداد نسبيا أكثر من استهلاكها لسلعتها التصديرية وعند أسعار نسبية ثابتة للسلع، فإن الاستهلاك يحدث توسعا في حجم التجارة أكبر من التوسع المعتاد[3]، وهذا ما يطلق عليه النمو المتحيز لصالح التجارة، ويحدث الاستهلاك بطرق أخرى، فإما أن يكون متوازنا أو متحيزا ضد التجارة.

وهكذا فإن الإنتاج والاستهلاك يمكن أن يكونا متحيزين لصالح التجارة أو متوازنين أو متحيزين ضد التجارة، أما عن حقيقة ما يحدث لحجم التجارة في أثناء عملية النمو، فإنه يعتمد على النتائج الصافية لكل من الإنتاج والاستهلاك، فإذا كان كل من الإنتاج والاستهلاك متحيزين لصالح التجارة، فإن حجم التجارة يتوسع أسرع نسبيا من حجم السلع المنتجة، وإذا كان كل من الإنتاج و

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص162.
[2] خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص 243.
[3] **Dominick Salvatore**, opcit, p243.

الاستهلاك متحيزان ضد التجارة، فإن حجم التجارة يتوسع أقل نسبيا من حجم السلع المنتجة، ومن المحتمل أنه ينخفض؛ أما إذا كان الإنتاج متحيزا لصالح التجارة وكان الاستهلاك متحيزا ضد التجارة أو العكس، فإن ما يحدث لحجم التجارة في هذه الحالة يعتمد على النتيجة الصافية لهاتين القوتين المتناقضتين، وفي الحالة التي يستبعد احتمال وقوعها وهي أن يكون الإنتاج والاستهلاك متوازنين[1]، فإن التجارة تتوسع بنفس المعدل الذي يتوسع به الإنتاج.

2- **عناصر الإنتاج والتجارة والرفاهية:** يظهر الجزء الأعلى من الشكل 14 أن مضاعفة العمل في الدولة (1) وشروط تجارتها لا تتغير بالنمو والتجارة، فقبل النمو أنتجت الدولة (1) عند النقطة B وبادلت نفس الكمية بين X و Y عند السعر: $P_B = 1$ وتصل إلى منحنى السواء I_1 وعند مضاعفة العمل L في الدولة (1)، سينتقل منحنى إمكانيات الإنتاج للخارج، فإذا كانت هذه الدولة صغيرة جدا على التأثير في الأسعار النسبية للسلع ستنتج عند النقطة M حيث توسع جديد لإمكانيات الإنتاج يمس خط السعر $P_m = P_B = 1$، وعند النقطة M تنتج الدولة (1) بكمية أكبر مرتين من السلعة X مما عند النقطة B لكن أقل من السلعة Y [2].

شكل رقم 14: نمو عناصر الإنتاج والتجارة: حالة الدولة الصغيرة.

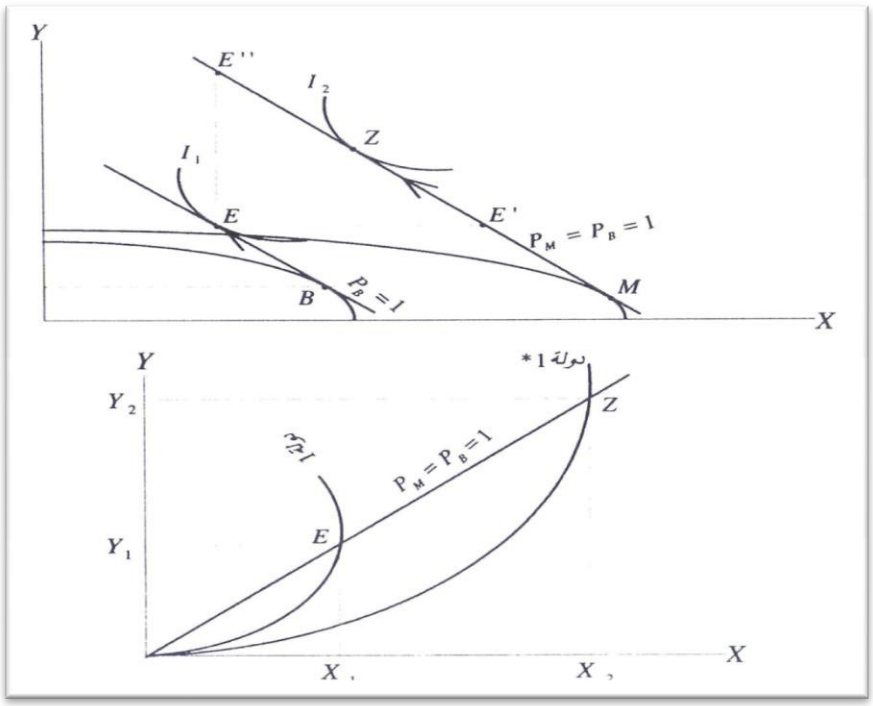

المصدر: خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص245.

[1] **Dominick Salvatore**, opcit, p243-244.

[2] خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص245.

الجزء الأسفل من الشكل يبين منحنى العرض لبيان نفس النمو لتجارة الدولة (1) عند شروط تجارة ثابتة، في حالة التجارة الحرة قبل النمو، تبادل الدولة (1) كمية السلعة X_1 بالكمية Y_1 عند السعر النسبي $P_X/P_Y = P_B = 1$، أما في حالة التجارة الحرة بعد النمو، تبادل الدولة (1) كمية السلعة X_2 بالكمية Y_2 عند السعر $P_X/P_Y = P_B = P_m = 1$؛ الخط المستقيم يظهر ثبات شروط التجارة ويعرض كذلك منحنى عرض الدولة (2) (أو بقية العالم)، ولأن الدولة (1) صغيرة جدا حيث أن منحنى العرض قبل وبعد النمو يتقاطع مع الخط المستقيم للدولة (2) (الدولة الكبيرة) عند منحنى عرض وشروط تجارة ثابتة[1].

لاحظ أن الدولة (1) في حالة أسوأ بعد النمو لأن قوة العمل والسكان تضاعفت بينما إجمالي الاستهلاك أقل من التضاعف (قارن النقطة Z بعد النمو مع النقطة E قبل النمو)[2]، لذا فإن انخفاض الاستهلاك ورفاه الدولة (1) يعرض كنتيجة لهذا النوع من النمو.

3- **التطور التكنولوجي والتجارة والرفاهية:** أما عن تأثير التقدم التقني في التجارة والثروة الاجتماعية، فإننا نجد أن التقدم التقني المتعادل الموجود بنفس المعدل في إنتاج كل من السلعتين (س، ص) يؤدي إلى توسيع مناسب في إنتاج كل من السلعتين، وذلك مع ثبات أسعار السلع النسبية، أما إذا كان استهلاك كل سلعة يزداد نسبيا في الدولة (1)، فإن حجم التجارة سيزداد أيضا وبنفس معدل زيادة الاستهلاك، وذلك عند معدل تبادل تجاري ثابت، أما التوسع المتعادل في الإنتاج والاستهلاك فإنه يقود إلى نفس المعدل من التوسع في التجارة، وعند إنتاج متعادل واستهلاك متحيز لصالح التجارة، فإن حجم التجارة سيتوسع نسبيا أكثر من الإنتاج.

وكذلك عند إنتاج متعادل واستهلاك متحيز ضد التجارة، فإن حجم التجارة سيتوسع نسبيا ولكن أقل من الإنتاج، وعلى كل حال، وبغض النظر عما يحدث لحجم التجارة[3]، فإن نصيب الفرد من الثروة الاجتماعية سيزداد عندما يبقى حجم القوى العاملة والسكان ومعدل التبادل التجاري ثابتا.

التطور التكنولوجي المحايد هو فقط في إنتاج السلعة Y (سلعة استيرادية) (الشكل الأخير)، يكون نظير التجارة ومنحنى إمكانيات الدولة (1) سيتوسع فقط على طول المحور Y؛ إذا بقي شرط التجارة والأذواق والإنتاج بدون تغيير، فإن حجم التجارة يميل إلى الانخفاض ويزيد الرفاه، وهذا مشابه لنمو رأس المال فقط في الدولة (1)؛ تحدث حالة التطور التكنولوجي عند اختلاف معدلات كلا السلعتين، وقد يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حجم التجارة، إلا أن الرفاه يزيد باستمرار، ونفس الشيء يكون

[1] **Dominick Salvatore**, opcit, p244-245.

[2] خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص245.

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، 165-166.

صحيحا للتطور التكنولوجي غير المحايد، فاعتماد التطور التكنولوجي على النوع قد يزيد أو يخفض التجارة لكنه يزيد الرفاه الاجتماعي في الدولة الصغيرة دائما[1].

الفرع الثاني: حالة الدولة الكبيرة.

سيتم تحليل أثر النمو على الإنتاج والاستهلاك والتجارة والرفاه في الدولة الكبيرة، وتأثيرها على الأسعار النسبية للسلع عندما تتغير شروط التجارة الدولية؛ واختبار أثر النمو على شروط تجارة الدولة وعلى الرفاه، وسيتم البحث حالة النمو عندما تحسن رفاه الدولة وتدهور شروط التجارة بنفس الوقت، وتكون بأسوأ حال بعد النمو[2]، وأخيرا اختبار الحالة التي يؤدي فيها النمو إلى تطور شروط التجارة والرفاه.

1- النمو وشروط التجارة والرفاه: يمكن أن تؤثر الدولة على الأسعار العالمية للسلع إذا كانت تتمتع بعدد كبير من المستهلكين ومن المنتجين، في هذا الشأن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الأثر الممكن للنمو الاقتصادي على شروط التجارة؛ نفرض أننا سنبحث دول كبيرة يمكنها التأثير على الأسعار الدولية وزيادة تركز عوامل الإنتاج؛ في هذه الحالة رأس المال يسبب أثر إنتاج مؤيد للتجارة ونمو استهلاك محايد الأثر، الأثر الكلي على تجارة هذه الدولة يكون طلبا زائدا على الاستيراد ويزيد عرض الصادرات عند المجموعة الحالية للأسعار الدولية كما في الجزء (أ) من الشكل .

شكل رقم 15: نمو الدولة الكبيرة وشروط التجارة.

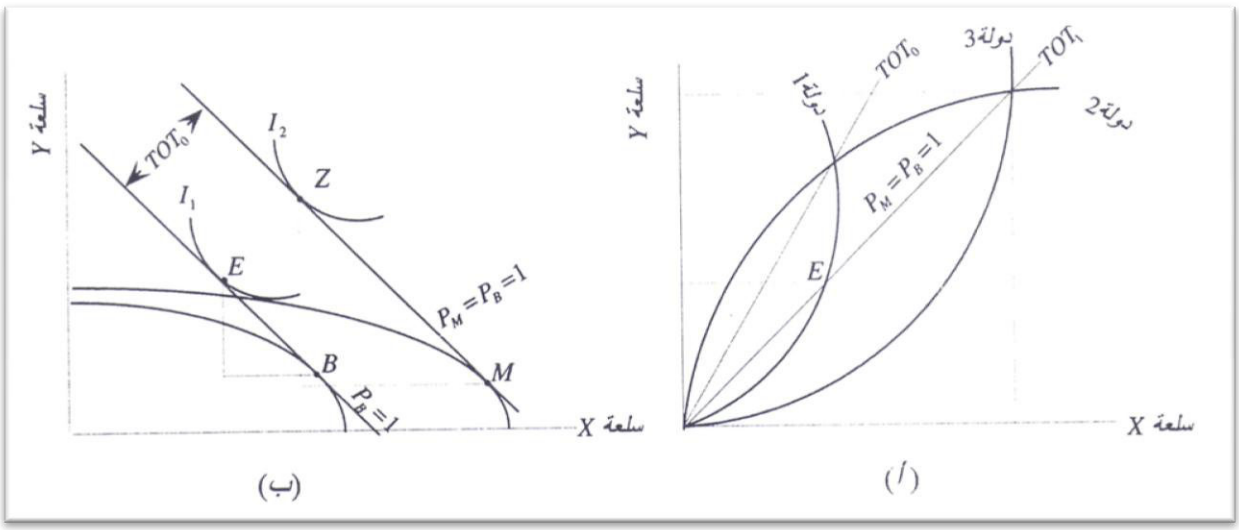

المصدر: خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص 250.

[1] **Dominick Salvatore**, opcit, p246.

[2] خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص 248-249.

كنتيجة لنمو هذه الدولة تغير "العرض" عند مجموعة الأسعار هذه في السوق العالمي، وزيادة عرض صادرات السلع (السلعة X) وزيادة الطلب على استيراد السلع (السلعة A) يخفض شروط التجارة الدولية كما في الجزء (ب) من الشكل رقم 15، زيادة الأسعار النسبية للمستوردات تخفض المكاسب الممكنة من النمو والتجارة لأن الدولة يصلها مستوردات أقل مقابل كل وحدة من الصادرات كما في الشكل رقم 14، خط شروط التجارة الدولية (TOT_1) هو أكثر انبساطا (قليل الميل) مما كان عليه قبل النمو (TOT_0)، ومماس منحنى السواء I_2 أقل من الحالة التي كان عليها إذا لم يكن للأسعار تأثير I_1، لذا بعض مكاسب النمو تخفض بتدهور شروط التجارة[1]، حتى يكون النمو لدولة تجارتها كبيرة كفؤا فإنه يجب أن تخفض تماما سلبيات أثر شروط التجارة والتي تخفض الآثار الإيجابية للنمو.

2- النمو المفقر: يميل رفاه الدولة إلى الزيادة في حالة أثر الثروة، وتدهور شروط التجارة يؤدي إلى انخفاض صافي رفاه الدولة وتسمى هذه الحالة بـ "النمو المفقر"، وأول من أشار إليها هو "Jagdish bhagwati"، حيث قام بدراسة آثار نمو عامل إنتاج على الرفاهية في حالة التبادل الدولي، حيث بإزالة الفرضية المتمثلة في أن تأثير البلد على التوازن الدولي مهملة، فإن الزيادة في التبادل الدولي يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل؛ وبالتالي نتحصل على تدهور في السعر الابتدائي، أما فيما يخص السوق العالمي للسلعة المصدرة فيقع فائض في العرض؛ ناتج عن الزيادة في صادرات البلد ذات النمو في العامل الإنتاجي. أما بالنسبة للسوق العالمي للسلعة المستوردة من طرف هذا البلد فإننا نلاحظ فائض في الطلب، ناتج عن ارتفاع في الواردات؛ وعليه فإن استمرار التدهور في معدل التبادل سيؤدي إلى انخفاض في مستوى الرفاهية وبالتالي الحصول على ما يسمى بالنمو المفقر[2].

ويحدث النمو المفقر في الدولة (1) في الحالات التالية[3]:

أ- عندما يميل النمو إلى زيادة الصادرات بصورة عامة عند شروط تجارة ثابتة؛

ب- عندما تكون دولة كبيرة تحاول التوسع بصادراتها بصورة عامة، وتسبب تدهور شروط تجارتها؛

ت- عندما تكون مرونة الطلب الدخلية لصادرات الدولة (2) أو بقية العالم منخفضة جدا، لذا فإن شروط التجارة (1) ستتدهور بصورة عامة وتؤدي إلى تخفيض الرفاه الاجتماعي.

[1] خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص 251.

[2] **Christian Aubain, Philippe Norel**, op cit , p43 .

[3] خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص252-253.

شكل رقم 16: النمو المفقر.

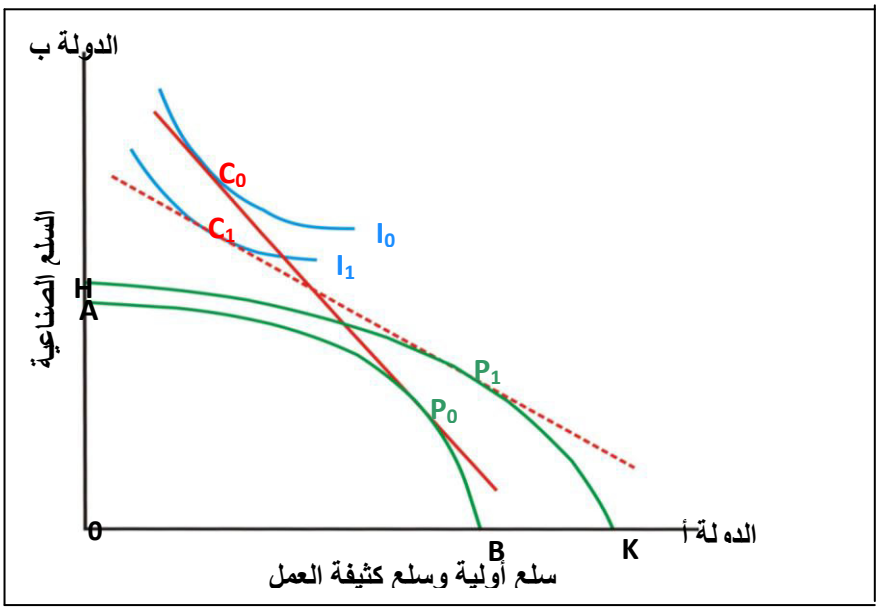

المصدر: لورنس يحيى صالح، **الميزة التنافسية ومعاييرها كأساس للتنمية الإقتصادية، الصين حالة دراسية**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة، العدد الثامن والعشرون، 2011، ص 87.

إن النمو المفقر في الشكل رقم 16، ينطبق على الدولة (أ) (تنطبق هذه الحالة على الدول النامية)، التي تتخصص في إنتاج وتصدير سلع أولية وسلع كثيفة العمل، اعتمادا على مبدأ الميزة النسبية، ممثلا بما تصدره منها في المنطقة OB وتحصل مقابل ذلك (تستورد) على السلع الصناعية الممثلة بالمنطقة OA، محققة بذلك مستوى الرفاهية الممثل بمنحنى السواء I_0 عند النقطة Co، التي تمثل نقطة التماس بين منحنى السواء I_0 وبين خط معدل التبادل الدولي Po؛ وفي ظل مزيد من تحرير التجارة الدولية ومع مرور الوقت، فإن الدولة (أ) تمكنت من زيادة إنتاجها من السلع الأولية وسلع كثيفة العمل (النمو الاقتصادي)، حيث ازداد الإنتاج والتصدير بمقدار الكمية BK، إلا أن الزيادة في الكمية المستوردة من السلع الصناعية مقابل الزيادة في الصادرات أقل بكثير ممثلة بالمنطقة AH، أي أنه على الرغم من تمكن الدولة (أ) من زيادة إنتاجها وصادراتها إلا أن الكمية المناظرة لصادراتها أصبحت أقل، ومن ثم انتقال الدولة (أ) إلى منحنى سواء (مستوى رفاهية) أدني من السابق ممثل بمنحنى السواء I_1 عند نقطة التماس C_1 الجديدة، مع خط معدل التبادل الدولي P1 الذي يكون لصالح السلع الصناعية ولغير صالح السلع الأولية والسلع كثيفة العمل. وهذا يعني أن الدولة (أ) بالرغم من حصول نمو في الإنتاج والتصدير فيها إلا أن هذا النمو كان مفقرا لها لأن مستوى الرفاهية (قيمة صادراتها) أصبح أدنى من السابق. على الجانب الآخر، بالنسبة للدول الأخرى المصدرة للسلع الصناعية أي الدولة (ب)، والمستوردة للسلع

الأولية والسلع الكثيفة العمل، فإن الذي يحصل من نمو عندها هو نمو مغن من خلال انخفاض قيمة ما تستورده مع مرور الزمن في ظل العولمة[1].

3- أثر التجارة والنمو في حالة ندرة عناصر الإنتاج:

سيتم شرح أثر النمو في حالة ندرة عوامل الإنتاج للدولة الكبيرة،حيث تفترض نظرية "Rybezynski" أن نمو عامل واحد من عوامل الإنتاج فقط، يقود إلى توسيع إنتاج السلعة التي تستخدم هذا العامل النامي بكثافة، بينما يتم تقليل إنتاج السلعة التي تستخدم عامل الإنتاج الذي لم ينم[2]، كما هو موضح في الشكل التالي.

شكل رقم 17: النمو في حالة ندرة عناصر الإنتاج: حالة الدولة الكبيرة.

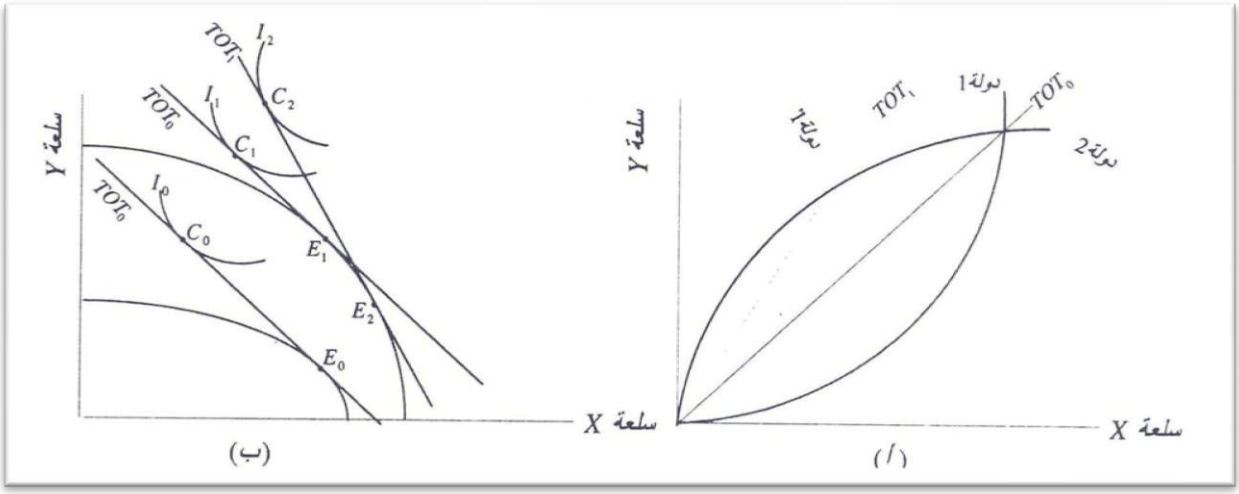

المصدر: خالد محمد السواعي،**التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص254.

حسب نظرية "Rybczynski"، نمو العنصر النادر K يؤدي إلى توسع ناتج السلع الاستيرادية (السلعة Y) وتراجع السلعة التصديرية (السلعة X)، إذا كان أثر إنتاج نظير التجارة لا يخفف بأثر استهلاك قوي جدا بالنسبة لزيادة التجارة؛ المستوى المرغوب به من التجارة عند المستوى الابتدائي للأسعار TOT_0 ينخفض، و إذا حدث هذا فإن منحنى عرض الدولة (1) سينتقل للداخل ويعرض انخفاض الرغبة للتجارة بعد النمو، هذا يقود إلى تحسن شروط تجارة الدولة (1) $(TOT_1 > \mathrm{TOT_0})$ وللإنتاج وتكيف الاستهلاك. بعد النمو، ينتقل الإنتاج من $\mathrm{E_1}$ إلى E_2، والاستهلاك من C_1 إلى $\mathrm{C_2}$،

[1] لورنس يحيى صالح، مرجع سابق، ص87.
[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 167.

ومستوى الحاجات من I_1 إلى I_2؛ يؤدي التغير في شروط التجارة إلى تخصص أكبر في التجارة ومكاسب إضافية من النمو مقارنة مع ما يجب أن يكون لتأخذ مكانا عند شروط التجارة الأصلية[1].

ومنه فإن الآثار الإيجابية للنمو تزداد بأثر شروط التجارة، مسببة الوصول إلى أعلى منحنى سواء، هذا الأثر يبينه الجزء (ب) من الشكل رقم 17 كارتفاع منحنى رفاه المستهلك من I_0 قبل النمو إلى I_1 بعد النمو، وإلى I_2 بعد أخذ شروط التجارة بالحسبان. أخيرا، إذا نما العمل كعنصر نادر، فإن أثر شروط التجارة الإيجابي يمكن تعديله ويحدث بعض الخسارة في الحاجات نتيجة انخفاض حصة الفرد من الدخل[2].

[1] خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية**، مرجع سابق، ص254.
[2] المرجع نفسه، ص 253.

خلاصة:

من خلال النظريات التي تم سردها في هذا الفصل، تم استخلاص أن النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية تسمح بتفسير جزء من التبادل الدولي، حيث أنها تفسر التبادل الواقع ما بين دول الشمال ودول الجنوب وسبب قيامه؛ بينما تهمل التبادل بين دول الشمال فيما بينها، غير أنها تسمح بإعطاء نظرة إيجابية للتجارة الدولية على الاقتصاديات التي تقوم بها، وأنها تعود بالمكاسب على كل الدول القائمة بالتبادل، غير أن نمو أحد العوامل الداخلة في التبادل في بلد يمكن أن يؤدي إلى ما يسمى بالنمو المفقر؛ أما الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية فإنها تفسر الجزء الثاني من التبادل، أو العلاقة بين الدول المصنعة الجديدة والدول الصناعية، أما النظريات الحديثة فإنها تفسر الجزء الثالث من التبادل الدولي والمتعلق بالدول المتقدمة فيما بينها، حيث ترجع التبادل ما بين هذه الدول إلى اقتصاديات الحجم وإلى تشابه الأذواق وإلى تنوع المنتوجات.

إن انتشار ظاهرة العولمة والتي تزامنت مع سعي المنظمات الدولية لحل الأزمات الاقتصادية للدول، و حثها على فتح حدودها أمام الأسواق العالمية، دفعت الأكاديميين وواضعي السياسات لإثارة أهمية السياسة التجارية من جديد. وقد اتفقت العديد من الأدبيات على أن إصلاح السياسات التجارية يعني بالضرورة تحرير التجارة لأنه يؤدي حتما إلى رفع معدلات النمو، فقد كانت تجارب الدول المتقدمة في التبادل الحر وتصدير المواد المصنعة والنجاح الذي حققته في رفع معدلات نموها عن طريق التجارة الدولية هو النموذج المثالي الذي أرادت إتباعه العديد من الدول، بفرض أن تحرير التجارة يرفع من معدل النمو الاقتصادي و يزيد من رفاهية الدول. فإن الهدف من تحرير التجارة هو توضيح أهمية إزالة العوائق التجارية وتخفيض درجة تدخل الدولة استنادا إلى الفرض المتعلق بعدم قدرة الدولة على صياغة سياسة تجارية كفأة. دعم الرأي بأن تحرير التجارة يرفع من النمو الاقتصادي بعديد من الدراسات النظرية والتطبيقية، ولكن افتقر إلى الجزم النهائي بصحته؛ فهناك الكثير من حالات الإصلاح التجاري اتسمت بالنجاح والتي اشتملت على سياسة تدخلية من طرف الحكومة ولم تعتمد كلية على حرية التجارة، وعلى سبيل المثال: كوريا الجنوبية وتايوان أدمجتا سياسات التجارة الحرة مع خليط من سياسات حمائية، والتحرير الكامل لوارداتهم لم يتم إلا بعد أن حققوا معدلات مرتفعة لنمو اقتصادياتهما. إن فوائد التحرير كانت مقومة بأكثر من حقيقتها وذلك بسبب نسبة الاتفاق الكبيرة على أن الانفتاح التجاري هو مصدر أساسي للنمو، بينما تجارب عدد من الدول أكدت أن تحرير التجارة هو أداة وليس هدف. كما يختلف التأثير من دولة إلى أخرى وهذا حسب السياسات و الخصائص الاقتصادية للدول. ومنه يجب دراسة أثر تحرير التجارة على النمو الاقتصادي بطريقة قياسية على الدول النامية لمعرفة ما إذا كان نفس الأثر الإيجابي محقق كما في الدول المتقدمة أم لا.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

تمهيد:

بعد عرض مختلف النظريات المفسرة للتجارة الدولية، وتقديم مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، تم فحص العلاقة بينهما، فالدراسات النظرية لم يتم الفصل فيها بأن تحرير التجارة يرفع من النمو، لكن بعض الدراسات التطبيقية توصلت إلى وجود أثر إيجابي بينهما. ونظرا للرواج الكبير بأن تحرير التجارة يرفع من معدلات النمو؛ أدى ذلك بالعديد من الدول النامية، وتحت وصايا المنظمات الدولية، إلى انتهاج سياسة تحرير التجارة. والتساؤل الذي يطرح: ماهو أثر سياسة تحرير التجارة على النمو الاقتصادي على الدول النامية؟

للإجابة على هذا التساؤل سيتم التطرق إلى دراسة أثرتحرير التجارة على النمو الاقتصادي، وسيتم فحص هذه العلاقة على دول مجلس التعاون الخليجي والمتمثلة في الدول التالية: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت.

وستتم هذه العملية باستعمال دراسة قياسية، حيث يتضمن هذا الفصل التطبيقي أربعة مباحث: يتضمن المبحث الأول، نظرة عامة حول اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، أما المبحث الثاني، فيتضمن تحديد المتغيرات الاقتصادية وتعيين النموذج، أما المبحث الثالث فهو عبارة عن دراسة اقتصادية وإحصائية للنماذج المقدرة، أما المبحث الرابع و الاخير من هذا البحث، فيتضمن إعادة تقدير النماذج المطبقة، و تحليل النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: نظرة عامة حول اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

أدى اكتشاف النفط في دول الخليج العربية إلى إحداث طفرة نوعية في مستويات الدخل مما سمح بإحداث تنمية بشرية مرموقة. بالرغم من هذا الارتفاع ، فإن الدول الخليجية لا تشهد نموا اقتصاديا مستداما، بحيث أن تبعية الاقتصاد الشديدة لإنتاج النفط والغاز جعل نموها بطيئا وغير مستقر.

خلال الطفرة النفطية في الفترة 2003-2008، استغلت الحكومات الزيادة في الإيرادات بحكمة لخفض الدين العام، وبناء موجودات خارجية، وشرعت في تنفيذ برامج طموحة لتطوير البنية التحتية بهدف تنويع اقتصادياتها، وحققت هذه البلدان فوائض ضخمة في الحسابين المالي والجاري خلال الفترة 2003-2008 وتمكنت من السحب على المدخرات المتراكمة لتنفيذ سياسات مالية قوية مضادة للدورات الاقتصادية لدعم اقتصادياتها إبان الأزمة المالية العالمية.

المطلب الأول: الأداء الاقتصادي.

منذ عام 2004، ودول مجلس التعاون تعمل على زيادة حجم إنفاقها بشكل كبير، حيث بلغ متوسط الزيادة خلال الأعوام 2004-2007 ما نسبة 15%، بينما بلغ متوسط الزيادة خلال العام 2008 مانسبة27% نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار النفط التي تواصلت إلى ما قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وفي عام 2009، انخفضت هذه النسبة لتتراوح مابين 8-17% (أعلاها في السعودية). أما للعام 2010، فقد بلغ 20% نتيجة تحسن أسعار النفط.

الفرع الأول: الإنجازات التنموية للدول الخليجية.

حققت الدول الخليجية بفضل الطفرة النفطية، وبخطوات متسارعة جدا، تقدما ملحوظا في مجال التنمية الاقتصادية والبشرية، حيث أصبحت هذه الدول تحتل مكانا مرموقا في مستويات دخل الفرد والتنمية البشرية. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط دخل الفرد في دولة قطر أكثر من 159000 دولار أمريكي في عام 2009، وذلك مقاسا بالقدرة الشرائية المكافئة وبأسعار 2005. وهذا المستوى على الأرجح هو الأعلى عالميا، كما حققت دول الخليج العربية كلها مستويات تنمية بشرية معتبرة كما هو مبين في الجدول رقم 6، كذلك فإن متوسط معدل البطالة في هذه الدول لا يتعدى 5%، مع ملاحظة أن بعض المصادر غير الرسمية تورد معدلات أعلى[1].

[1] بلقاسم العباس، **تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد المائة وتسعة- جانفي 2012، السنة الحادية عشر، ص2، الموقع الإلكتروني: http://www.arab-api.org/devbrdg/delivery/develop_bridge1101.pdf، تم الاطلاع عليه في: 2012/02/08.

جدول رقم 6: مستويات التنمية الاقتصادية والبشرية في الدول الخليجية.

البلد	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (2009) بأسعار عام 2005	مؤشر التنمية البشرية 2010	معدل البطالة
البحرين	23538	0.801	5.5
الكويت	46747	0.771	2.0
عُمان	20540	---	
قطر	159144	0.803	0.5
السعودية	21542	0.752	5.0
الإمارات	52855	0.815	4.0
الدول الخليجية	54061	0.788	4.4

المصدر: بلقاسم العباس، مرجع سابق، ص3.

أدى المزيج من الإيرادات النفطية المتنامية، والاستثمارات الضخمة في مشاريع البنية التحتية والتنمية، والقطاعات غير النفطية الآخذة في الاتساع، إلى تحول اقتصادي واجتماعي مثير. فتوقع الحياة المرتفع أصلا في منطقة مجلس التعاون الخليجي ازداد بعامين آخرين خلال الفترة 2000-2007 ليصل إلى 76 سنة، وارتفعت معدلات محو الأمية إلى ما يزيد على 80 %. وبلغ متوسط دخل الفرد في عام 2009، 22.000 دولار في دول مجلس التعاون الخليجي (إذ انخفض من 28.000 دولار في عام 2008 في أعقاب الأزمة المالية). وكان نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي جيد، إذ بلغ في المتوسط 5% سنويا خلال الفترة 1999- 2009 لدول المجلس ككل، وجاء معظم الزخم من القطاع غير النفطي، إذ نما الإنتاج فيه بين 4-10% سنويا في بلدان منفردة، وحتى عام 2007-2008، تحقق ذلك في ظل بيئة تتسم بانخفاض معدلات التضخم. وقفز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة أيضا من أقل من 1 مليار دولار خلال الفترة 1990-2000 إلى 6.3 مليار دولار في عام 2008 وحدها، وذهب معظمه إلى المملكة العربية السعودية (3.8 مليار دولار)[1].

[1] دول مجلس التعاون الخليجي: **اقتصادات آخذة في التنوع المتزايد**، سلسلة التقارير لمجموعة سامبا المالية، أفريل 2011، ص4-5، الموقع الإلكتروني: http://www.samba.com/Arabic/Common/HTML/searchsamba_01_01_ar.htm، تم الاطلاع عليه في: 2012/01/12.

شكل رقم 18: متوسط النمو الحقيقي في القطاع غير النفطي 1999-2009 (% معدل سنويا).

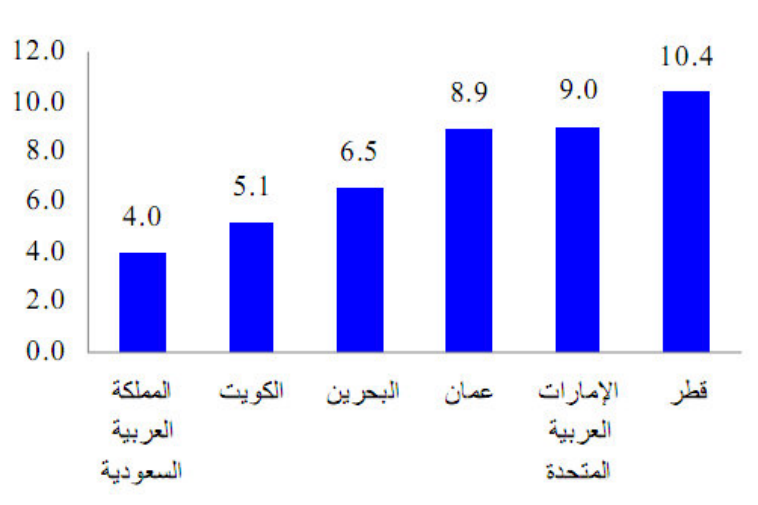

المصدر: **دول مجلس التعاون الخليجي: اقتصادات آخذة في التنوع المتزايد**، مرجع سابق، ص5.

الفرع الثاني: التطورات الاقتصادية. بينما يستمر اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي بشدة على إيراداتها من النفط والغاز، إلا أنها تمر بتحول اقتصادي كبير، نتج عنه نمو متزايد في القطاعات غير النفطية. وكانت هذه الأخيرة في عام 2009، كافية للإبقاء على النمو الإيجابي لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من الانكماش في القطاعات النفطية مع هبوط الإنتاج وتراجع الأسعار.

أ- الناتج المحلي الإجمالي: بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي، 993.4 مليار دولار عام 2010 بنسبة نمو حقيقي قدرها 4.5% بالمقارنة مع العام 2009، كما أن السعودية حققت نمو قدره 3.4% عام 2010، والإمارات 2.4% والكويت 2.3% وقطر 16% وعمان 4.7% والبحرين 4%. وهذا ما يوضح أن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي هي في طريقها للعودة للنمو القوي بفضل زيادة أسعار النفط، وتنامي أنشطة الإنتاج والتصدير، وتوسع الإنفاق الحكومي[1].

ويضل التمييز بين النشاط في القطاع النفطي وفي القطاع غير النفطي واضحا بشكل جلي، حيث ينمو القطاع النفطي بنسبة 1.2% في السعودية و 1.9% في الكويت و3% في الإمارات و 20%

[1] **أداء اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي**، التقرير الاقتصادي الفصلي، اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، ديسمبر 2010، ص 5، الموقع الإلكتروني: http://www.fgccc.org/uploads/images/13712836531277203747.pdf، تم الإطلاع عليه في: 2012/2/11

في قطر و5.6% في عمان و 0.1% في البحرين، في حين ينمو القطاع غير النفطي بنسبة 4.3% في السعودية و 2.1% في الإمارات و 2.6% في الكويت و11.5% في قطر و4.3% في عمان و 4.5% في البحرين.

شكل رقم 19: نمو الاقتصاد الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي.

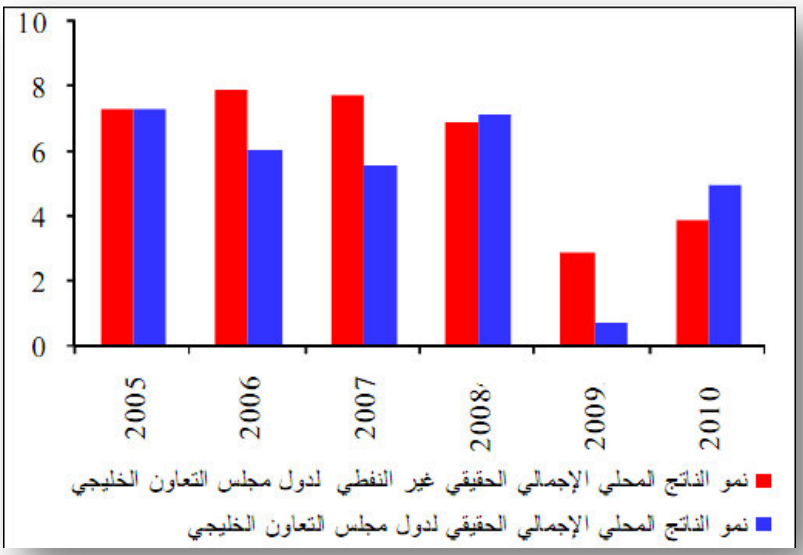

المصدر: **الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في العام 2010**، سلسلة التقارير لمجموعة سامبا المالية، فيفري 2011،ص 8.
الموقع الالكتروني:http://www.samba.com/Arabic/Common/HTML/searchsamba_01_01_ar.html، تم الاطلاع عليه في: 2012/01/12.

ب- النفط والغاز: تلعب دول مجلس التعاون الخليجي دورا حيويا في استقرار أسواق النفط العالمية، وتمثل دول المجلس 40% من الاحتياطيات النفطية المكتشفة و 23% من احتياطات الغاز العالمية. وتسهم هذه الدول في استقرار أسواق النفط كونها تعتبر أكبر مصدر للنفط وبنسبة 25% من إجمالي الصادرات العالمية[1].

في بداية 2009، واجهت اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، وخصوصا كبريات الدول المنتجة للنفط، سنة صعبة. فأسعار النفط هوت بحدة من 145 دولار للبرميل في منتصف 2008 إلى حوالي 35-40 دولارا، وكانت الأفق مظلمة مع مواجهة العالم لأسوأ ركود منذ الكساد العالمي. بالإضافة إلى ذلك، وفي سعي منها لتعزيز الأسعار، اتفقت الأوبك على تخفيضات في الإنتاج بمقدار 4.2 مليون

[1] **أداء اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي**، التقرير الاقتصادي ، اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، ماي 2010، ص4، الموقع الإلكتروني:.Khttp://www.fgccc.org/uploads/images/13712836531277203747.pdf، تم الإطلاع عليه في: 2012/02/11.

برميل يوميا، وهو ما أثر على خطى النمو وتقليص فرص زيادة الإيرادات بين دول مجلس التعاون الخاضعة للحصص (المملكة العربية السعودية، الكويت، دولة الإمارات العربية المتحدة، قطر)[1].

وفي هذه الأثناء، اتجهت الأسعار بصورة مفاجئة نحو الصعود لتسجل انتعاشا قويا خلال النصف الثاني من العام، وتحركت الأسعار في نطاق يتراوح بين 70-75 دولارا للبرميل خلال معظم فترات الجزء الثاني من العام، وبالرغم من هبوط الأسعار بنسبة 38% مقارنة بمتوسط عام 2008، ساعد انتعاش أسعار النفط خلال العام على تخفيف أثر الركود العالمي على دول مجلس التعاون الخليجي، وانخفاض التدفقات الرأسمالية الخارجية، وأسهمت الإيرادات النفطية الناتجة عن ذلك والتي كانت أقوى مما كان متوقعا، أسهمت في تمويل السياسات المضادة لتقلبات الدورة الاقتصادية،، وفي الدعم الحكومي للقطاعات المالية في المنطقة، وتعزيز الثقة بين أوساط المستثمرين والمستهلكين[2].

شكل رقم 20: أسعار النفط مقابل اليورو/ الدولار الأمريكي.

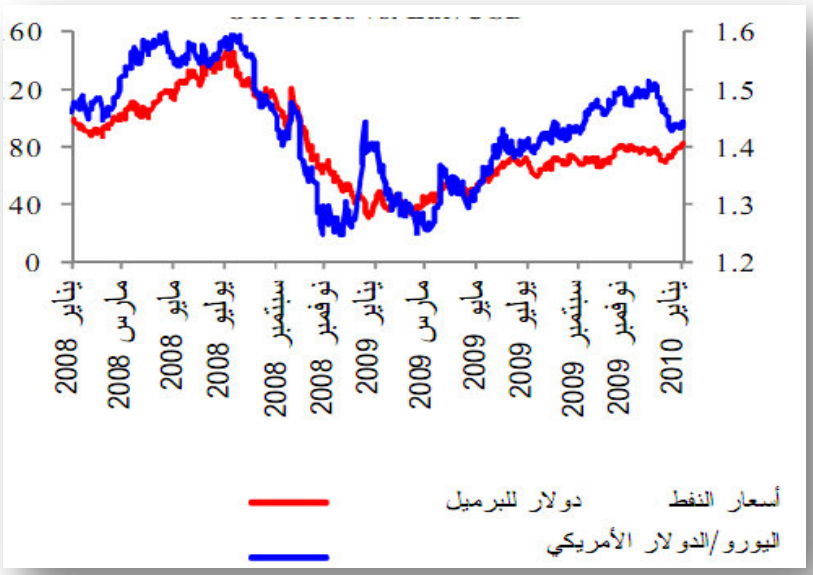

ج- التجارة الخارجية: انتعشت إيرادات الصادرات النفطية بقوة في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2010 بفضل ارتفاع أسعار النفط والزيادة في الإنتاج، وعزز من الصادرات أيضا ارتفاع الإنتاج من سوائل الغاز الطبيعي المسال وإنتاج البيتروكيماويات، وانتعاش التجارة في القطاع غير النفطي. وبينما تزداد الواردات أيضا مع تنفيذ برامج الاستثمار في القطاع العام، فإن الأرصدة

[1] **سوق النفط لعام 2010 وتداعياتها بالنسبة لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي**، سلسلة التقارير لمجموعة سامبا المالية، جانفي 2011، ص3. الموقع الإلكتروني: http://www.samba.com/Arabic/Common/HTML/searchsamba_01_01_ar.htm، تم الاطلاع عليه في: 2012/01/12.

[2] المرجع نفسه، ص3.

الخارجية لدول مجلس التعاون قد تحسنت واستمرت في التحسن مع تزايد قوة الأسعار النفطية. وبالرغم من أن هذه الأرصدة تقل كثيرا عن الفوائض التي زادت قيمتها عن 200 مليار دولار المحققة في الفترة 2006-2008، فإن ذلك سمح ببناء الأصول الخارجية، مما يعزز من الثقة ويوفر إيرادات إضافية[1].

والجدير بالذكر أن نسبة كبيرة من الأصول الخارجية في حوزة صناديق الثروة السيادية، وهي لا تقدم عموما بيانات تفصيلية عن حجمها، غير أن التقديرات من معهد التمويل الدولي توحي بأن جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي تحتفظ بمراكز إيجابية من زاوية الأصول الخارجية الصافية (أي أن قيمة أصولها الخارجية تفوق صافي ديونها الخارجية).

شكل رقم 21: دول مجلس التعاون الخليجي: رصيد الحساب الجاري.

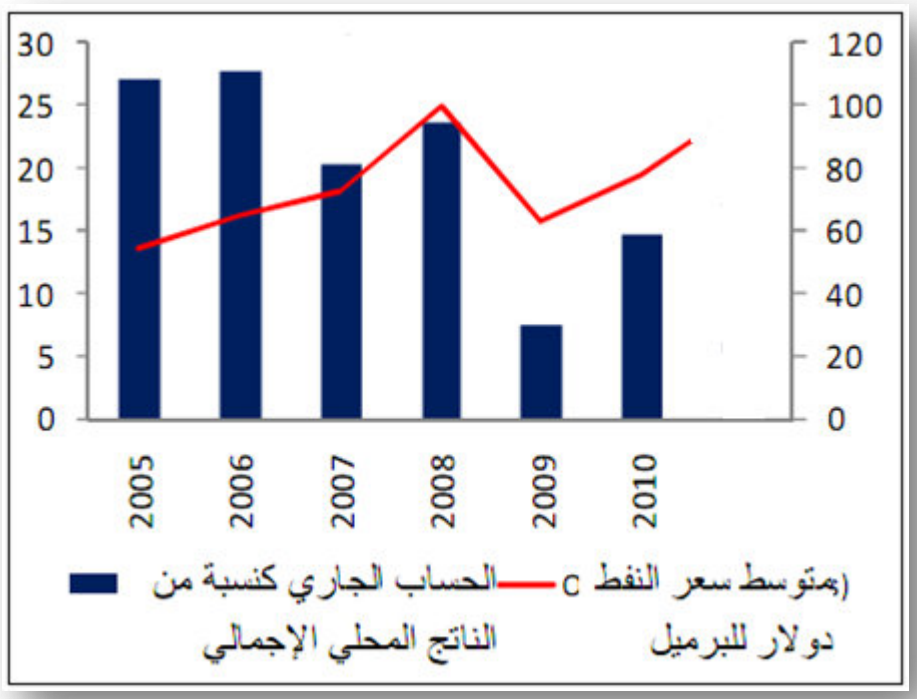

المصدر: **مجلس التعاون الخليجي: الآفاق الاقتصادية لعام 2012**، سلسلة التقارير لمجموعة سامبا المالية، ديسمبر 2011، ص7، الموقع الإلكتروني: http://www.samba.com/Arabic/Common/HTML/searchsamba_01_01_ar.html، تم الاطلاع عليه في: 2012/01/12.

[1] **الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2011**، سلسلة التقارير لمجموعة سامبا المالية، فيفري 2011، ص10، الموقع الإلكتروني: http://www.samba.com/Arabic/Common/HTML/searchsamba_01_01_ar.html، تم الاطلاع عليه في: 2012/01/12.

المطلب الثاني: استراتيجيات النمو لدول مجلس التعاون الخليجي.

تتبنى دول مجلس التعاون الخليجي رؤية مشتركة بشأن التقدم الاقتصادي، تتجسد في خطط التنمية الوطنية التي تركز على الحاجة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية لتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، وإنشاء المزيد من فرص العمل للسكان صغار السن الذين يتزايد عددهم. وكذا تشجيع بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية وتنمية الابتكار وإدراك الحاجة إلى تحسين نتائج قطاعي التعليم والصحة.

الفرع الأول: التقدم نحو تنويع النشاط الاقتصادي.

لقد شهد العقدان الأخيران ظهور النشاط الصناعي والمالي والتأمين والتجارة والسياحة والنقل والاتصالات والبناء كمساهمين رئيسيين للناتج المحلي الإجمالي الوطني لدول مجلس التعاون كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 7: مجلس التعاون الخليجي: القطاعات غير النفطية كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة	عمان	قطر	البحرين	الكويت
الصناعة	12.1	12.2	9.2	4.8	16	4.3
البناء	6.9	5.5	6.7	7.7	غير متاحة	غير متاحة
خدمات حكومية	17.1	6.5	9.6	12.1	14.6	16.7
المالية و التأمين	12.5	6	12.1	9.5	26.6	11.2
التجارة و الضيافة	8.3	12.2	12.3	7.5	7.8	5.2
النقل و الاتصالات	6.3	6.4	9.7	5.4	8.7	7.6

المصدر: **دول مجلس التعاون الخليجي: اقتصادات آخذة في التنوع المتزايد**، مرجع سابق، ص6.

وقد سارت المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي) بخطوات واسعة نحو تطوير قطاعاتها الصناعية، وذلك أساسا بالاستفادة من مزاياها الطبيعية مثل الطاقة الرخيصة، ورؤوس الأموال الوفيرة، والموقع المتميز بين آسيا وأوروبا.

وبالإضافة إلى القطاع الصناعي، شهدت دول مجلس التعاون الخليجي تسارعا قويا في تنمية قطاعات الخدمات، وتلعب الخدمات المصرفية والمالية الآن دورا رئيسيا في جميع اقتصاديات دول

الخليج، وهذا القطاع هو القطاع المسيطر في البحرين، إذ يشكل أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي. وقد سهل هذا التطور السياسات التحررية وتحسين الهياكل التنظيمية في المنطقة. كما نمت خدمات التجارة والنقل بصورة مستمرة في دول المجلس مع قيامها بتوسيع منشآت موانئ الحاويات في الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان، وكذلك شبكات خطوطها الجوية، وحققت كذلك السياحة نموا كبيرا[1].

الفرع الثاني: إنشاء الوظائف.

تميز النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي بكثافة العمالة وارتباطه بتدفق كبير للعمالة الأجنبية، كما أن نقص الوظائف المتاحة لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي لم يكن نتيجة لعدم كفاية الوظائف التي يتم توفيرها، وإنما لأنواع هذه الوظائف، وكان الكثير من الوظائف التي شغلها الوافدون مركزا في أعمال البناء التي لا تتطلب مهارة عالية ومن ثم تكون منخفضة الأجر، ولكن جزءا كبيرا من الوظائف ذهب أيضا إلى المتخصصين ذوي المستوى التعليمي حيث النقص في العمالة المحلية التي لديها المهارات المطلوبة لشغل هذه الوظائف[2].

جدول رقم 8: دول مجلس التعاون: إنشاء الوظائف 2000-2010.

	التقديرات للفترة 2000-2010		
	إنشاء الوظائف في القطاع العام	إنشاء الوظائف في القطاع الخاص	مجموع إنشاء الوظائف
	(آلاف)		
البحرين	167	155	12
بحريني	43	32	11
الكويت	636	365	270
كويتي	106	32	75
عمان	466	414	53
عماني	118	73	45
قطر	865	727	39
قطري	43	22	22
الإمارات	1,06	954	106
إماراتي	84	75	8
السعودية	2,502	2,153	349
سعودي	1,176	865	307
المجموع	5,696	4,867	829
منه المواطنون	1,567	1,1	467

المصدر: سامية بيدس وآخرون، مرجع سابق، ص7.

[1] **دول مجلس التعاون الخليجي: اقتصادات آخذة في التنوع المتزايد**، مرجع سابق، ص6.
[2] سامية بيدس وآخرون، **دول مجلس التعاون الخليجي: تعظيم النتائج الاقتصادية في اقتصاد عالمي يسوده عدم اليقين**، إدارة الشرق الاوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، 2011، ص4، الموقع الإلكتروني:
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/dp/2011/1101mcda.pdf، تم الإطلاع عليه في: 2012/01/19.

وقد وضعت معظم دول مجلس التعاون الخليجي برامج لزيادة معدلات توظيف المواطنين على مدار عدة سنوات، بما في ذلك نظام الحصص المخصصة للمواطنين، وخدمات التدريب والتوظيف، وكذلك الدعم وغيره من الحوافز. ويتمثل التحدي في تعزيز توظيف المواطنين دون فرض تكاليف مفرطة لتنفيذ أنشطة الأعمال التي من شأنها الحد من القدرة التنافسية وربما أيضا التسبب في خفض معدل النمو.

الفرع الثالث: بيئة الأعمال والصحة والتعليم.

تظهر المؤشرات الدولية صورة متباينة لبيئة الأعمال، وتوضح معظم خطط التنمية في المنطقة الحاجة إلى تقوية بيئة الأعمال بشكل أكبر من أجل دعم النمو، والواقع أن المملكة العربية السعودية تسجل أداء مرتفعا في مؤشر "ممارسة أنشطة الأعمال"، في حين يأتي أداء دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى في مرتبة أقل من متوسط الأداء في البلدان المتقدمة. ووفقا لمؤشر التنافسية العالمية، تحتل قطر والسعودية مرتبة تساوي متوسط البلدان المتقدمة أو أعلى منه. ويحدد هذا الترتيب طائفة متنوعة من نقاط الضعف التي تشمل مجالي الصحة والتعليم، ومن ثم سوف تعتمد إمكانية تحقيق نمو الاقتصاد طويل الأجل على تعليم القوى العاملة ومستواها الصحي[1].

شكل رقم 22: مجلس التعاون الخليجي: المرتبة العالمية بالنسبة لسهولة مزاولة الأعمال (من بين 183 بلدا في عام 2010).

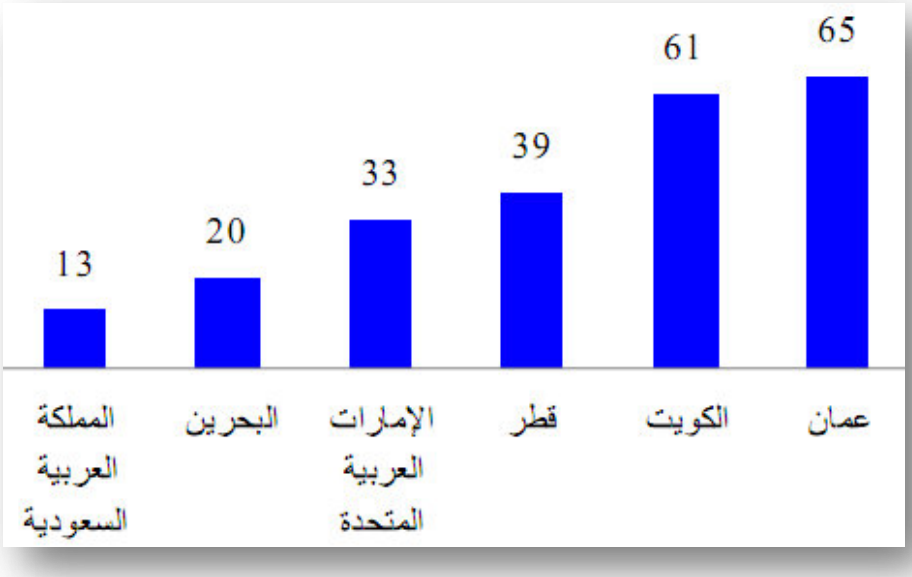

المصدر: **دول مجلس التعاون الخليجي: اقتصادات آخذة في التنوع المتزايد**، مرجع سابق، ص8.

[1] سامية بيدس وآخرون، مرجع سابق، ص8.

وبالإضافة إلى الجهود المبذولة لتحسين جودة قطاعي الصحة والتعليم، فإن دولا معينة في مجلس التعاون الخليجي بحاجة إلى استثمارات إضافية في البنية التحتية. وتصنف جودة الطرق في دول المجلس على أنها كافية، على الرغم من أن الطرق في كل من الكويت وقطر أسوأ من المتوقع في ظل مستويات الدخول هناك، كما يصنف توفير الكهرباء على أنه يمثل مشكلة حقيقية في الكويت والبحرين، وينبغي أن يستهدف الاستثمار في الطرق والكهرباء الاختناقات التي تمثل عائقا أمام التنمية الصناعية، كما يجب أن يحاول تخفيف قيود الطاقة الإنتاجية.

المطلب الثالث: تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

توقفت الطفرة النفطية الاقتصادية التي شهدتها دول مجلس التعاون لفترة طويلة فجأة وبقسوة خلال الربع الثالث من العام 2008، عندما حلت عليها تداعيات الأزمة المالية العالمية وتراجعت أسعار النفط بحدة، وهبطت التدفقات الرأسمالية و أسعار الأصول وإيرادات النفط بشدة، مما أثر كثيرا على ثقة المستثمرين، وأحدثت تراجعا كبيرا في مشاريع البنية التحتية و الإنشاء في المنطقة، واضطرت البنوك أيضا إلى تقليص النمو المتزايد في الإئتمان، وإلى إعادة توازن ميزانياتها العمومية[1].

الفرع الأول: آثار الأزمة المالية: يظهر الوقع السيء للاضطراب العالمي على دول مجلس التعاون الخليجي من خلال قناتين رئيسيتين[2]:

1- **القنوات المالية:** أسفرت الأزمة المالية عن هبوط حاد في التدفقات الرأسمالية وفي قيم الأصول، وفرضت ضغوطا على الميزانيات العمومية للبنوك في دول المجلس، وأسهمت في اتخاذ تدابير التقييد الشديد للسيولة؛

أ- **احتياجات إعادة التمويل ضخمة في دول مجلس التعاون الخليجي:** تقدر المدفوعات الإجمالية للديون بالعملة الأجنبية المستحقة على دول مجلس التعاون بحوالي 40 مليار دولار سنويا خلال السنتين 2009-2010، وتمثل دولة الإمارات نصف هذا المجموع، ولا سيما دبي (15 مليار دولار)؛

ب- **انهيار أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي:** لم تسلم أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي من تداعيات الانهيار العام في أسعار الأسهم على المستوى العالمي، وعزوف المستثمرين عن تحمل المخاطرة، وتراجعت مؤشرات الأسواق

[1] بلقاسم العباس، **تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد المائة وإثنان- أفريل 2011، السنة العاشرة، ص6، الموقع الإلكتروني:-http://www.arab-api.org/devbrdg/delivery/develop_bridge1004.pdf، تم الإطلاع عليه في 2012/05/11.

[2] **الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي**، سلسلة تقارير لمجموعة سامبا المالية، مارس 2009، ص7-9، الموقع الإلكتروني: http://www.samba.com/Arabic/Common/HTML/searchsamba_01_01_ar.html، تم الاطلاع عليه في: 2012/01/12.

المالية في دول المجلس بنسبة تتراوح بين 28% و 72% في عام 2008، واستمر هبوطها في أوائل عام 2009، كما انخفضت القيمة الرأسمالية للأسواق بأكثر من النصف بعد أن اتضح أن دول مجلس التعاون لم "تفك ارتباطها" ببقية أسواق العالم؛

ت- **ضغوط على القطاعات العقارية:** مع تشدد شروط أسواق الإئتمان وتباطؤ الاقتصاديات، تعرضت القطاعات العقارية في دول مجلس التعاون الخليجي أيضا لكثير من الضغوط، فقد تم تأجيل المشاريع أو إلغاؤها أو تخفيضها، وتراجعت أسعار العقارات، وينطبق ذلك بوجه خاص على دبي وقطر، إذ شهدتا طفرة طويلة الأمد في سوق العقارات مع تخفيف شروط الإئتمان، وفتح الباب أمام الملكية الأجنبية، وارتفاع عدد السكان الأجانب.

2- **أسعار النفط:** ترتب على هبوط الطلب على النفط تراجع في أسعار النفط بما يزيد عن 100 دولار للبرميل، مما أدى بالأوبك إلى الاتفاق على تخفيضات للإنتاج، وأحدث هبوطا شديدا في إيرادات الصادرات النفطية لدول المجلس.

بالرغم من أن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي أصبحت أكثر تنوعا، فما زال القطاع النفطي مسيطرا إذ يمثل حوالي 45% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، و79% من مجموع الصادرات، و77% من إيرادات الميزانية، وقد تعرضت اقتصادياتها أيضا لتداعيات الهبوط المفاجئ في أسعار النفط، من أعلى مستوى وهو 147 دولارا للبرميل في منتصف عام 2008 إلى متوسط مقداره 40 دولارا للبرميل في الربع الأول من عام 2009، وقد سجلت أسعار الغاز هبوطا مماثلا. ومع انهيار الطلب العالمي على النفط بما يهدد بسحب الأسعار إلى أقل من 30 دولارا للبرميل، اضطرت منظمة الأوبك إلى الاتفاق على تخفيضات قياسية في الإنتاج بمقدار 4.2 ملايين برميل يوميا من مستواه في سبتمبر 2008 الذي بلغ 29.1 مليون برميل يوميا للدول الإحدى عشر الأعضاء التي تخضع لنظام الحصص، وأصبحت هذه التخفيضات نافذة في جانفي، في محاولة منها لإعادة التوازن إلى السوق، وإعطاء بعض الدعم للأسعار.

الفرع الثاني: استجابة السياسات المالية والنقدية في دول مجلس التعاون الخليجي.

سارعت الحكومات والمصارف المركزية في المنطقة إلى التعامل مع أزمة السيولة منذ نشأتها، وحولت تركيزها من إحتواء معدلات التضخم القياسية والزيادة السريعة في الائتمان، إلى تحسين السيولة في أجهزتها المصرفية. وفي نفس الوقت، تم تيسير السياسة النقدية بشكل موازي بإجراء

تخفيضات في أسعار الفائدة، التي صاحبها في بعض الأحيان تخفيف متطلبات ونسب القروض إلى الودائع لدى البنوك، وقد تضمنت هذه السياسات بعض الإجراءات الرئيسية والمتمثلة فيمايلي[1]:

1- بالنسبة للملكة العربية السعودية: خفضت أسعار الفائدة، وخفضت شرط الاحتياطي إلى 7% من 13%، وضخت من 2 إلى 3 مليار دولار في الجهاز المصرفي في شكل ودائع بالدولار، وأصبحت جميع الودائع المصرفية مضمونة. وقدمت الحكومة تسهيلات غير محدودة لمبادلات الدولار الأمريكي، وكذا تسهيلات إئتمانية بمقدار 2.7 مليار دولار للمواطنين من ذوي الدخل المنخفض الذين يواجهون صعوبات في الحصول على قروض؛

2- بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة: خفضت أسعار الفائدة، وقدم المصرف المركزي 13.6 مليارات دولار في صورة تسهيل للسيولة قصير الأجل، مما سمح للبنوك بسحب ما يصل إلى 100% من احتياطاتها من المصرف المركزي، وأدخل تسهيلا لمبادلات الدولار، وقررت الحكومة ضمان جميع الودائع المصرفية والقروض فيما بين البنوك لمدة ثلاث سنوات، وضخت 19 مليار دولار في شكل ودائع مصرفية طويلة الأجل يمكن تحويلها إلى قروض لتمويل رأسمال البنوك عند الضرورة. وتم إدماج أكبر شركتين لتمويل الرهن العقاري واستحوذت عليهما الحكومة الاتحادية، وضخت حكومة أبو ظبي رؤوس أموال جديدة بمبلغ 4.4 مليارات دولار في خمس من بنوكها؛

3- بالنسبة للكويت: خفضت أسعار الفائدة، وضخ البنك المركزي أموالا في الجهاز المصرفي في شكل ودائع قصيرة الأجل، ورفعت النسبة الإلزامية للقروض إلى الودائع من 80% إلى 85%. وقررت الحكومة ضمان جميع الودائع المصرفية، وضمنت الحكومة إصدار الحقوق في بنك الخليج، وضخت الهيئة العامة للاستثمار أموالا في سوق الأسهم للمساعدة على تحقيق الاستقرار في الأسواق؛

4- بالنسبة لقطر: خفضت أسعار الفائدة، وأنفق جهاز قطر للاستثمار 5.3 مليارات دولار لشراء نسبة تتراوح بين 10% و20% من رأسمال البنوك القطرية المسجلة في سوق أسهم الدوحة، واشترى الأسهم المسجلة في المحافظ الاستثمارية للبنوك المحلية لتعزيز ميزانياتها العمومية بعد انهيار سوق الأسهم؛

5- بالنسبة للبحرين: خفضت أسعار الفائدة، وتم تطبيق تسهيل جديد لمبادلات الدولار، وقرر رفع خطة ضمان الودائع إلى حد أقصى قدره 20.000 دينار (53.000 دولار) من 15.000 دينار؛

[1] **دول مجلس التعاون الخليجي: ازدهار في أوقات عدم اليقين**، سلسلة تقارير مجموعة سامبا المالية، سبتمبر 2011، ص12، الموقع الإلكتروني: http://www.samba.com/Arabic/Common/HTML/searchsamba_01_01_ar.html، تم الاطلاع عليه في: 2012/01/12.

6- بالنسبة لسلطنة عمان: خفضت أسعار الفائدة، وتقرر الإبقاء على نسبة القروض إلى الودائع عند 85% بدلا من خفضها إلى 82.5% حسبما كان مخططا من قبل، و أقرض البنك المركزي البنوك ملياري دولار لتوفير السيولة بالدولار، و أنشات الحكومة صندوقا بمبلغ 390 مليون دولار للاستثمار في الأسهم المحلية لتحقيق الاستقرار في السوق.

الفرع الثالث: المركزان المالي والخارجي.

حلت الأزمة الاقتصادية العالمية في وقت كان المركز المالي لدول مجلس التعاون الخليجي قويا، كونه استفاد من سنوات الفوائض المالية الضخمة. فارتفاع أسعار النفط خلال الفترة 2003-2008 أسفر عن تزايد أحجام الفوائض في الحسابين المالي والجاري، وإلى تراكم ضخم للأصول الأجنبية، وارتفعت الاحتياطيات الأجنبية الرسمية لأعضاء مجلس التعاون بأكثر من سبعة أضعاف حتى عام 2008 لتصل إلى 517 مليار دولار، كان الجزء الأكبر منها (440 مليار دولار) في شكل أصول أجنبية تديرها مؤسسة النقد العربي (ساما). وبالإضافة إلى هذه الأصول الاحتياطية، هناك الأصول الرسمية الضخمة التي تراكمت على مدى السنوات القليلة الأخيرة، وذلك في بعض الحالات في صناديق الثروة السيادية[1].

شكل رقم 23: دول مجلس التعاون: الميزان المالي وأسعار النفط.

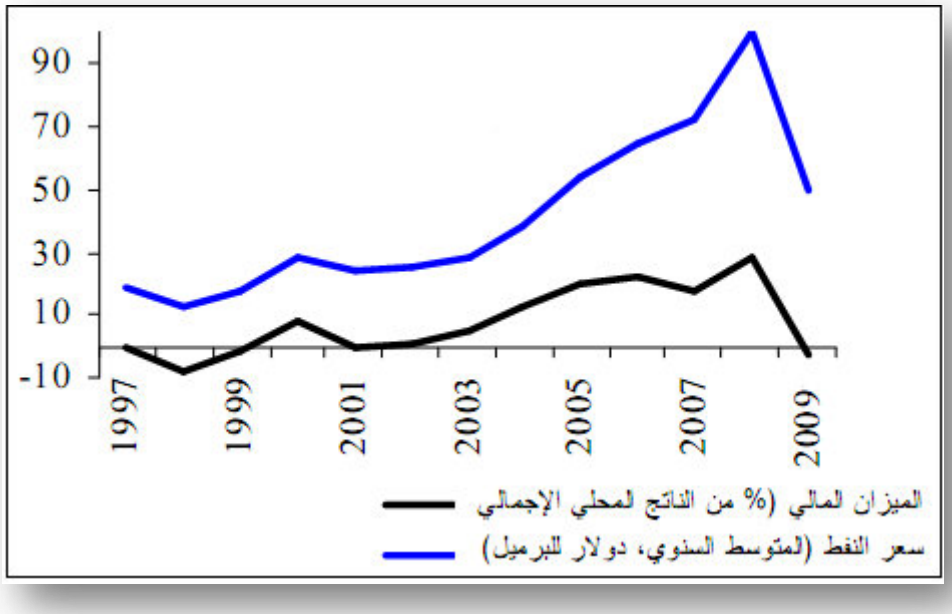

المصدر: **الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي**، مرجع سابق، ص19.

[1] **دول مجلس التعاون الخليجي: ازدهار في أوقات عدم اليقين**، مرجع سابق، ص15-16.

والجدير بالذكر أن معظم دول مجلس التعاون الخليجي لا تتحمل أي ديون سيادية (بما فيها المملكة العربية السعودية والكويت) والدول الأخرى التي عليها مثل هذه الديون فهي بأحجام طفيفة وتوجه أساسا لأغراض تحوطية. ومع ذلك، فقد حدثت زيادات حادة في اقتراض القطاع الخاص والمؤسسات المملوكة للحكومة. ودفع ذلك أحجام الدين الخارجي الكلية بشدة خلال السنوات القليلة الماضية، فقد وصل إجمالي الدين الخارجي المجمع لدول مجلس التعاون إلى 358 مليار دولار في جويلية 2008 (أي ما يعادل 34.5 % من إجمالي الناتج المحلي في عام 2008). ويعزي ذلك في جزء كبير منه إلى الطفرة في الاقتراض من جانب البنوك في دول مجلس التعاون، وخصوصا في قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، لتمويل محافظها من القروض المحلية وازدياد الاقتراض من جانب المؤسسات المملوكة للدولة، مرة أخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر وأيضا البحرين. وبالرغم من هذه الزيادة، فإن نسبة مديونية دول المجلس منخفضة بمعظم المقاييس، ومازالت هذه الدول في وضع ائتماني قوي على أساس صاف[1]. غير أنه نظرا لتردي الأوضاع في الاسواق المالية العالمية، فقد زادت المخاطر إزاء إمكانيات إعادة تمويل الدين، وخصوصا في حالة إمارة دبي المثقلة بالديون.

وبعد التطرق إلى نظرة عامة حول اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي سيتم فيما يلي فحص العلاقة بين النمو الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية لهذه الدول، من خلال دراسة قياسية وفق منهج معين يتمثل في تعيين المتغيرات الاقتصادية وتعيين النموذج، ثم دراسة اقتصادية وإحصائية، وأخيرا إعادة تقدير النماذج بعد إزالة بعض المتغيرات وتحليل النتائج المتوصل إليها.

المبحث الثاني: تحديد المتغيرات الاقتصادية وتعيين النموذج.

إن عملية اختيار المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في العلاقة والمتمثلة في أثر تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي، تعتمد بالدرجة الأولى على الجانب النظري من الدراسة وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى توفر الإحصاءات والبيانات حول هذه المتغيرات خلال الفترة التي سيتم دراستها، وكون النموذج القياسي يتكون من متغير تابع ومتغير مفسر، فيمكن تحديد متغيرات النموذج كمايلي:

[1] النشرة الاقتصادية لمجموعة سامبا المالية، جوان 2011، ص14، الموقع الإلكتروني:
http://www.samba.com/Arabic/Common/HTML/searchsamba_01_01_ar.html، تم الاطلاع عليه في: 2012/01/12.

1- المتغير التابع: معدل النمو الحقيقي ، ونرمز له بـ: TC_r، حيث:

$$TC_r^t = \frac{PIB_r^t - PIB_r^{t-1}}{PIB_r^{t-1}}$$

2- المتغيرات المفسرة: الصادرات خارج قطاع المحروقات و الواردات ونرمز لها على التوالي: (M, X).

المطلب الأول: دراسة تطور المتغيرات الاقتصادية للنموذج.

سيتم دراسة تطور كل من المتغير التابع والمتمثل في معدل النمو الحقيقي والمتغيرات المستقلة والمتمثلة في الصادرات خارج قطاع المحروقات والواردات خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2010.

الفرع الأول: دراسة تطور المتغير التابع (معدل النمو الحقيقي) خلال الفترة: 1998 – 2010.

بالرغم من تحسن البيئة الاقتصادية الكلية والأداء المرتبط بها من سياسات مالية حذرة وسياسات نقدية متشددة وسلوك تحوطي جيد وبيئة اقتصادية ومالية منفتحة وقليلة القيود مقارنة بمستويات الدول النامية، فإن الدول الخليجية تواجه على المديين المتوسط والبعيد تحديات النمو والتشغيل والرفاه الاجتماعي للمواطنين، الشكل التالي يوضح تطور معدل النمو الحقيقي، والذي يعتبر متغير تابع في النموذج، وذلك خلال الفترة الممتدة من **1998 – 2010**، في كل من الإمارات العربية المتحدة، السعودية، البحرين، سلطنة عمان، قطر، الكويت.

الشكل رقم 24 : تطور معدل النمو الحقيقي خلال الفترة: 1998 – 2010.

الإمارات العربية المتحدة

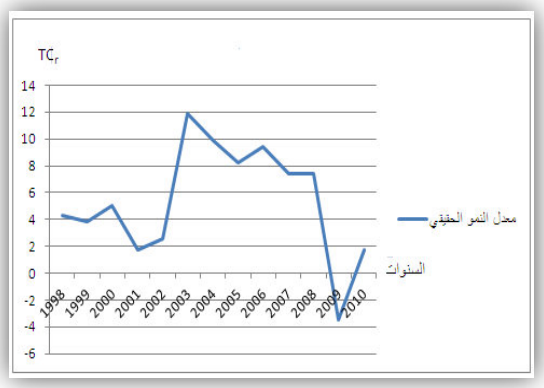

البحرين

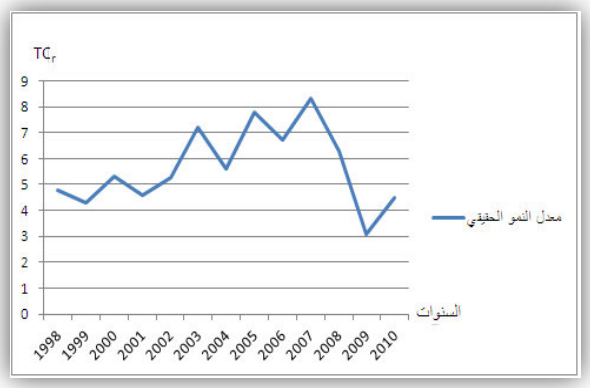

السعودية

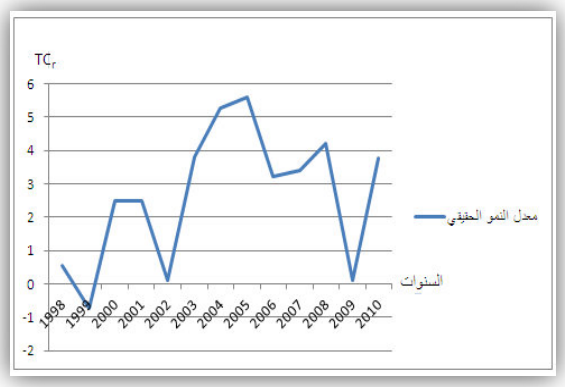

سلطنة عمان

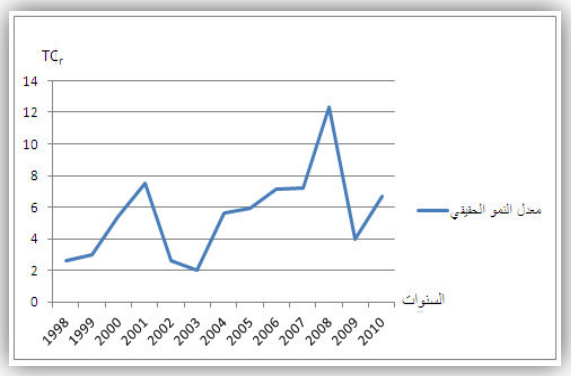

قطر

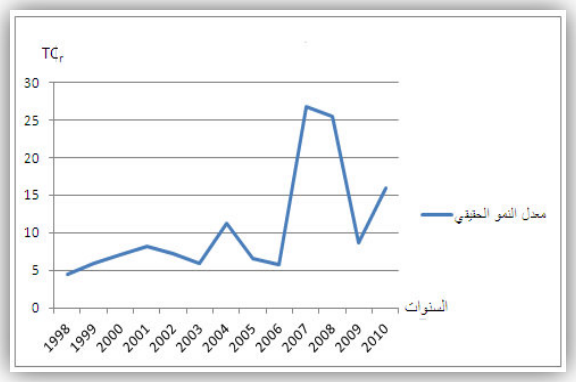

الكويت

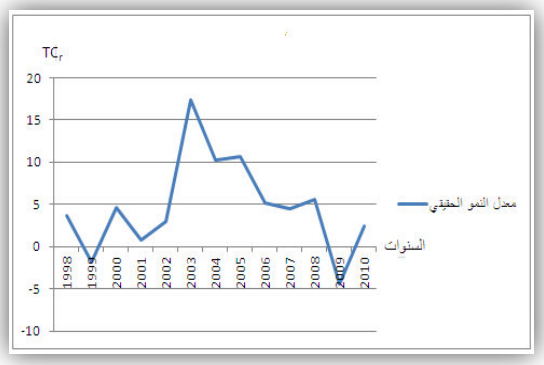

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الملحق رقم 1 و 2.

بلغ متوسط النمو الحقيقي في القطاعات غير النفطية بدول مجلس التعاون الخليجي ما بين 4 % و 10% سنويا خلال الفترة 1998 إلى 2010، وكان ذلك هو المحرك الرئيسي وراء النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتتباين الظروف من دولة إلى أخرى، ولكنها في نفس الوقت، تعاني من عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي، حيث تشهد تذبذبا يجعل من إدارة عملية التنمية والتحول الاقتصادي عملية معقدة وغير مستدامة في الأجل الطويل؛ ويرجع السبب الرئيسي في صعوبة التحكم بعملية النمو إلى البنية الاقتصادية المبنية على استخدام العوائد النفطية في إدارة الاقتصاد المرتكز على الخدمات دون تحول هيكلي عميق، ويرجع إنحباس التحول الهيكلي في الدول الخليجية إلى عوامل هيكلية موضوعية مثل صغر حجم السوق، وغياب الحماية التجارية وتبني سياسات سعر الصرف التي تقلل من تنافسية الصادرات.

الفرع الثاني: دراسة تطور المتغيرات المفسرة (الصادرات خارج قطاع المحروقات والواردات) خلال الفترة: 1998 – 2010.

لدراسة أثر تحرير التجارة على النمو الاقتصادي سيتم حصر عدد من المتغيرات الاقتصادية كمتغيرات مفسرة، وهي: الصادرات خارج قطاع المحروقات، و الواردات وهي تمثل على التوالي: X، M . والشكل الموالي يوضح تطور هاذين المتغيرين خلال الفترة: 1998 – 2010 في دول مجلس التعاون الخليجي.

شكل رقم 25: تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات والواردات خلال الفترة: 1998 – 2010.

الإمارات العربية المتحدة

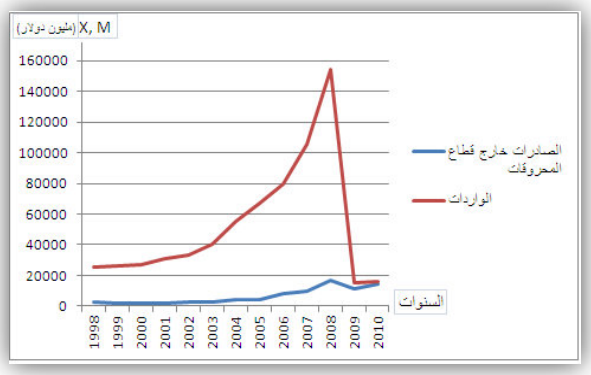

البحرين

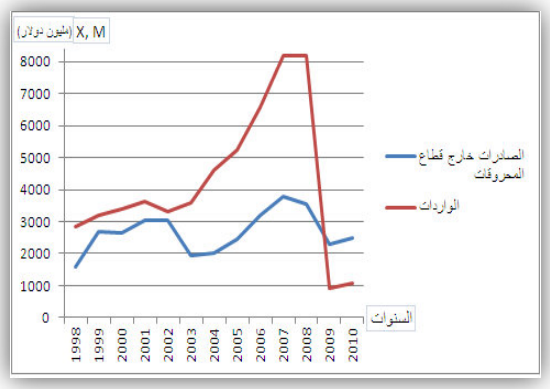

السعودية

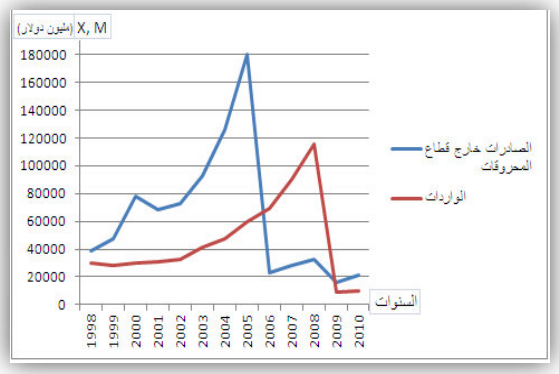

سلطنة عمان

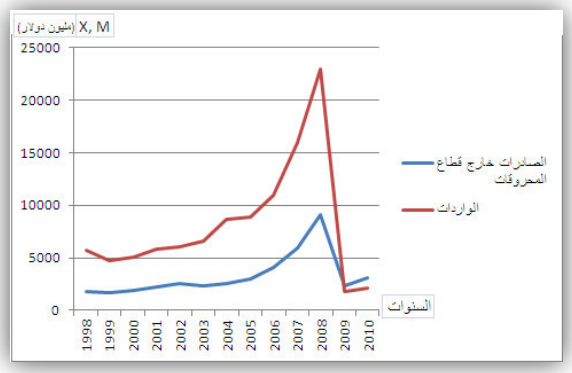

قطر

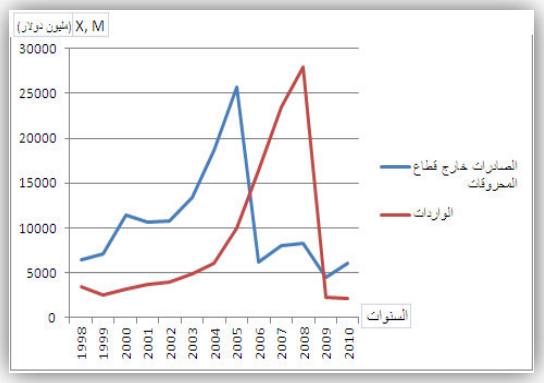

الكويت

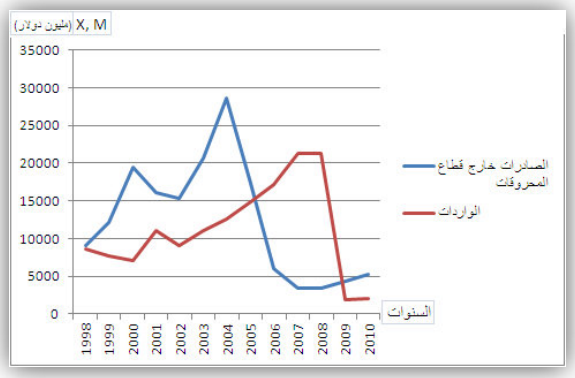

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الملحق رقم 1 و 2.

شهدت اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقدين الأخيرين تحولا اقتصاديا كبيرا، حيث ساعدت السياسات الحكومية المنسقة إلى نشوء اقتصاديات متنوعة بشكل متزايد، ومدخرات خارجية ضخمة، مكنت المنطقة من تجاوز تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

وقد وجهت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي الإيرادات النفطية الضخمة في الفترة 2003-2008 نحو تحقيق أغراض مفيدة، إذ خفضت في البداية الدين الحكومي ولجأت إلى بناء الاحتياطيات الأجنبية، ثم استعانت بالفرص المالية التي وفرتها إيرادات النفط المتزايدة لتنفيذ برامج استثمارية تهدف إلى تنويع اقتصاداتها وزيادة فرص العمل.

على الرغم من استمرار الدور المسيطر للمحروقات، تسير اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في اتجاه أكثر تنوعا، حيث تشكل القطاعات غير النفطية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين ما بين 60- 70% من الناتج المحلي الإجمالي، وتتباين الظروف بين بلد و آخر، وقد شهد العقدان الأخيران ظهور النشاط الصناعي والمالي والتأمين والتجارة والسياحة والنقل والاتصالات والبناء كمساهمين رئيسيين للناتج المحلي الإجمالي الوطني.

ويعود الفضل في قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على تطبيق سياسة مالية لمساندة اقتصادها، إلى النهج المزدوج الذي تسير عليه في إدارة ثروتها النفطية، وتماشيا مع ***"نظرية الدخل الدائم"***، التي غالبا ما يدور الحديث حولها، حيث ادخرت دول المجلس نسبة كبيرة من إيراداتها النفطية في أصول أجنبية، واستخدمت العائدات منها لدعم الإنفاق في الميزانية غير النفطية؛ وفي الوقت ذاته استخدمت حكومات هذه الدول إيرادات النفط والغاز لتمويل مشاريع التنمية الصناعية، وبرامج عامة واسعة النطاق في مجالات البنية التحتية والاستثمار، وقد ساعدت البرامج التي تم تنفيذها بالفعل على توسيع الطاقة الإنتاجية خارج القطاع النفطي المباشر (ومثال ذلك في صناعة البيتروكيماويات والألمنيوم والسياحة والتجارة).

كما تمثل الواردات محركا أساسيا لديناميكية الاستهلاك، إذ يتم استيراد جزء كبير من استهلاك دول مجلس التعاون الخليجي من الخارج، وقد بلغ متوسط واردات هذه البلدان خلال العقدين الماضيين نحو 42% من إجمالي الناتج المحلي و 79% من حجم الاستهلاك. كما أنها خفضت من وارداتها سنة 2009 وذلك بسبب حدوث أزمة مالية عالمية.

المطلب الثاني: صياغة وتقدير النموذج.

بعد التعرف على المتغيرات المكونة للنموذج القياسي، حيث أن المتغير التابع هو معدل النمو الحقيقي ($\mathrm{TC_r}$)، والمتغيرات المفسرة هي الصادرات خارج قطاع المحروقات والواردات والتي سيرمز لها على التوالي بـ (M, X)، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج حيث يعد هذا الأخير مرحلة أساسية في بناء النموذج القياسي وشكل الدالة هو:

$$\mathrm{TC_r} = f(X, M)$$

ويتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد الخطي على النموذج الخطي وصيغته:

$$\mathrm{TC_r} = B_0 + B_1 X + B_2 M + u_i$$

حيث أن:

(i): تمثل الزمن، أي قيمة المتغير في السنة؛

$\mathrm{TC_r}$: تمثل معدل النمو الحقيقي بـ: %؛

X: تمثل الصادرات خارج قطاع المحروقات بـ: مليون دولار؛

Y: تمثل الواردات بـ: مليون دولار؛

B_0، B_1، B_2: تمثل معلمات النموذج.

يلاحظ أن النموذج القياسي هو ذا طابع احتمالي لهذا تم إدراج حد الخطأ u_i، الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي والتي لم يتم إدراجها في الدراسة كالصادرات داخل قطاع المحروقات أو متغيرات أخرى.

ويتم تقدير النماذج القياسية الاقتصادية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية، و يتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (EVIEWS4)، و بعد إدخال البيانات في هذا البرنامج، تظهر نتائج تقدير النموذج الخطي.

الفرع الأول: نتائج تقدير النموذج الخطي لكل من "الإمارات العربية المتحدة" و"البحرين".

1- تقدير النموذج الخطي لمعدل النمو الحقيقي لدولة الإمارات العربية المتحدة:

جدول رقم 9: نتائج تقدير النموذج الخطي لـ (TC_r) لدولة الإمارات خلال الفترة 1998 – 2010.

LS // Dependent Variable is TC_r
Date: 12/01/11 Time: 12:00
Sample: 1998 2010
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.963084	1.618146	2.449151	0.0343
X	-0.000461	0.000209	-2.204712	0.0520
M	8.35E-05	2.65E-05	3.152818	0.0103

R-squared	0.510982	Mean dependent var	5.372000
Adjusted R-squared	0.413178	S.D. dependent var	4.208339
S.E. of regression	3.223768	Akaike info criterion	2.540276
Sum squared resid	103.9268	Schwarz criterion	2.670649
Log likelihood	-31.95799	F-statistic	5.224572
Durbin-Watson stat	1.635342	Prob(F-statistic)	0.027966

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIEWS4).

و وفقاً للجدول رقم 9 كانت نتائج تقدير النموذج الخطي للنمو الاقتصادي على النحو التالي:

.

$$TC_r = +3.963084 — 0.000461X + 8.35E - 05M$$

$$(2.449151)^* \quad (-2.204712) \quad (3.152818)$$

$$R^2 = 0.510982 \qquad N = 13 \qquad F = 5.224572$$

$$\overline{R^2} = 0.413178 \qquad Prob = 0.027966$$

حيث أن:

*: هي قيم إحصائية لـ T؛

R^2 : معامل التحديد؛

$\overline{R^2}$: معامل التحديد المعدل؛

N : عدد المشاهدات؛

F : إحصائية فيشر؛

$Prob$: احتمال الخطأ.

2- تقدير النموذج الخطي لمعدل النمو الحقيقي لمملكة البحرين:

جدول رقم 10: تقدير النموذج الخطي لـ (TC_r) لمملكة البحرين خلال الفترة: 1998 – 2010.

LS // Dependent Variable is TC_r
Date: 12/01/11 Time: 13:10
Sample: 1998 2010
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.856378	1.258436	3.859060	0.0032
X	-0.000710	0.000592	-1.200601	0.2576
M	0.000645	0.000164	3.933576	0.0028

R-squared	0.657212	Mean dependent var	5.674846
Adjusted R-squared	0.588655	S.D. dependent var	1.517404
S.E. of regression	0.973205	Akaike info criterion	0.144853
Sum squared resid	9.471279	Schwarz criterion	0.275226
Log likelihood	-16.38775	F-statistic	9.586291
Durbin-Watson stat	2.397279	Prob(F-statistic)	0.004733

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIEWS4).

و وفقاً للجدول رقم 10 كانت نتائج تقدير النموذج الخطي للنمو الاقتصادي على النحو التالي:

$$TC_r = +4.856378 - 0.000710X + 0.000645M$$

$$(3.859060)^* \quad (-1.200601) \quad (3.933576)$$

$R^2 = 0.657212$ $N = 13$ $F = 9.586291$

$\overline{R^2} = 0.588655$ $Prob = 0.004733$

الفرع الثاني: نتائج تقدير النموذج الخطي لكل من "السعودية" و"سلطنة عمان".

1- تقدير النموذج الخطي لمعدل النمو الحقيقي للمملكة العربية السعودية.

جدول رقم 11: تقدير النموذج الخطي لـ (TC_r) للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1998 – 2010.

LS // Dependent Variable is TC_r
Date: 12/01/11 Time: 13:23
Sample: 1998 2010
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.208011	1.001108	-0.207781	0.8396
X	2.13E-05	9.54E-06	2.233437	0.0496
M	3.26E-05	1.49E-05	2.196306	0.0528

R-squared	0.500790	Mean dependent var	2.634769
Adjusted R-squared	0.400947	S.D. dependent var	2.046313
S.E. of regression	1.583815	Akaike info criterion	1.118848
Sum squared resid	25.08471	Schwarz criterion	1.249221
Log likelihood	-22.71871	F-statistic	5.015816
Durbin-Watson stat	1.531571	Prob(F-statistic)	0.031004

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIEWS4).

و وفقاً للجدول رقم 11 كانت نتائج تقدير النموذج الخطي للنمو الاقتصادي على النحو التالي:

$$TC_r = -0.208011 + 2.13E-05X + 3.26E-05M$$

(-0.207781)* (+2.233437) (2.196306)

$R^2 = 0.500790$ $N = 13$ $F = 5.015816$

$\overline{R^2} = 0.400947$ $Prob = 0.031004$

3- تقدير النموذج الخطي لمعدل النمو الحقيقي لسلطنة عمان.

جدول رقم 12: تقدير النموذج الخطي لـ (TC_r) لسلطنة عمان خلال الفترة 1998 – 2010.

LS // Dependent Variable is TC_r
Date: 12/01/11 Time: 13:32
Sample: 1998 2010
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.865426	0.932676	2.000079	0.0734
X	0.001324	0.000634	2.089232	0.0632
M	-8.24E-05	0.000227	-0.363768	0.7236

R-squared	0.679398	Mean dependent var	5.535846
Adjusted R-squared	0.615278	S.D. dependent var	2.808870
S.E. of regression	1.742229	Akaike info criterion	1.309505
Sum squared resid	30.35364	Schwarz criterion	1.439878
Log likelihood	-23.95799	F-statistic	10.59566
Durbin-Watson stat	1.991882	Prob(F-statistic)	0.003387

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIEWS4).

و وفقاً للجدول رقم 12 كانت نتائج تقدير النموذج الخطي للنمو الاقتصادي على النحو التالي:

$$TC_r = +1.865426 + 0.001324X - 8.24E-05M$$

(+2.000079)* (+2.089232) (-0.363768)

$R^2 = 0.679398$ $N = 13$ $F = 10.59566$

$\overline{R^2} = 0.615278$ $Prob = 0.003387$

الفرع الثالث: نتائج تقدير النموذج الخطي لكل من "قطر" و "الكويت".

1- تقدير النموذج الخطي لمعدل النمو الحقيقي لدولة قطر.

جدول رقم 13: تقدير النموذج الخطي لـ (TC_r) لدولة قطر خلال الفترة 1998 – 2010.

LS // Dependent Variable is TC_r
Date: 12/01/11 Time: 13:41
Sample: 1998 2010
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.405361	3.420496	2.164996	0.0556
X	-0.000203	0.000253	-0.800429	0.4421
M	0.000645	0.000174	3.708318	0.0041

R-squared	0.593809	Mean dependent var	10.72385
Adjusted R-squared	0.512570	S.D. dependent var	7.439988
S.E. of regression	5.194314	Akaike info criterion	3.494303
Sum squared resid	269.8090	Schwarz criterion	3.624676
Log likelihood	-38.15917	F-statistic	7.309470
Durbin-Watson stat	1.916618	Prob(F-statistic)	0.011057

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIEWS4).

و وفقاً للجدول رقم 13 كانت نتائج تقدير النموذج الخطي للنمو الاقتصادي على النحو التالي:

$$TC_r = +7.405361 - 0.000203X + 0.000645M$$

(2.164996)* (-0.800429) (3.708318)

$R^2 = 0.593809$ $N = 13$ $F = 7.309470$

$\overline{R^2} = 0.512570$ $Prob = 0.011057$

2- تقدير النموذج الخطي لدولة الكويت:

جدول رقم 14: تقدير النموذج الخطي لـ (TC_r) لدولة الكويت خلال الفترة 1998 – 2010.

LS // Dependent Variable is TC_r
Date: 12/01/11 Time: 13:54
Sample: 1998 2010
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5.202696	3.323543	-1.565407	0.1486
X	0.000417	0.000156	2.671976	0.0234
M	0.000426	0.000198	2.148380	0.0572

R-squared	0.515223	Mean dependent var	4.755077
Adjusted R-squared	0.418267	S.D. dependent var	5.589264
S.E. of regression	4.263010	Akaike info criterion	3.099125
Sum squared resid	181.7325	Schwarz criterion	3.229498
Log likelihood	-35.59051	F-statistic	5.314014
Durbin-Watson stat	2.221090	Prob(F-statistic)	0.026774

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIEWS4).

و وفقاً للجدول رقم 14 كانت نتائج تقدير النموذج الخطي للنمو الاقتصادي على النحو التالي:

$$\mathrm{TC_r} = -5.202696 + 0.000417X + 0.000426M$$

(-1.565407)* (+2.671976) (+2.148380)

$R^2 = 0.515223$ $N = 13$ $F = 5.314014$

$\overline{R^2} = 0.418267$ $Prob = 0.026774$

المبحث الثالث: الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنماذج المقدرة.

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي، لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات وذلك من الناحية الاقتصادية و الإحصائية.

المطلب الأول: اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية.

سيتم اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية[1] وذلك حسب كل دولة.

الفرع الأول: اختبار المعلمات في كل من "الإمارات العربية المتحدة" و"البحرين".

1- اختبار المعلمات في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يلاحظ من خلال الجدول رقم 9 السابق ما يلي:

بالنسبة لمعامل الصادرات خارج قطاع المحروقات $(B_1 = -0.000461)$ إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (معدل النمو الحقيقي) و المتغير المفسر (الصادرات خارج قطاع المحروقات)، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، إذن معامل (B_1) له معنوية اقتصادية.

بالنسبة لمعامل الواردات $(B_2 = +8.35E - 05)$ إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (معدل النمو الحقيقي) و المتغير المفسر (الواردات)، إذن معامل (B_2) له معنوية اقتصادية.

2- اختبار المعلمات في مملكة البحرين.

يلاحظ من خلال الجدول رقم 10 السابق ما يلي:

[1] في النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، يؤثر تحرير التجارة بطريقة غير مباشرة على النمو الاقتصادي، بينما النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي، فإن تحرير التجارة يُنشط التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي في بعض الدول ويؤخره في دول أخرى

بالنسبة لمعامل الصادرات خارج قطاع المحروقات $(B_1 = -0.000710)$ إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (معدل النمو الحقيقي) و المتغير المفسر (الصادرات خارج قطاع المحروقات)، إذن معامل (B_1) له معنوية اقتصادية.

بالنسبة لمعامل الواردات $(B_2 = +0.000645)$ إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (معدل النمو الحقيقي) و المتغير المفسر (الواردات)، إذن معامل (B_2) له معنوية اقتصادية.

الفرع الثاني: اختبار المعلمات في كل من "السعودية" و"سلطنة عمان".

1- اختبار المعلمات في المملكة العربية السعودية.

يلاحظ من خلال الجدول رقم 11 السابق ما يلي:

بالنسبة لمعامل الصادرات خارج قطاع المحروقات $(B_1 = +2.13E-05)$ ومعامل الواردات $(B_2 = +3.26E-05)$ إشارتهما موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (معدل النمو الحقيقي)، والمتغيرين المفسرين (الصادرات خارج قطاع المحروقات والواردات)، إذن المعاملين (B_1) (B_2) لهما معنوية اقتصادية.

2- اختبار المعلمات في سلطنة عمان.

يلاحظ من خلال الجدول رقم 12 السابق ما يلي:

بالنسبة لمعامل الصادرات خارج قطاع المحروقات $(B_1 = +0.001324)$ إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (معدل النمو الحقيقي) و المتغير المفسر (الصادرات خارج قطاع المحروقات)، إذن معامل (B_1) له معنوية اقتصادية.

بالنسبة لمعامل الواردات $(B_2 = -8.24E-05)$ إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (معدل النمو الحقيقي) و المتغير المفسر (الواردات)، إذن معامل (B_2) له معنوية اقتصادية.

الفرع الثالث: اختبار المعلمات في كل من "قطر" و"الكويت".

1- اختبار المعلمات في دولة قطر.

يلاحظ من خلال الجدول رقم 13 السابق ما يلي:

بالنسبة لمعامل الصادرات خارج قطاع المحروقات $(B_1 = -0.000203)$ إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (معدل النمو الحقيقي) و المتغير المفسر (الصادرات خارج قطاع المحروقات)، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، إذن معامل (B_1) له معنوية اقتصادية.

بالنسبة لمعامل الواردات $(B_2 = +0.000645)$ إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) و المتغير المفسر (الواردات)، إذن معامل (B_2) له معنوية اقتصادية.

2- اختبار المعلمات في دولة الكويت.

يلاحظ من خلال الجدول رقم 14 السابق ما يلي:

بالنسبة لمعامل الصادرات خارج قطاع المحروقات $(B_1 = +0.000417)$، ومعامل الواردات $(B_2 = +0.000426)$ إشارتهما موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (معدل النمو الحقيقي) والمتغيرين المفسرين (الصادرات خارج قطاع المحروقات والواردات)، إذن المعاملين (B_1) (B_2) لهما معنوية اقتصادية.

المطلب الثاني: اختبار المعلمات من الناحية الإحصائية.

سيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال معايير إحصائية التي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستيودنت T واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر F و معامل التحديد المتعدد R^2.

الفرع الأول: اختبار معنوية المعالم.

تستخدم إحصائية ستودنت T لتقييم معنوية معالم النموذج، و من ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

فرضية العدم: $H_0: \quad B_0 = B_1 = B_2 = 0$

الفرضية البديلة: $H_1: \quad B_0 \neq B_1 \neq B_2 \neq 0$

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج الأول من خلال الجدول الموالي الذي يوضح القيم المحسوبة T_{cal} للمعلمات المقدرة و القيم الجدولية T_{tab} و أدنى مستوى معنوية $Prob$ و ذلك عند مستوى معنوية 5%.

القيمة الجدولية T_{tab} نستخرجها من جدول ستودنت[1] عند نفس مستوى معنوية أي 5% و بدرجة حرية $(n-k)$ و تساوي $13-3=10$ أي: $T_{n-k}^{\alpha} = T_{10}^{0.05} = 2.2281$.

[1] تقريباً كل القيم المستخرجة من جدول ستودنت T_{tab} تكون بالتقريب تساوي 2، أي $T_{tab} \approx 2$، و عليه فإن اغلب الباحثين يتم مقارنة القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة مباشرة مع القيمة 2.

وسيتم عرض اختبار ستودنت للنموذج المقدر حسب كل دولة:

1- اختبار معنوية المعالم في دولة الإمارات العربية المتحدة.

جدول رقم 15: نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر لدولة الامارات.

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة T_{cal}*	القيم الجدولية T_{tab}	أدنى مستوى معنوية $Prob$
الثابت	B_0	2.449151	2.228	0.0343
X	B_1	2.204712	2.228	0.0520
M	B_2	3.152818	2.228	0.0103

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم 9.

بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (B_0)، نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} أي: $T_{tab} < T_{cal}$ ، و بهذا نرفض فرضية العدم H_0، أي أن B_0 له معنوية، وحيث أن أدنى مستوى معنوية $Prob$ تساوي 0.0343 ما يدل على أنه يمكن قبول الثابت في النموذج بخطأ قدره 3.43% عند مستوى معنوية 5%.

بالنسبة لمعامل الصادرات خارج قطاع المحروقات (B_1)، نلاحظ أن $T_{cal} > T_{tab}$، ولكن بفارق 0.01 فقط. و لدينا أدنى مستوى معنوية لـB_1 يساوي $Prob = 0.0510$ أكبر من 5% ولكن بنسبة قليلة جدا أيضا، و عليه نرفض فرضية العدم H_0، أي أنB_1 له معنوية، و منه يمكن القول أن: الصادرات خارج قطاع المحروقات لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في تفسير النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، و بالتالي فإن المتغير المستقل (الصادرات خارج قطاع المحروقات) يؤثر على المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي).

بالنسبة لمعامل الواردات (B_2)، نلاحظ أن: $T_{cal} > T_{tab}$ ، و لدينا أدنى مستوى معنوية لـB_2 يساوي 0.0103 أقل من 5%، و عليه نرفض فرضية العدم H_0، أي أن B_2 له معنوية، و منه يمكن القول أن الواردات لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في تفسير معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، و بالتالي فإن المتغير المستقل (الواردات) يؤثر على المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي).

* سيتم أخذ القيمة المحسوبة T_{cal} بالقيمة المطلقة في جميع المراحل الاختبارية.

2- اختبار معنوية المعالم في مملكة البحرين.

جدول رقم 16: نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر لمملكة البحرين.

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة T_{cal}	القيم الجدولية T_{tab}	أدنى مستوى معنوية $Prob$
الثابت	B_0	3.859060	2.228	0.0032
X	B_1	1.200601	2.228	0.2576
M	B_2	3.933576	2.228	0.0028

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم 10.

بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (B_0)، نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} أي: $T_{tab} < T_{cal}$ ، و بهذا نرفض فرضية العدم H_0، أي أن B_0 له معنوية، وحيث أن أدنى مستوى معنوية $Prob$ تساوي 0.0032 ما يدل على أنه يمكن قبول الثابت في النموذج بخطأ قدره 0.32% عند مستوى معنوية 5%.

بالنسبة لمعامل الصادرات خارج قطاع المحروقات (B_1)، نلاحظ أن $T_{cal} < T_{tab}$، و لدينا أدنى مستوى معنوية لـB_1 يساوي $Prob = 0.2576$ أكبر من 5%، و عليه نقبل فرضية العدم H_0، أي أنB_1 ليس له معنوية، و منه يمكن القول أن: الصادرات خارج قطاع المحروقات ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في تفسير النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، و بالتالي فإن المتغير المستقل (الصادرات خارج قطاع المحروقات) لا تؤثر على المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي).

بالنسبة لمعامل الواردات (B_2)، نلاحظ أن: $T_{cal} > T_{tab}$ ، و لدينا أدنى مستوى معنوية لـB_2 يساوي 0.0103 أقل من 5%، و عليه نرفض فرضية العدم H_0، أي أن B_2 له معنوية، و منه يمكن القول أن الواردات لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في تفسير معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، و بالتالي فإن المتغير المستقل (الواردات) يؤثر على المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي).

3- اختبار معنوية المعالم في المملكة العربية السعودية:

جدول رقم 17: نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر للمملكة العربية السعودية .

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة T_{cal}	القيم الجدولية T_{tab}	أدنى مستوى معنوية $Prob$
الثابت	B_0	0.207781	2.228	0.8396
X	B_1	2.233437	2.228	0.0496
M	B_2	2.196306	2.228	0.0528

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم 11.

بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (B_0)، نلاحظ أن: $T_{tab} > T_{cal}$ ، و بهذا نقبل فرضية العدم H_0، أي أن B_0 ليس له معنوية، حيث أن أدنى مستوى معنوية $Prob$ تساوي 0.8396 أكبر من 5%.

بالنسبة لمعامل الصادرات خارج قطاع المحروقات (B_1)، نلاحظ أن $T_{cal} > T_{tab}$، و لدينا أدنى مستوى معنوية لـB_1 يساوي $Prob = 0.0496$ أقل من 5%، و عليه نرفض فرضية العدم H_0، أي أنB_1 له معنوية، و منه يمكن القول أن: الصادرات خارج قطاع المحروقات لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في تفسير النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، و بالتالي فإن المتغير المستقل (الصادرات خارج قطاع المحروقات) تؤثر على المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي).

بالنسبة لمعامل الواردات (B_2)، نلاحظ أن: $T_{cal} < T_{tab}$ ولكن بنسبة قليلة، و لدينا أدنى مستوى معنوية لـB_2 يساوي 0.0528 أكبر من 5% ولكن بنسبة قليلة جدا، و عليه نرفض فرضية العدم H_0، أي أن B_2 له معنوية، و منه يمكن القول أن الواردات لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في تفسير معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، و بالتالي فإن المتغير المستقل (الواردات) يؤثر على المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي).

4- اختبار معنوية المعالم في سلطنة عمان:

جدول رقم 18: نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر لسلطنة عمان.

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة T_{cal}	القيم الجدولية T_{tab}	أدنى مستوى معنوية $Prob$
الثابت	B_0	2.000079	2.228	0.0734
X	B_1	2.089232	2.228	0.0632
M	B_2	0.363768	2.228	0.7236

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم 12.

بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (B_0)، نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} أقل من القيمة الجدولية T_{tab} أي: $T_{tab} > T_{cal}$ ولكن بنسبة قليلة ، و بهذا نرفض فرضية العدم H_0، أي أن B_0 له معنوية.

بالنسبة لمعامل الصادرات خارج قطاع المحروقات (B_1)، نلاحظ أن $T_{cal} < T_{tab}$، ولكن بنسبة قليلة و لدينا أدنى مستوى معنوية لـB_1 يساوي $Prob = 0.0632$ أكبر من 5% وبنسبة قليلة أيضا، و عليه نرفض فرضية العدم H_0، أي أنB_1 له معنوية، و منه يمكن القول أن: الصادرات خارج قطاع المحروقات لها معنوية إحصائية في تفسير النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، و بالتالي فإن

المتغير المستقل (الصادرات خارج قطاع المحروقات) تؤثر على المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي).

بالنسبة لمعامل الواردات (B_2)، نلاحظ أن: $T_{cal} < T_{tab}$ ، و لدينا أدنى مستوى معنوية لـB_2 يساوي 0.7236 أكبر من 5%، و عليه نقبل فرضية العدم H_0، أي أن B_2 ليس له معنوية، و منه يمكن القول أن الواردات ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في تفسير معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، و بالتالي فإن المتغير المستقل (الواردات) لا يؤثر على المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي).

5- اختبار معنوية المعالم في دولة قطر

جدول رقم 19: نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر لدولة قطر.

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة T_{cal}	القيم الجدولية T_{tab}	أدنى مستوى معنوية $Prob$
الثابت	B_0	2.164996	2.228	0.0556
X	B_1	0.800429	2.228	0.4421
M	B_2	3.708318	2.228	0.0041

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم 13.

بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (B_0)، نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} أقل من القيمة الجدولية T_{tab} أي: $T_{tab} > T_{cal}$ ولكن بنسبة قليلة فقط، و بهذا نرفض فرضية العدم H_0، أي أن B_0 له معنوية، حيث أن أدنى مستوى معنوية $Prob$ تساوي 0.0556.

بالنسبة لمعامل الصادرات خارج قطاع المحروقات (B_1)، نلاحظ أن $T_{cal} < T_{tab}$، و لدينا أدنى مستوى معنوية لـB_1 يساوي $Prob = 0.4421$ أكبر من 5%، و عليه نقبل فرضية العدم H_0، أي أنB_1 ليس له معنوية، و منه يمكن القول أن: الصادرات خارج قطاع المحروقات ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في تفسير النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، و بالتالي فإن المتغير المستقل (الصادرات خارج قطاع المحروقات) لا تؤثر على المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي).

بالنسبة لمعامل الواردات (B_2)، نلاحظ أن: $T_{cal} > T_{tab}$ ، و لدينا أدنى مستوى معنوية لـB_2 يساوي 0.0041 أقل من 5%، و عليه نرفض فرضية العدم H_0، أي أن B_2 له معنوية، و منه يمكن القول أن الواردات لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في تفسير معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، و بالتالي فإن المتغير المستقل (الواردات) يؤثر على المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي).

6- اختبار معنوية المعالم في دولة الكويت.

جدول رقم 20: نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر لدولة الكويت.

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة T_{cal}	القيم الجدولية T_{tab}	أدنى مستوى معنوية $Prob$
الثابت	B_0	1.565407	2.228	0.1486
X	B_1	2.671976	2.228	0.0234
M	B_2	2.148380	2.228	0.0572

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم 14.

بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (B_0)، نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} أي: $T_{tab} < T_{cal}$ ، و بهذا نرفض بفرضية العدم H_0، أي أن B_0 له معنوية، وحيث أن أدنى مستوى معنوية $Prob$ تساوي 0.1486.

بالنسبة لمعامل الصادرات خارج قطاع المحروقات (B_1)، نلاحظ أن $T_{cal} > T_{tab}$، و لدينا أدنى مستوى معنوية لـB_1 يساوي $Prob = 0.0234$ أقل من 5%، و عليه نرفض بفرضية العدم H_0، أي أنB_1 له معنوية، و منه يمكن القول أن: الصادرات خارج قطاع المحروقات لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في تفسير النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، و بالتالي فإن المتغير المستقل (الصادرات خارج قطاع المحروقات) تؤثر على المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي).

بالنسبة لمعامل الواردات (B_2)، نلاحظ أن: $T_{cal} < T_{tab}$ ، ولكن بنسبة قليلة و لدينا أدنى مستوى معنوية لـB_2 يساوي 0.0572 أكبر من 5% بنسبة قليلة أيضا، و عليه نرفض فرضية العدم H_0، أي أن B_2 له معنوية، و منه يمكن القول أن الواردات لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، في تفسير معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، و بالتالي فإن المتغير المستقل (الواردات) يؤثر على المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي).

الفرع الثاني: اختبار المعنوية الكلية للنموذج

سيتم استعمال معامل التحديد R^2 و اختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه انطلاقاً من الجداول السابقة وذلك حسب كل بلد.

1- معامل التحديد R^2:

أ- بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، فإن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ $R^2 = 0.510982$، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 51.09%من التغيرات التي تحدث

على معدل النمو الاقتصادي، مما يدل على أن هناك ارتباط متوسط بين معدل النمو الاقتصادي و المتغيرات المفسرة، أما الباقي فتفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج و متضمنة في حد الخطأ u_i.

ب- بالنسبة لمملكة البحرين، فإن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ $R^2 = 0.657212$، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 65.72%من التغيرات التي تحدث على معدل النمو الاقتصادي، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين معدل النمو الاقتصادي و المتغيرات المفسرة، أما الباقي فتفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج و متضمنة في حد الخطأ u_i.

ت- بالنسبة للملكة العربية السعودية، فإن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ $R^2 = 0.500790$، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 50.07%من التغيرات التي تحدث على معدل النمو الاقتصادي، مما يدل على أن هناك ارتباط متوسط بين معدل النمو الاقتصادي و المتغيرات المفسرة، أما الباقي فتفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج و متضمنة في حد الخطأ u_i.

ث- بالنسبة لسلطنة عمان، فإن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ $R^2 = 0.679398$، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 67.93%من التغيرات التي تحدث على معدل النمو الاقتصادي، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين معدل النمو الاقتصادي و المتغيرات المفسرة، أما الباقي فتفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج و متضمنة في حد الخطأ u_i.

ج- بالنسبة لدولة قطر، فإن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ $R^2 = 0.593809$، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 59.38%من التغيرات التي تحدث على معدل النمو الاقتصادي، مما يدل على أن هناك ارتباط متوسط بين معدل النمو الاقتصادي و المتغيرات المفسرة، أما الباقي فتفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج و متضمنة في حد الخطأ u_i.

ح- بالنسبة لدولة الكويت، فإن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ $R^2 = 0.515223$، حيث أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـ 51.52%من التغيرات التي تحدث على معدل النمو الاقتصادي، مما يدل على أن هناك ارتباط متوسط بين معدل النمو الاقتصادي و المتغيرات المفسرة، أما الباقي فتفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج و متضمنة في حد الخطأ u_i.

2- اختبار فيشر F:

يهدف هذا الاختبار إلى معنوية الانحدار ككل من خلال الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم: $H_0: \quad B_1 = B_2 = 0$

الفرضية البديلة: $H_1: \quad B_1 \neq B_2 \neq 0$

يتم مقارنة القيمة المحسوبة F_{cal} مع القيمة الجدولية F_{tab} حيث يتم استخراجها من جدول فيشر F ، عند مستوى معنوية 5% و درجة الحرية للبسط و المقام كما هو مبين في العلاقة التالية:

$$F_{n-k-1}^{k} = F_{13-2-1}^{2} = F_{10}^{2} = 4.1028$$

أ- بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، نلاحظ أن القيمة المحسوبة $F_{cal} = 5.224572$ أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} ، و عليه نرفض فرضية العدم و التي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ما عدا الثابت، و نقبل بالفرضية البديلة و التي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة، ومنه النموذج له معنوية.

ب- بالنسبة لمملكة البحرين، نلاحظ أن القيمة المحسوبة $F_{cal} = 9.586291$ أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} ، و عليه نرفض فرضية العدم و التي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ما عدا الثابت، و نقبل بالفرضية البديلة و التي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي إلى الصفر ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة، ومنه النموذج له معنوية.

ت- بالنسبة للمملكة العربية السعودية، نلاحظ أن القيمة المحسوبة $F_{cal} = 5.015816$ أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} ، و عليه نرفض فرضية العدم و التي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ما عدا الثابت، و نقبل بالفرضية البديلة و التي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة، ومنه النموذج له معنوية.

ث- بالنسبة لسلطنة عمان، نلاحظ أن القيمة المحسوبة $F_{cal} = 10.59566$ أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} ، و عليه نرفض فرضية العدم و التي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ما عدا الثابت، و نقبل بالفرضية البديلة و التي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير

واحد لا يساوي الصفر ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة، ومنه النموذج له معنوية.

ج- بالنسبة لدولة قطر، نلاحظ أن القيمة المحسوبة $F_{cal} = 7.309470$ أكبر من القيمة الجدولية F_{tab}، و عليه نرفض فرضية العدم و التي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ما عدا الثابت، و نقبل بالفرضية البديلة و التي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة، ومنه النموذج له معنوية.

ح- بالنسبة لدولة الكويت، نلاحظ أن القيمة المحسوبة $F_{cal} = 5.314014$ أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} ، و عليه نرفض فرضية العدم و التي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ما عدا الثابت، و نقبل بالفرضية البديلة و التي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة، ومنه النموذج له معنوية.

المبحث الرابع: إعادة تقدير النماذج بعد إزالة بعض المتغيرات وتحليل النتائج.

سيتم في هذا المبحث إعادة تقدير النماذج بإزالة متغير في كل نموذج من النماذج المدروسة للبلدان الستة، و سيتم المفاضلة بينها لاختيار النماذج الذي يعطي أفضل النتائج.

المطلب الأول: إعادة تقدير النموذج بعد إزالة الثابت.

نلاحظ أن في النموذج الخاص بكل من السعودية والكويت، القيمة المحتسبة الخاصة بالمعامل الثابت أقل من القيمة الجدولية، ولهذا سيتم إزالة الثابت، ثم إعادة تقدير النموذج.

الفرع الأول: إعادة تقدير النموذج للملكة العربية السعودية.

جدول 21: إعادة تقدير النموذج بعد إزالة الثابت للمملكة العربية السعودية.

LS // Dependent Variable is TC_r
Date: 12/01/11 Time: 22:21
Sample: 1998 2010
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	2.01E-05	7.36E-06	2.734604	0.0194
M	3.06E-05	1.06E-05	2.884937	0.0148

R-squared	0.498634	Mean dependent var	2.634769
Adjusted R-squared	0.453056	S.D. dependent var	2.046313
S.E. of regression	1.513365	Akaike info criterion	0.969309
Sum squared resid	25.19301	Schwarz criterion	1.056225
Log likelihood	-22.74671	F-statistic	10.94008
Durbin-Watson stat	1.535471	Prob(F-statistic)	0.006983

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIEWS4).

والنتائج يمكن تلخيصها فيمايلي:

$$\mathrm{TC_r} = +2.01E-05X + 3.06E-05M$$

(+2.734604)* (+2.884937)

$R^2 = 0.498634$ $N = 13$ $F = 10.94008$

$\overline{R^2} = 0.453056$ $Prob = 0.006983$

يلاحظ من خلال هذا النموذج المقدر مايلي:

أن معلمتي حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات و الواردات لها معنوية اقتصادية وهذا من خلال إشارة المقدرات، حيث ترتبط الصادرات خارج قطاع المحروقات والواردات طردياً مع معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة ، و كذا يلاحظ أن هذين المعلمتين لهما معنوية إحصائية من خلال إحصائية ستودنت لكل مقدر، حيث أن القيمة الجدولية T_{tab} أقل من القيمة المحسوبة T_{cal}، عند مستوى معنوية 5%، بحيث $T_{tab} = T_{n-k}^{\alpha} = T_{11}^{0.05} = 2.201$، إذن نرفض فرضية العدم و نقبل بالفرضية البديلة.

و من خلال إحصائية فيشر فإن القيمة المحسوبة F_{cal} و التي تساوي 10.94008 أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} التي تساوي $F_{n-k-1}^{k} = F_{13-2-1}^{2} = F_{10}^{2} = 4.1028$، و عليه نرفض فرضية العدم، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة، ومنه النموذج له معنوية.

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد R^2 تقدر ب 0.498634، حيث أن الصادرات خارج قطاع المحروقات والواردات تتحكم ب 49.86 % من التغيرات التي تحدث على معدل النمو الاقتصادي، كما أن معامل التحديد المعدل قد انخفض بعد حذف الثابت من 50.07% إلى 49.86 % .

يمكن المفاضلة بين النموذجين على أساس عدة معايير، كمعيار معامل التحديد المعدل$\overline{R^2}$ بحيث يتم المفاضلة على أساس أكبر قيمة لـ $\overline{R^2}$، و معيار **Schwarz** الذي يعبر عن الخطأ و بالتالي المفاضلة بين النموذجين تم باختيار أقل قيمة للمعيار، و الجدول التالي يبين أفضل نموذج.

جدول رقم 22: المفاضلة بين النموذجين للمملكة العربية السعودية.

النماذج	معيار Schwarz	معيار$\overline{R^2}$
النموذج الأول	1.24	%40.09
النموذج الثاني	1.05	%45.30

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على الجدول رقم 11 و 21.

من خلال المقارنة يظهر أن النموذج الخطي الأفضل هو النموذج الثاني لأنه عند المستويات الأقل للمعيار Schwarz، و بالتالي عند أقل مستوى للأخطاء، كذلك معامل التحديد المعدل$\overline{R^2}$ للنموذج الثاني أكبر من معامل التحديد المعدل للنموذج الأول، إضافة إلى ذلك يلاحظ أن في النموذج الثاني كل من إحصائية فيشر و إحصائية ستودنت أكبر من النموذج الأول

الفرع الثاني: إعادة تقدير النموذج لدولة الكويت.

جدول 23: تقدير النموذج بعد إزالة الثابت لدولة الكويت.

LS // Dependent Variable is TC_r
Date: 12/03/11 Time: 14:39
Sample: 1998 2010
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	0.000257	0.000125	2.048702	0.0651
M	0.000198	0.000143	1.383117	0.1941

R-squared	0.396428	Mean dependent var	4.755077
Adjusted R-squared	0.341558	S.D. dependent var	5.589264
S.E. of regression	4.535377	Akaike info criterion	3.164455
Sum squared resid	226.2661	Schwarz criterion	3.251370
Log likelihood	-37.01516	F-statistic	7.224837
Durbin-Watson stat	1.916029	Prob(F-statistic)	0.021108

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIEWS4).

والنتائج يمكن تلخيصها فيمايلي:

$$\mathrm{TC_r} = +0.000257X + 0.000198M$$

$$(+2.048702)^* \qquad (+1.383117)$$

$$R^2 = 0.396428 \qquad N = 13 \qquad F = 7.224837$$

$$\overline{R^2} = 0.341558 \qquad Prob = 0.021108$$

*: هي قيم إحصائية لـ T؛

يلاحظ من خلال هذا النموذج المقدر مايلي:

أن معلمتي حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات و الواردات لها معنوية اقتصادية وهذا من خلال إشارة المقدرات، حيث ترتبط الصادرات خارج قطاع المحروقات والواردات طردياً مع معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة ، كما أن هذين المعلمتين ليس لهما معنوية إحصائية من خلال إحصائية ستودنت لكل مقدر، حيث أن القيمة الجدولية T_{tab} أكبر من القيمة المحسوبة T_{cal}، عند مستوى معنوية 5%، بحيث $T_{tab} = T_{n-k}^{\alpha} = T_{11}^{0.05} = 2.201$، إذن نقبل فرضية العدم.

و من خلال إحصائية فيشر فإن القيمة المحسوبة F_{cal} و التي تساوي 7.224837 أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} التي تساوي $F_{n-k-1}^{k} = F_{13-2-1}^{2} = F_{10}^{2} = 4.1028$، و عليه نرفض فرضية العدم، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة، ومنه النموذج له معنوية.

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد R^2 تقدر بـ 0.396428، حيث أن الصادرات خارج قطاع المحروقات والواردات تتحكم ب 39.64 % من التغيرات التي تحدث على معدل النمو الاقتصادي، كما نلاحظ أن معامل التحديد المعدل قد انخفض بعد حذف الثابت من 51.52% إلى 39.64%.

يمكننا المفاضلة بين النموذجين على أساس عدة معايير، كمعيار معامل التحديد المعدل$\overline{R^2}$ بحيث يتم المفاضلة على أساس أكبر قيمة لـ $\overline{R^2}$، و معيار Schwarz الذي يعبر عن الخطأ و بالتالي المفاضلة بين النموذجين تم باختيار أقل قيمة للمعيار، و الجدول التالي يبين أفضل نموذج.

جدول رقم 24: المفاضلة بين النموذجين لدولة الكويت.

النماذج	معيار Schwarz	معيار$\overline{R^2}$
النموذج الأول	3.22	%41.82
النموذج الثاني	3.25	%34.15

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على الجدول رقم 14 و 23.

من خلال المقارنة يظهر أن النموذج الخطي الأفضل هو النموذج الأول و ذلك لأنه عند المستويات الأقل للمعيار **Schwarz**، و بالتالي عند أقل مستوى للأخطاء، كذلك معامل التحديد المعدل$\overline{R^2}$ للنموذج الأول أكبر من معامل التحديد المعدل للنموذج الثاني، إضافة إلى ذلك يلاحظ أن في النموذج الأول كل من إحصائية فيشر و إحصائية ستودنت أكبر من النموذج الثاني.

المطلب الثاني: إعادة تقدير النموذج بعد إزالة معامل الصادرات ومعامل الواردات.

يلاحظ من خلال النموذج الخاص بكل من البحرين وقطر أن القيمة المحسوبة لمعامل الصادرات خارج قطاع المحروقات أقل من القيمة الجدولية، ولهذا سيتم إزالته، ثم يتم إعادة تقدير النموذج.

كما أن في النموذج الخاص بسلطنة عمان القيمة المحسوبة لمعامل الواردات، أقل من القيمة الجدولية، ولهذا سيتم إزالته، ثم القيام بإعادة تقدير النموذج.

الفرع الأول: إعادة تقدير النموذج لمملكة البحرين.

جدول رقم 25: تقدير النموذج بعد إزالة معامل الصادرات لمملكة البحرين.

LS // Dependent Variable is TC_r
Date: 12/03/11 Time: 14:06
Sample: 1998 2010
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.515261	0.591071	5.947277	0.0001
M	0.000513	0.000124	4.128804	0.0017

R-squared	0.607802	Mean dependent var	5.674846
Adjusted R-squared	0.572147	S.D. dependent var	1.517404
S.E. of regression	0.992541	Akaike info criterion	0.125664
Sum squared resid	10.83651	Schwarz criterion	0.212579
Log likelihood	-17.26302	F-statistic	17.04703
Durbin-Watson stat	2.216501	Prob(F-statistic)	0.001676

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIEWS4).

والنتائج يمكن تلخيصها فيمايلي:

$$TC_r = +3.515261 + 0.000513M$$

$$(5.947277)^* \qquad (+4.128804)$$

$$R^2 = 0.607802 \qquad N = 13 \qquad F = 17.04703$$

$$\overline{R^2} = 0.572147 \qquad Prob = 0.001676$$

*: هي قيم إحصائية لـ T؛

يلاحظ من خلال هذا النموذج المقدر مايلي:

أن الثابت ومعامل الواردات لها معنوية اقتصادية وهذا من خلال إشارة المقدرات، حيث ترتبط الواردات طردياً مع معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة ، وأن هذين المعلمتين لهما معنوية إحصائية من خلال إحصائية ستودنت لكل مقدر، حيث أن القيمة الجدولية T_{tab} أكبر من القيمة

المحسوبة T_{cal}، عند مستوى معنوية 5%، بحيث $T_{tab} = T_{n-k}^{\alpha} = T_{11}^{0.05} = 2.201$، إذن نرفض فرضية العدم، ونقبل بالفرضية البديلة.

و من خلال إحصائية فيشر فإن القيمة المحسوبة F_{cal} و التي تساوي 17.04703 أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} التي تساوي $F_{n-k-1}^{k} = F_{13-1-1}^{1} = F_{11}^{1} = 4.8443$، و عليه نرفض فرضية العدم، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة، ومنه النموذج له معنوية.

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد R^2 تقدر بـ 0.6078، حيث أن الواردات تتحكم بـ 60.78 % من التغيرات التي تحدث على معدل النمو الاقتصادي، كما أن معامل التحديد المعدل قد انخفض بعد حذف معامل الصادرات من 65.72% إلى 60.78%.

يمكن المفاضلة بين النموذجين على أساس عدة معايير، كمعيار معامل التحديد المعدل$\overline{R^2}$ بحيث يتم المفاضلة على أساس أكبر قيمة لـ $\overline{R^2}$، و معيار Schwarz الذي يعبر عن الخطأ و بالتالي المفاضلة بين النموذجين تم باختيار أقل قيمة للمعيار، و الجدول التالي يبين أفضل نموذج.

جدول رقم 26: المفاضلة بين النموذجين لمملكة البحرين.

النماذج	معيارSchwarz	معيار$\overline{R^2}$
النموذج الأول	0.27	*%58.86*
النموذج الثاني	0.21	*%57.21*

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على الجدول رقم 10و 25.

من خلال المقارنة يظهر أن النموذج الخطي الأفضل هو النموذج الأول و ذلك لأنه عند المستويات الأقل للمعيار **Schwarz**، و بالتالي عند أقل مستوى للأخطاء، كذلك معامل التحديد المعدل$\overline{R^2}$ للنموذج الأول أكبر معامل التحديد المعدل للنموذج الثاني، إضافة إلى ذلك يلاحظ أن في النموذج الأول كل من إحصائية فيشر و إحصائية ستودنت أكبر من النموذج الثاني.

الفرع الثاني: إعادة تقدير النموذج لدولة قطر.

جدول رقم 27: إعادة تقدير النموذج بعد إزالة معامل الصادرات لدولة قطر.

LS // Dependent Variable is TC_r
Date: 12/03/11 Time: 16:59
Sample: 1998 2010
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.219316	2.025763	2.576470	0.0258
M	0.000650	0.000171	3.801810	0.0029

R-squared	0.567844	Mean dependent var	10.72385
Adjusted R-squared	0.528557	S.D. dependent var	7.439988
S.E. of regression	5.108424	Akaike info criterion	3.402420
Sum squared resid	287.0559	Schwarz criterion	3.489335
Log likelihood	-38.56193	F-statistic	14.45376
Durbin-Watson stat	1.576892	Prob(F-statistic)	0.002934

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIEWS4).

والنتائج يمكن تلخيصها فيمايلي:

$$TC_r = +5.219316 + 0.000650M$$

$$(2.576470)^* \qquad (+3.801810)$$

$R^2 = 0.567844$ $\qquad N = 13$ $\qquad F = 14.45376$

$\overline{R^2} = 0.528557$ $\qquad Prob = 0.002934$

*: هي قيم إحصائية لـ T؛

يلاحظ من خلال هذا النموذج المقدر مايلي:

أن الثابت ومعامل الواردات لهما معنوية اقتصادية وهذا من خلال إشارة المقدرات، حيث ترتبط الواردات طردياً مع معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة ، و كذا يلاحظ أن هذين المعلمتين لهما معنوية إحصائية من خلال إحصائية ستودنت لكل مقدر، حيث أن القيمة الجدولية T_{tab} أكبر من القيمة المحسوبة T_{cal}، عند مستوى معنوية 5%، بحيث $T_{tab} = T_{n-k}^{a} = T_{11}^{0.05} = 2.201$، إذن سنرفض فرضية العدم، ونقبل بالفرضية البديلة.

و من خلال إحصائية فيشر فإن القيمة المحسوبة: F_{cal} و التي تساوي ***14.45376*** أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} التي تساوي $4.8443 = F_{11}^{1} = F_{13-1-1}^{1} = F_{n-k-1}^{k}$، و عليه سنرفض فرضية العدم، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة، إذن النموذج ككل له معنوية.

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد R^2 تقدر بـ ***0.567844***، حيث أن الواردات تتحكم ب ***56.78 %*** من التغيرات التي تحدث على معدل النمو الاقتصادي، كما نلاحظ أن معامل التحديد المعدل قد انخفض بعد حذف معامل الصادرات من ***59.38%*** إلى ***56.78%***.

يمكننا المفاضلة بين النموذجين على أساس عدة معايير، كمعيار معامل التحديد المعدل$\overline{R^2}$ بحيث يتم المفاضلة على أساس أكبر قيمة لـ $\overline{R^2}$، و معيار Schwarz الذي يعبر عن الخطأ و بالتالي المفاضلة بين النموذجين تم باختيار أقل قيمة للمعيار و الجدول التالي يبين أفضل نموذج.

جدول رقم 28: المفاضلة بين النموذجين لدولة قطر.

النماذج	معيارSchwarz	معيار$\overline{R^2}$
النموذج الأول	3.62	*%51.25*
النموذج الثاني	3.48	*%52.85*

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على الجدول رقم 10 و 24.

من خلال المقارنة يظهر أن النموذج الخطي الأفضل هو النموذج الثاني و ذلك لأنه عند المستويات الأقل للمعيار **Schwarz**، و بالتالي عند أقل مستوي للأخطاء، كذلك معامل التحديد المعدل$\overline{R^2}$ للنموذج الثاني أكبر معامل التحديد المعدل للنموذج الأول، إضافة إلى ذلك يلاحظ أن في النموذج الثاني كل من إحصائية فيشر و إحصائية ستودنت أكبر من النموذج الأول.

الفرع الثالث: إعادة تقدير النموذج لسلطنة عمان.

جدول رقم 29: إعادة تقدير النموذج بعد إزالة معامل الواردات لسلطنة عمان.

LS // Dependent Variable is TC_r
Date: 12/03/11 Time: 18:14
Sample: 1998 2010
Included observations: 13

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.897692	0.891079	2.129656	0.0566
X	0.001111	0.000232	4.781460	0.0006

R-squared	0.675156	Mean dependent var	5.535846
Adjusted R-squared	0.645624	S.D. dependent var	2.808870
S.E. of regression	1.672105	Akaike info criterion	1.168805
Sum squared resid	30.75530	Schwarz criterion	1.255720
Log likelihood	-24.04343	F-statistic	22.86236
Durbin-Watson stat	1.923770	Prob(F-statistic)	0.000570

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIEWS4).

والنتائج يمكن تلخيصها فيمايلي:

$$TC_r = +1.897692 + 0.001111X$$

$$(2.129656)^* \qquad (+4.781460)$$

$R^2 = 0.675156$ $\qquad N = 13$ $\qquad F = 22.86236$

$\overline{R^2} = 0.645624$ $\qquad Prob = 0.000570$

*: هي قيم إحصائية لـ T؛

يلاحظ من خلال هذا النموذج المقدر مايلي:

يلاحظ أن الثابت ومعامل الصادرات خارج قطاع المحروقات لهما معنوية اقتصادية وهذا من خلال إشارة المقدرات، حيث ترتبط الصادرات خارج قطاع المحروقات طردياً مع معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة ، و كذا يلاحظ أن هذين المعلمتين لهما معنوية إحصائية من خلال إحصائية ستودنت لكل مقدر، حيث أن القيمة الجدولية T_{tab} أكبر من القيمة المحسوبة T_{cal}، عند مستوى معنوية 5%، بحيث $T_{tab} = T^a_{n-k} = T^{0.05}_{11} = 2.201$، إذن نرفض فرضية العدم، ونقبل بالفرضية البديلة.

و من خلال إحصائية فيشر فإن القيمة المحتسبة F_{cal} و التي تساوي *22.86236* أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} التي تساوي $F_{n-k-1}^{a} = F_{13-1-1}^{1} = F_{11}^{1} = 4.8443$، و عليه سنرفض فرضية العدم، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع و المتغيرات المفسرة، إذن النموذج ككل له معنوية.

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد R^2 تقدر ب *0.675156*، حيث أن الصادرات تتحكم ب *67.51%* من التغيرات التي تحدث على معدل النمو الاقتصادي، كما نلاحظ أن معامل التحديد المعدل قد ارتفع بعد حذف معامل الواردات من *61.52%* إلى *64.56%*.

يمكننا المفاضلة بين النموذجين على أساس عدة معايير، كمعيار معامل التحديد المعدل$\overline{R^2}$ بحيث يتم المفاضلة على أساس أكبر قيمة لـ $\overline{R^2}$، و معيار Schwarz الذي يعبر عن الخطأ و بالتالي المفاضلة بين النموذجين تم باختيار أقل قيمة للمعيار، و الجدول التالي يبين أفضل نموذج.

جدول رقم 30: المفاضلة بين النموذجين لسلطنة عمان.

النماذج	معيار Schwarz	معيار $\overline{R^2}$
النموذج الأول	1.43	*%61.52*
النموذج الثاني	1.25	*%64.56*

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على الجدول رقم 12 و 29.

من خلال المقارنة يظهر أن النموذج الخطي الأفضل هو النموذج الثاني و ذلك لأنه عند المستويات الأقل للمعيار **Schwarz**، و بالتالي عند أقل مستوي للأخطاء، كذلك معامل التحديد المعدل$\overline{R^2}$ للنموذج الثاني أكبر معامل التحديد المعدل للنموذج الأول، إضافة إلى ذلك يلاحظ أن في النموذج الثاني كل من إحصائية فيشر و إحصائية ستودنت أكبر من النموذج الأول.

المطلب الثالث: تحليل النتائج المتوصل إليها.

سيتم تحليل النتائج المتوصل إليها انطلاقا من الدراسة الاقتصادية والإحصائية وذلك حسب كل دولة.

الفرع الأول: تحليل النتائج لكل من " الإمارات العربية المتحدة" و"البحرين".

أ- بالنسبة للإمارات العربية المتحدة.

لقد تم من خلال الدراسة الاقتصادية و الإحصائية تقدير النموذج القياسي لمعدل النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1998-2010، و المتمثل في المعادلة الانحدارية التالية:

$$TC_r = +3.963084 - 0.000461X + 8.35E - 05M$$

على ضوء هذا النموذج سيتم تحليل محتواه انطلاقاً من المعالم المقدرة و فيما يلي أهم النتائج المتحصل عليها:

خلال الفترة 1998-2010 كانت أهم العوامل الأكثر تأثيراً على معدل النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة، الصادرات خارج قطاع المحروقات بمعامل *0.000461*، و الواردات بمعامل *0.00000835*، وهذا يعني أن أي زيادة في الصادرات خارج قطاع المحروقات بمقدار 1 مليون دولار سوف يؤدي إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي بنسبة *0.00000201*%، و أي زيادة في الواردات بمقدار 1 مليون دولار سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة *0.00000835*%.

ب- بالنسبة لمملكة البحرين.

لقد تم من خلال الدراسة الاقتصادية و الإحصائية تقدير أفضل نموذج قياسي لمعدل النمو الاقتصادي في البحرين خلال الفترة 1998-2010، و المتمثل في المعادلة الانحدارية التالية:

$$TC_r = +4.856378 - 0.000710X + 0.000645M$$

على ضوء هذا النموذج سيتم تحليل محتواه انطلاقاً من المعالم المقدرة و فيما يلي أهم النتائج المتحصل عليها:

خلال الفترة 1998-2010 كانت أهم العوامل الأكثر تأثيراً على معدل النمو الاقتصادي في البحرين هي الصادرات خارج قطاع المحروقات بمعامل *0.000710*، و الواردات بمعامل

0.000645 ، و هذا يعني أن أي زيادة في الصادرات خارج قطاع المحروقات بمقدار 1 مليون دولار سوف يؤدي إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي بنسبة *0.000710%*، و أي زيادة في الواردات بمقدار1 مليون دولار سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة *0.000645%*.

الفرع الثاني: تحليل النتائج لكل من "السعودية" و "سلطنة عمان".

أ- بالنسبة للمملكة العربية السعودية.

لقد تم من خلال الدراسة الاقتصادية و الإحصائية تقدير أفضل نموذج قياسي لمعدل النمو الاقتصادي في السعودية خلال الفترة 1998-2010، و المتمثل في المعادلة الانحدارية التالية:

$$TC_r = +2.01E-05X + 3.06-05M$$

على ضوء هذا النموذج سيتم تحليل محتواه انطلاقاً من المعالم المقدرة و فيما يلي أهم النتائج المتحصل عليها:

خلال الفترة 1998-2010 كانت أهم العوامل الأكثر تأثيراً على معدل النمو الاقتصادي في السعودية هي الصادرات خارج قطاع المحروقات بمعامل *0.00000201*، و الواردات بمعامل *0.00000306* ، و يعني أن أي زيادة في الصادرات خارج قطاع المحروقات بمقدار 1 مليون دولار سوف يؤدي إلى ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي بنسبة *0.00000201%*، و أي زيادة في الواردات بمقدار1 مليون دولار سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة *0.00000306%*.

ب- بالنسبة لسلطنة عمان.

لقد تم، من خلال الدراسة الاقتصادية و الإحصائية، تقدير أفضل نموذج قياسي لمعدل النمو الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1998-2010، و المتمثل في المعادلة الانحدارية التالية:

$$TC_r = +1.897692 + 0.001111X$$

على ضوء هذا النموذج سيتم تحليل محتواه انطلاقاً من المعالم المقدرة و فيما يلي أهم النتائج المتحصل عليها:

خلال الفترة 1998-2010 كانت أهم العوامل الأكثر تأثيراً على معدل النمو الاقتصادي في سلطنة عمان هي الصادرات خارج قطاع المحروقات بمعامل *0.001111*، و يعني أن أي زيادة في

الصادرات خارج قطاع المحروقات بمقدار 1 مليون دولار سوف يؤدي إلى ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي بنسبة *0.001111*%.

الفرع الثالث: تحليل النتائج لكل من "قطر" و"الكويت".

أ- بالنسبة لدولة قطر.

لقد تم، من خلال الدراسة الاقتصادية و الإحصائية، من تقدير أفضل نموذج قياسي لمعدل النمو الاقتصادي في قطر خلال الفترة 1998-2010، و المتمثل في المعادلة الانحدارية التالية:

$$TC_r = +5.219316 + 0.000650M$$

على ضوء هذا النموذج سيتم تحليل محتواه انطلاقاً من المعالم المقدرة و فيما يلي أهم النتائج المتحصل عليها:

خلال الفترة 1998-2010 كانت أهم العوامل الأكثر تأثيراً على معدل النمو الاقتصادي في قطر هي الواردات بمعامل *0.000650* ، و يعني أن أي زيادة في الواردات بمقدار 1 مليون دولار سوف يؤدي إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي بنسبة *0.000650*%

ب- بالنسبة لدولة الكويت.

لقد تم، من خلال الدراسة الاقتصادية و الإحصائية، تقدير أفضل نموذج قياسي لمعدل النمو الاقتصادي في البحرين خلال الفترة 1998-2010، و المتمثل في المعادلة الانحدارية التالية:

$$TC_r = -5.202696 + 0.000417X + 0.000426M$$

على ضوء هذا النموذج سيتم تحليل محتواه انطلاقاً من المعالم المقدرة و فيما يلي أهم النتائج المتحصل عليها:

خلال الفترة 1998-2010 كانت أهم العوامل الأكثر تأثيراً على معدل النمو الاقتصادي في الكويت هي الصادرات خارج قطاع المحروقات بمعامل *0.000417*، و الواردات بمعامل *0.000426* ، و يعني أن أي زيادة في الصادرات خارج قطاع المحروقات بمقدار 1 مليون دولار سوف يؤدي إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي بنسبة *0.000417*%، و أي زيادة في الواردات بمقدار1 مليون دولار سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة *0.000426*%.

خلاصة:

إن أفضل طريقة لدراسة علاقة المتغيرات الاقتصادية فيما بينها هي الدراسة القياسية، بحيث تعطينا النتائج بوضوح اعتمادا على البيانات الواقعية. وبما أن الدراسات النظرية لم تتوصل إلى نتيجة قطعية للعلاقة بين تحرير التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، واختلاف الآراء في تحديد طبيعتها، كان من الواجب فحص هذه العلاقة قياسيا.

ومنه تم من خلال هذا الفصل، القيام بدراسة قياسية لأثر تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1998-2010، حيث تم تحديد متغيرات النموذج القياسي و جمع بيانات المتغيرات المستخدمة من مصادر مختلفة، بعد ذلك تم بناء النماذج القياسية ، ومعالجة هذه النماذج باستخدام معايير اقتصادية و إحصائية، ثم إعادة تقديرها بعد إزالة بعض المتغيرات، وأخيرا تحليل النتائج المتوصل إليها.

من خلال هذه الدراسة، و بإتباع الخطوات السابقة الذكر، فقد تم الوصول إلى أن معدل النمو الاقتصادي يتأثر بانفتاح التجارة في كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت، حيث أن زيادة الواردات في كل دولة من هذه الدول، أدى إلى زيادة معدل النمو الحقيقي، وكذلك بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث أن زيادة الصادرات أدى إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في كل من السعودية والكويت وسلطنة عمان وقطر.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تتفاوت أهمية التجارة، ومن ثم علاقتها بالنمو، حسب نظريات التجارة الخارجية. ففي الوقت الذي تنظر فيه النظرية التقليدية الحديثة لأهمية التجارة في بلد معين على أنه يتحدد بالمزايا النسبية (هبات العوامل)، وما يترتب عن ذلك من تأثيرات لكمية العوامل المتاحة على أسعارها المحلية والدولية، مع عدم إمكانية النقل التقني، ومحدودية الموارد وسيادة المنافسة التامة، ينظر للتجارة من وجهة نظر النظريات الحديثة على أنها تعمل في ظل منافسة احتكارية، و إمكانية للنقل التقني، وإمكانية خلق موارد جديدة من خلال الطبيعة الديناميكية للمزايا النسبية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه في الوقت الذي يحكم قانون ثبات الغلة مع الحجم النظرية التقليدية الحديثة، يسود قانون تزايد الغلة في الحجم في ظل نظريات التجارة الحديثة.

أما فيما يخص علاقة التجارة بالنمو فقد تفاوتت وجهات النظر، ففي النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، فإن تحرير التجارة يؤثر بطريقة غير مباشرة على النمو الإقتصادي، بإعتبارهم أن بيئة الحرية هي التي تتحقق فيها إفتراضاتهم. فكل سياسة تزيد من فعالية الإقتصاد من بينها تحرير التجارة قد تؤدي إلى نمو سريع، وزيادة الدخول تترجم بزيادة الإدخار والإستثمار. أما في النظريات الحديثة للنمو الإقتصادي، فإن تحرير التجارة يُنَشِط التقدم التكنولوجي والنمو الإقتصادي في بعض الدول ويُؤخره في دول أخرى. فإذا كانت بعض الدراسات النظرية تشجع الحماية تحت بعض الظروف، لا يوجد منها من شجع سياسة الحماية كإستراتيجية للنمو والتنمية في المدى الطويل. فالحماية تعتبر كإستراتيجية في المدى القصير من أجل تحضير الإقتصاد لفتح أسواقه وعلى الإنفتاح التجاري. والدراسات الأخرى التي تشجع الإنفتاح لم تنجح في حسم الموضوع بأن تحرير التجارة يساهم في النمو الإقتصادي، ولم تستطع أن تقدم بطريقة أكيدة أن التحرير هو محرك للنمو، وعموما لم تُثبت أن تحرير التجارة له أثر إيجابي على النمو الإقتصادي لجميع الدول. إذن النتائج المتوصل إليها من الدراسات النظرية حول تأثير تحرير التجارة على النمو الإقتصادي هي بعيدة أن تمثل الاتفاق على رأي واحد صريح وأكيد، كما أن هناك إختلافات في التحليل.

إن تجارب عدد من الدول أكدت أن التحرير ليس هو النموذج المثالي في كل الحالات ولكل الدول، فإذا كانت الدول المتقدمة حققت نموا مزدهرا عن طريق التبادل الحر، فإن هذا يختلف في الدول النامية، لاختلاف الخصوصيات الاقتصادية والسياسية والجغرافية والاجتماعية. وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من بين الدول النامية التي اتجهت إلى خيار التحرير، ولمعرفة ما إذا كان هذا التحرير يؤثر على النمو الاقتصادي في هذه الدول أم لا، كان من الضروري إجراء دراسة قياسية لفحص هذه العلاقة، باعتبار أن الاقتصاد القياسي هو أداة مهمة في التحليل، حيث شملت الدراسة الفترة الممتدة من 1998

إلى 2010، وقد تم التوصل إلى أن هناك أثر إيجابي لتحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال هذه الفترة.

نتائج البحث:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن تحرير التجارة ليس هو المحدد الوحيد للنمو الاقتصادي، إذ تؤثر فيه عدة عوامل، كما أن آثار التحرير تختلف بين الدول المتقدمة والدول النامية لأن لكل مجموعة خصوصياتها الاقتصادية؛
- ازدياد دور الدول النامية في الاقتصاد العالمي سواء من حيث الصادرات أو الواردات، ولكن رغم ذلك تبقى سيطرة الدول المتقدمة على الاقتصاد العالمي رغم اقتحام بعض حصص السوق العالمي من قبل الدول النامية وارتفاع معدل نموها في كل من الصادرات والواردات؛
- تعزيز الصادرات كجزء من السياسة التجارية، يجب أن ينظر إلية كوسيلة لتمويل الواردات وليس كهدف ؛
- منافع الانفتاح تتركز أساسا في جانب الواردات في: القدرة على استيراد الأفكار والسلع الاستثمارية والمدخلات الوسيطة من الدول المتقدمة، التي من شأنها تحفيز النمو. إلا أنه للتمكن من هذا الانفتاح لا بد من توفر شروط داخلية منها:
  - خلق بيئة مناسبة تقود إلى استثمار خاص منتج (استراتيجية واضحة للاستثمار)؛
  - خلق مؤسسات ملائمة خاصة في مجال إدارة الأزمات،
  - ضمان قانوني للحريات المدنية والسياسية؛
  - المشاركة الاجتماعية ، والتأمين الاجتماعي.

وذلك حتى تتمكن البلدان النامية من تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي تتمكن من التكيف مع الصدمات الخارجية. وفي ظل غياب مثل هذه الشروط وغيرها، فإن سياسة الانفتاح لن تتمكن من تحقيق منجزات مهمة، وستحقق في أسوأ الحالات: عدم استقرار، وتوسيع في فجوة توزيع الدخول، ونزاعات اجتماعية.

الاقتراحات:

تجنب "المرض الهولندي" بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، وهو مجموعة من الآثار الاقتصادية الكلية السلبية التي تنشأ من حدوث زيادة كبيرة في الإنفاق الممول بإيرادات النفط والغاز. فإذا

كان هذا الإنفاق موجها إلى سلع منتجة محليا، يمكن أن ترتفع الأسعار المحلية، وترتفع قيمة سعر الصرف، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تحول رأس المال والعمالة إلى إنتاج سلع غير تجارية وإلى تآكل القدرة التنافسية للاقتصاد غير النفطي؛

التعامل مع التقلب الشديد للإيرادات الذي قد يؤدي إلى الهدر ودورات الانتعاش والكساد والإقتراض المفرط، حيث أن استخدام إيرادات الموارد يؤدي إلى نضوب أصل غير مالي غير متجدد. وهكذا، في حالة عدم ادخار إيرادات الموارد أو تخصيصها لإنتاج أوحيازة رأس مال إنتاجي آخر، فإن استخدامها سيقلل من صافي ثروة الحكومة المرصودة للأجيال القادمة؛

رغم ما تم من محاولة للربط بين تحرير التجارة الدولية والنمو الاقتصادي في" *دول مجلس التعاون الخليجي*" عن طريق الدراسة القياسية، تبقى هذه الدراسة محدودة، وهذا لعدم التطرق إلى عينة كبيرة من الدول النامية، بالإضافة إلى عدم دمج متغيرات أخرى في هذه الدراسة التي يمكن أن تكون لها علاقة مع النمو الاقتصادي، كالانفتاح المالي والصادرات داخل قطاع المحروقات وغيرها. لهذا نأمل أن يكون هناك توسع في هذا الموضوع، بإدخال مختلف المتغيرات التي لم يتم إدخالها في هذه الدراسة، والمتمثلة في تأثير حجم السوق و رأس المال البشري و الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول النامية.

المراجع

I. الكتب باللغة العربية:

1- أحمد عبد الخالق وأحمد بديع بليح، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الدار الجامعية، القاهرة، 2003 .

2- إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.

3- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

4- الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2008.

5- بربرة انجهام، ترجمة: حاتم حميد محسن، الاقتصاد والتنمية، دار كيوان، الطبعة الأولى، دمشق، 2010.

6- جمال الجويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، 2006.

7- حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة، الأردن، 2002.

8- حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2000.

9- خالد محمد السواعي، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

10- روبرت صولو،، ترجمة ليلى عبود، مراجعة محمد دويدار، نظرية النمو، الطبعة الثانية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2003.

11- رشاد العصار وآخرون،التجارة الخارجية، دار المسيرة، الأردن، 2000.

12- روبرت بارو، ترجمة: نادر إدريس التل، محددات النمو الاقتصادي، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

13- زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الدولية، نماذج نظرية وتمارين، دار الأديب للنشر والتوزيع، وهران، الطبعة الأولى، 2006.

14- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي "العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال، اتفاقات التجارة العالمية" الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004.

15- سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.

16- سهير حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق، عمان، 2007.

17- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

18- عاطف السيد، الجات والعالم الثالث، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002

19- عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

20- عبد الرحمن يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

21- عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

22- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، 2002.

23- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات- دار المسيرة، الطبعة الثانية، 2010.

24- فريدريك م. شرر، تعريب على أبو عميشة، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2001.

25- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2006.

26- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل، عمان، الطبعة الأولى، 2007.

27- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2010

28- محمد حسن دخيل، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2009.

29- محمد خالد السواعي، التجارة والتنمية، دار المنهاج، عمان، الطبعة الأولى،2006.

30- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع،الأردن، الطبعة الأولى 2010.

31- محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، القاهرة، 2004.

32- محمد عبد العزيز، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية المصرية، الإسكندرية، 2000.

33- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية " دراسات نظرية وتطبيقية"، الإسكندرية، 2005.

34- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية " مفهومها نظرياتها سياساتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

35- ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.

36- نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2008.

37- هجير عدنان أمين زكي، الاقتصاد الدولي، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

II. الكتب باللغة الأجنبية:

1- **Abdeljabbar BSAIS**, Modèle de croissance exogène, Centre de Publication Universitaire, Tunis,2007.

2- **Baldwin Richard**, The growth Effect of 1992, Economic Policy N°9, Great Britain, oct:1989.

3- **Barro Robert J, Sala-I-Martin Xavier**, La croissance Economique, traduit par Fabrice Mazrolle, Paris, Ediscience International, 1996.

4- **Bernard Guillochon, Annie Kawecki**, Economie internationale « commerce et macroéconomie »,4édition, DUNOD, Paris 2003.

5- **Charles I. Jones**, Traduction de la première édition américaine par Fabrice Mazerolle, Théorie de la croissance endogène, Paris, De Boeck Université, 2000.

6- **Christian Aubin ,Philippe Norel**, Economie internationale, Faits, théories et politiques, Paris, édition du Seuil,2000.

7- **Dominick Salvatore**, Economie internationale, , De Boeck Université, Belgique,2008

8- **Jacque Brasseul**, Introduction à l'économie du développement, Paris, Armond Colin édition, 1993.

9- **Jean Arrous**, Les théories de la croissance, éditions du Seuil, Paris, 1999.

10- **Gilbert Abraham –Frois**, Dynamique économique, édition Dalloz, 7 édition 1991.

11- **Jean – louis Mucchielli**, Principes d'économie Internationale, Ed.Economica, Paris, 1985.

12- **Messerlin Patrick .A**, Commerce international, Paris, Presses Universitaires de France,1998.

13- **Michel Rainelli**, Le commerce international, 9ème édition , Editions la Découverte, Paris,2003.

14- **Paul R.Krugman, Maurice Obstfeld,** Economie internationale, PEARSON Education , 7ème édition ,2006 .

III. المذكرات والأطروحات:

1- حمزة مرادسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر- رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2009-2010.

2- صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2005-2006.

IV. البحوث والمقالات باللغة العربية:

1- أحمد الكوار، إستراتيجية النمو غير المتوازن، المعهد العربي للكويت.

2- أحمد الكوار، أهم تطورات نظرية التجارة الدولية، المعهد العربي للكويت. .

3- أحمد طلفاح، الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة: تجارب بعض الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط.

4- أحمد طلفاح، مفاوضات برنامج عمل الدوحة: الصحة العامة وحقوق الملكية الفكرية، المعهد العربي للكويت.

5- أحمد طلفاح، تأثير منظمة التجارة العالمية على الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط.

6- عابد بن عابد العبدلي، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية- دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، عدد 27، 2005.

7- عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي نظريات النمو والتنمية الاقتصادية.

8- عيسى محمد الغزالي، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 73، ماي 2008.

9- علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر 2001.

10- محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، النمو الاقتصادي من أجل التنمية الاقتصادية وعلاج مشاكل البطالة والفقر، الحوار المتمدن، العدد 2371، 2008.

11- محمد صفوت قابل، آثار تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في مجال تجارة السلع، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

12- محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

13- نورة العجلان، أبعاد ومؤشرات التنمية.

V. البحوث والمقالات باللغة الأجنبية:

1- AMADOU Akilou, "Libéralisation commerciale et croissance économique dans les pays de l'Union Economique et Monétaire Ouest Africaine", Journée Scientifique de Paris (6 et 7 Septembre 2006).

2- Christophe Gouel, Nina Kousnetzoff et Hassan Salman, Commerce international et transport : tendance du passé et prospective 2020, CEPII, n° 8, decembre2008.

3- Jean Pierre Cling, Commerce, croissance, pauvreté et inégalités dans les PED : une revue de littérature, DT/2006-07.

4- M. Steve Huppé, Cycle de vie des produits forestiers, de la direction du Développement de l'Industrie des Produits Forestier, Mai, 2003.

5- Murat YILDIZOGLU, Théories de la croissance économique.

6- Winters L Alan "Trade liberalisation and economic performance : an overview", The Economic Journal, 114, 2004.

VI. الملتقيات العلمية:

1- إبراهيم بن صالح العمر، الدور التنموي لخدمات الوساطة المالية في النظام المصرفي المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2005، ورقة مقدمة للقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية "الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية" خلال الفترة 2-4 جويلية 2007، مركز الملك فهد الثقافي بالرياض.

2- البشير عبد الكريم، دعم البحث والتطوير في المؤسسات كأداة لتحقيق الميزة التنافسية-تحليل نظري وميداني- ملتقى دولي حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والابتكار، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

3- البشير عبد الكريم' دحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي- حالة الاقتصاد الجزائري- مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي:

4- "progrès technologique , Productivité, compétitivité, croissance, et emploi" المنعقد أيام 12/11 ماي 2007 بجامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس المغرب.

5- علي حافظ منصور، تقدير وتحليل الآثار المتعلقة بالتجارة في السلع، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، سطيف 29-30 أكتوبر 2001.

6- صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، سطيف 29-30 أكتوبر 2001.

7- نبيل بدر الدين، تحرير التجارة في الخدمات، بحوث و أوراق عمل المؤتمر العربي الثاني بعنوان: التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية، المنعقد في مسقط، سلطنة عمان، مارس، 2007.

VII. المجلات العلمية:

1- بلعور سليمان، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة،مجلة الباحث، عدد 6، جامعة ورقلة، 2008.

2- حسين الفجل، الجاتس و آفاق الدول العربية في الخدمات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الثاني، 2007.

3- لورنس يحيى صالح، الميزة التنافسية ومعاييرها كأساس للتنمية الإقتصادية، الصين حالة دراسية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة، العدد الثامن والعشرون، 2011.

4- محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية، مجلة الباحث، العدد الأول، 2002.

VIII. التقارير:

1- أداء اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، التقرير الاقتصادي الفصلي، اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، ديسمبر 2010.

2- أداء اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، التقرير الاقتصادي، اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، ماي 2010.

3- الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة تقارير لمجموعة سامبا المالية، مارس 2009.

4- الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في العام 2010، سلسلة التقارير لمجموعة سامبا المالية، فيفري 2011.

5- الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2011، سلسلة التقارير لمجموعة سامبا المالية، فيفري 2011.

6- بلقاسم العباس، تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد المائة وإثنان- أفريل 2011، السنة العاشرة.

7- بلقاسم العباس، تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد المائة وتسعة- جانفي 2012، السنة الحادية عشر.

8- دول مجلس التعاون الخليجي: اقتصادات آخذة في التنوع المتزايد، سلسلة التقارير لمجموعة سامبا المالية، أفريل 2011.

9- دول مجلس التعاون الخليجي: ازدهار في أوقات عدم اليقين، سلسلة تقارير مجموعة سامبا المالية، سبتمبر 2011.

10- سامية بيدس وآخرون، دول مجلس التعاون الخليجي: تعظيم النتائج الاقتصادية في اقتصاد عالمي يسوده عدم اليقين، إدارة الشرق الاوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، 2011.

11- سوق النفط لعام 2010 وتداعياتها بالنسبة لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة التقارير لمجموعة سامبا المالية، جانفي 2011.

12- مجلس التعاون الخليجي: الآفاق الاقتصادية لعام 2012، سسلة التقارير لمجموعة سامبا المالية، ديسمبر 2011.

13- النشرة الاقتصادية لمجموعة سامبا المالية، جوان 2011.

IX. المواقع الالكترونية:

1- www.arab-api.org

2- www.cepii.fr

3- www.imf.org

4- http://library.nu/

5- www.samba.com

6- www.sciencedirect.com

7- www.fgccc.org

8- http://www.gcc-sg.org

الملاحق

الملحق رقم 1.

الدول / السنوات	الإمارات العربية المتحدة			البحرين			السعودية		
	GDP^*	X^{**}	M^{**}	GDP^*	X^{**}	M^{**}	GDP^*	X^{**}	M^{**}
1998	4.268	2776.16	25397.75	4.79	1577.08	2837.40	0.549	38821.90	30012.6
1999	3.88	1859.10	26434.7	4.3	2702.11	3202.11	0.748-	47202.11	28032
2000	4.988	1947.11	27210.84	5.299	2646.81	3388.3	2.5	77584.25	30237.7
2001	1.7	2053.39	30565.57	4.6	3037.24	3638.29	2.5	68063.47	31223.2
2002	2.6	22356.81	33401.22	5.26	3029.18	3330	0.125	72561.01	32316.91
2003	11.9	2883.21	40211.27	7.2	1951.60	3590.5	3.8	93243.73	41704.27
2004	9.9	3979.60	55247.5	5.6	2006.60	4619.42	5.266	125997.6	47375.73
2005	8.2	4482.7	67417.21	7.8	2458.4	5223.45	5.6	180571.7	59462.7
2006	9.4	7959.8	79250.90	6.7	3190.4	6556.6	3.2	22806.95	69707.2
2007	7.4	9874	105747	8.34	3778.30	8167.6	3.4	27858.12	90156.5
2008	7.4	16435	154042.2	6.3	3536.73	8167.55	4.2	32432.63	115134.1
2009	-3.5	11476.25	15038.33	3.083	2283.61	906.53	0.1	16350.55	9167.64
2010	1.7	14567.63	16053.95	4.501	2483.61	1083.03	3.76	21002.1	10005.79

***: source : Real Historical Gross Domestic Product (GDP) and Growth Rates of GDP for Basline Countries/ Regions (in billions of 2005 dolars) 1969-2011, le site : (http://www.google.com/#hl=fr&output=search&sclient=psy-ab&q=:+Real+Historical+Gross+Domestic+Product+%28GDP%29+and+Growth+Rates+of+GDP+for+Basline+Countries%2F+Regions+%28in+billions+of+2005+dolars%29+1969-2011%2C+le+site+&pbx=1&oq=:+Real+Historical+Gross+Domestic+Product+%28GDP%29+and+Growth+Rates+of+GDP+for+Basline+Countries%2F+Regions+%28in+billions+of+2005+dolars%29+1969-2011%2C+le+site+&aq=f&aqi=&aql=&gs_sm=3&gs_upl=3607l3607l0l5222l1l0l0l0l0l0l0l0ll0l0&gs_l=hp.3...3607l3607l0l5223l1l0l0l0l0l0l0l0ll0l0&bav=on.2,or.r_gc.r_pw.r_qf.,cf.osb&fp=66068a48bb708837&biw=1024&bih=639)**

** : (1998-2008) :قاعدة المعلومات الإحصائية الخليجية الشاملة، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، الموقع الإلكتروني: (http://sites.gcc-sg.org/Statistics/index.php?SID=1).

** : (2009-2010) : GCC countries and thier trade statistics, le site :(http://ec.europa.eu/trade/creating-opportunities/bilateral-relations/regions/gulf-region)

الملحق رقم 2.

الدول / السنوات	سلطنة عمان			قطر			الكويت		
	GDP^*	X^{**}	M^{**}	GDP^*	X^{**}	M^{**}	GDP^*	X^{**}	M^{**}
1998	2.64	1801.21	5681.5	4.4	6494	3399.23	3.662	9136.25	8616.27
1999	3	1715.41	4679.56	6	7051.6	2550.2	1.789-	12141.18	7616.48
2000	5.401	1941.22	5039.45	7.14	11424.54	3252.21	4.694	19400.91	7156.09
2001	7.5	2193.59	5797.94	8.27	10705.67	3757.78	0.729	16153.37	11097.46
2002	2.6	2580.34	6005.35	7.3	10771.11	4017.19	3	15394.14	9000.19
2003	2	2353.45	6572.2	5.9	13382.36	4897.30	17.32	20636.16	10985.16
2004	5.6	2493	8615.6	11.2	18684.77	6004.50	10.2	28647.91	12630.8
2005	5.9	2962.6	8827.14	6.5	25762.06	100060.71	10.6	17320.71	14930.89
2006	7.1	4107.2	10897.4	5.8	6224.4	16439.9	5.2	5993.5	17235.4
2007	7.2	5966.36	15979.7	26.8	8042.1	23429.2	4.5	3481.77	21314.2
2008	12.3	9046.7	22924.6	25.4	8301.22	27900.1	5.6	3481.77	21314.21
2009	4	2297.92	1771.25	8.7	4519.17	2274.58	4.4-	4303.05	1885.97
2010	6.723	3125	2139.21	16	6132.76	2188.42	2.5	5281.58	2088.81

*: source : Real Historical Gross Domestic Product (GDP) and Growth Rates of GDP for Basline Countries/ Regions (in billions of 2005 dolars) 1969-2011 , op cit.

** : (1998-2008) :قاعدة المعلومات الإحصائية الخليجية الشاملة، مرجع سابق.

2: (2009-2010) : GCC countries and thier trade statistics, op cit.

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	إنتاجية الفدان بالطن في الدولتين.	55
2	وحدات العمل التي تتطلبها وحدة واحدة من الإنتاج/ السنة.	56
3	جدول يوضح حالة البلد (x) وبقية العالم.	58
4	مراحل الإلغاء التدريجي لنظام الحصص في المنسوجات.	84
5	القطاعات الخدمية التي التزمت الدول العربية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بتحريرها.	87
6	مستويات التنمية الاقتصادية والبشرية في الدول الخليجية.	115
7	مجلس التعاون الخليجي: القطاعات غير النفطية كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.	120
8	دول مجلس التعاون: إنشاء الوظائف 2000-2010.	121
9	نتائج تقدير النموذج الخطي لـ(TC_r) لدولة الإمارات خلال الفترة 1998-2010.	134
10	تقدير النموذج الخطي لـ(TC_r) لمملكة البحرين خلال الفترة 1998- 2010.	135
11	تقدير النموذج الخطي لـ(TC_r) للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1998- 2010	135
12	تقدير النموذج الخطي لـ(TC_r) لسلطنة عمان خلال الفترة 1998- 2010.	136
13	تقدير النموذج الخطي لـ(TC_r) لدولة قطر خلال الفترة 1998- 2010.	137
14	تقدير النموذج الخطي لـ(TC_r) لدولة الكويت خلال الفترة 1998- 2010.	137
15	نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر لدولة الامارات.	141
16	نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر لمملكة البحرين.	142
17	نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر للمملكة العربية السعودية.	142
18	نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر لسلطنة عمان.	143
19	نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر لدولة قطر.	144

20	نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر لدولة الكويت.	145
21	إعادة تقدير النموذج بعد إزالة الثابت للمملكة العربية السعودية	149
22	المفاضلة بين النموذجين للمملكة العربية السعودية.	150
23	تقدير النموذج بعد إزالة الثابت لدولة الكويت.	151
24	المفاضلة بين النموذجين لدولة الكويت.	152
25	تقدير النموذج بعد إزالة معامل الصادرات لمملكة البحرين.	153
26	المفاضلة بين النموذجين لمملكة البحرين.	154
27	إعادة تقدير النموذج بعد إزالة معامل الصادرات لدولة قطر.	155
28	المفاضلة بين النموذجين لدولة قطر.	156
29	إعادة تقدير النموذج بعد إزالة معامل الواردات لسلطنة عمان.	157
30	المفاضلة بين النموذجين لسلطنة عمان.	158

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	رسم بياني يوضح منحنى نموذج "سولو".	16
2	الرسم البياني لـ"سولو" في نموذج AK.	23
3	خط النمو المتوازن لرصيد المعارف.	33
4	خط النمو المتوازن لرصيد رأس المال.	34
5	مسار النمو المتوازن للاقتصاد ككل.	35
6	دليل التنمية البشرية، الأبعاد والمؤشرات.	44
7	أبعاد ومؤشرات التنمية بعد التعديل عام 2010.	45
8	الحدود التي يتراوح بينها معدل التبادل الدولي.	58
9	الإنتاج والتصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية.	64
10	المنافسة الاحتكارية.	74
11	أثر تكاليف النقل على التجارة.	76
12	أثر نمو عناصر الإنتاج على منحنى إمكانيات الإنتاج.	100
13	أثر التغير التكنولوجي على منحنى إمكانيات الإنتاج.	102
14	نمو عناصر الإنتاج والتجارة: حالة الدولة الصغيرة.	104
15	نمو الدولة الكبيرة وشروط التجارة.	106
16	النمو المفقر.	108
17	النمو في حالة ندرة عناصر الإنتاج: حالة الدولة الكبيرة.	109
18	متوسط النمو الحقيقي في القطاع غير النفطي 1999-2009 (% معدل سنويا).	116
19	نمو الاقتصاد الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي.	117
20	أسعار النفط مقابل اليورو/ الدولار الأمريكي.	118
21	دول مجلس التعاون الخليجي: رصيد الحساب الجاري.	119

22	مجلس التعاون الخليجي: المرتبة العالمية بالنسبة لسهولة مزاولة الأعمال (من بين 183 بلدا في عام 2010).	122
23	دول مجلس التعاون: الميزان المالي و أسعار النفط.	126
24	تطور معدل النمو الحقيقي خلال الفترة 1998-2010 .	129
25	تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات والواردات خلال الفترة 1998- 2010	131

فهرس المحتويات

العناوين	الصفحة
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: النمو الاقتصادي، المفاهيم والنظريات.	2
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.	3
المطلب الأول: تعريف النمو.	3
المطلب الثاني: أنواع النمو.	4
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي قبل "سولو".	4
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية.	4
الفرع الأول: مفهوم "سميث".	4
الفرع الثاني: مفهوم "دافيد ريكاردو.	5
الفرع الثالث: مفهوم "مالتيس".	6
الفرع الرابع: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية.	6
المطلب الثاني: نظرية "شومبتر".	7
الفرع الأول: دور الابتكارات التكنولوجية.	7
الفرع الثاني: التدمير الخلاق.	7
الفرع الثالث: تقييم نظرية "شمومبتر".	8
المطلب الثالث: نموذج "هارولد – دومار".	8
الفرع الأول: فرضيات النموذج.	9
الفرع الثاني: تحليل النموذج.	9
الفرع الثالث: تقييم النموذج.	11

المبحث الثالث: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي.	11
المطلب الأول: نموذج "سولو".	12
الفرع الأول: افتراضات النموذج.	12
الفرع الثاني: عرض وتحليل النموذج.	13
الفرع الثالث: نتائج نموذج "سولو".	19
المطلب الثاني: نموذج "رامسي".	20
الفرع الأول: النمو الأمثلي.	20
الفرع الثاني: القاعدة الذهبية.	21
المطلب الثالث: نموذج "فون نيومان".	21
الفرع الأول: عرض للنموذج.	21
الفرع الثاني: نتائج النموذج.	22
المبحث الرابع: نظرية النمو الحديثة.	22
المطلب الأول: نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد.	23
الفرع الأول: نموذج AK.	23
الفرع الثاني: نموذج "رومر 1986".	24
الفرع الثالث: نموذج "بارو ومارتين".	25
المطلب الثاني: نموذج النمو الداخلي لقطاعين.	28
الفرع الأول: نموذج "روبيلو" اختلاف التكنولوجيا للإنتاج والتعليم.	28
الفرع الثاني: نموذج "لوكاس".	29
المطلب الثالث: التقدم التكنولوجي و النمو الداخلي.	30

الفرع الأول: نموذج "رومر 1990".	30
الفرع الثاني: نموذج "أغيون وهويت".	36
المبحث الخامس: علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية.	38
المطلب الأول: مفهوم التنمية.	38
الفرع الأول: تعريف التنمية.	39
الفرع الثاني: قياس التنمية.	40
المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية.	45
الفرع الأول: إستراتيجية النمو المتوازن.	45
الفرع الثاني: إستراتيجية النمو غير المتوازن.	46
المطلب الثالث: النمو والتنمية، تقارب أم اختلاف.	47
الفرع الأول: علاقة النمو بالتنمية.	47
الفرع الثاني: الاختلاف بين النمو والتنمية.	48
خلاصة	50
الفصل الثاني: العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي.	53
تمهيد	53
المبحث الأول: نظريات التجارة الدولية.	54
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية.	54
الفرع الأول: نظرية الميزة المطلقة.	55
الفرع الثاني: نظرية الميزة النسبية.	56
الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية.	57

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية.	59
الفرع الأول: نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج.	59
الفرع الثاني: نظرية "ستولبر- ساموبلسون".	61
الفرع الثالث: لغز "ليونتيف".	61
المطلب الثالث: الاتجاهات الجديدة في تفسير التجارة الدولية.	62
الفرع الأول: نظرية الفجوة التكنولوجية.	63
الفرع الثاني: نظرية دورة حياة المنتج.	64
الفرع الثالث: حدود نموذج دورة المنتج.	65
المبحث الثاني: النظرية الحديثة للتجارة الدولية.	66
المطلب الأول: نظرية "تشابه الأذواق" و "تنوع المنتجات".	66
الفرع الأول: تشابه الأذواق والتجارة الدولية.	66
الفرع الثاني: تنوع المنتجات والتجارة الدولية.	67
المطلب الثاني: نظرية "اقتصاديات الحجم" و"التبادل الامتكافئ".	68
الفرع الأول: اقتصاديات الحجم والتجارة الدولية.	68
الفرع الثاني: نظرية التبادل اللامتكافئ.	70
المطلب الثالث: نظرية "المنافسة غير التامة" و "تكاليف النقل".	73
الفرع الأول: المنافسة غير التامة والتجارة الدولية.	73
الفرع الثاني: تكاليف النقل والتجارة الدولية.	75
المبحث الثالث: سياسات التجارة الخارجية.	77
المطلب الأول: مفهوم السياسات التجارية وأهدافها.	77

الفرع الأول: مفهوم السياسات التجارية.	77
الفرع الثاني: أهداف السياسات التجارية.	78
المطلب الثاني: مبدأ الحرية في التجارة الدولية.	79
الفرع الأول: حرية التجارة الدولية.	79
الفرع الثاني: مبررات مبدأ حرية التجارة الدولية.	79
المبحث الرابع: أثر تحرير التجارة الدولية على الدول النامية.	80
المطلب الأول: أثر تحرير التجارة الدولية على السلع.	81
الفرع الأول: أثر تحرير التجارة الدولية على السلع الزراعية.	81
الفرع الثاني: أثر تحرير التجارة الدولية على السلع الصناعية.	83
الفرع الثالث: أثر تحرير التجارة الدولية على المنسوجات والملابس.	83
المطلب الثاني: أثر تحرير التجارة على قطاع الخدمات.	85
الفرع الأول: الأحكام الأساسية للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.	85
الفرع الثاني: تأثيرات تحرير التجارة في الخدمات على اقتصاديات الدول العربية.	88
الفرع الثالث: الفرص المتاحة أمام الدول العربية للاستفادة من تحرير التجارة في الخدمات.	89
المطلب الثالث: آثار تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية.	91
الفرع الأول: اتفاقية حقوق الملكية الفكرية والمبادئ الرئيسية والالتزامات العامة لها.	91
الفرع الثاني: أثر تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية على الدول العربية.	92
الفرع الثالث: مقترحات لتعزيز فرص الاستفادة من الاتفاقية ومواجهة آثارها السلبية.	93

المبحث الخامس: العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي.	95
المطلب الأول: علاقة التجارة الدولية بالنمو الاقتصادي.	95
الفرع الأول: التجارة كمحرك للنمو.	95
الفرع الثاني: التجارة الدولية ونظرية النمو الداخلي.	98
المطلب الثاني: مصادر نمو منحنى إمكانيات الإنتاج.	99
الفرع الأول: أثر عناصر الإنتاج.	99
الفرع الثاني: أثر التطور التكنولوجي.	101
المطلب الثالث: النمو والتجارة.	103
الفرع الأول: حالة الدولة الصغيرة.	103
الفرع الثاني: حالة الدولة الكبيرة.	106
خلاصة	111
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تحرير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.	113
تمهيد	113
المبحث الأول: نظرة عامة حول اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.	114
المطلب الأول: الأداء الاقتصادي.	114
الفرع الأول: الإنجازات التنموية للدول الخليجية.	114
الفرع الثاني: التطورات الاقتصادية.	116
المطلب الثاني: استراتيجيات النمو لدول مجلس التعاون الخليجي.	120

الفرع الأول: التقدم نحو تنويع النشاط الاقتصادي.	120
الفرع الثاني: إنشاء الوظائف.	121
الفرع الثالث: بيئة الأعمال والصحة والتعليم.	122
المطلب الثالث: تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.	123
الفرع الأول: آثار الأزمة المالية.	123
الفرع الثاني: استجابة السياسات المالية والنقدية في دول مجلس التعاون الخليجي.	124
الفرع الثالث: المركزان المالي والخارجي.	126
المبحث الثاني: تحديد المتغيرات الاقتصادية وتعيين النموذج.	127
المطلب الأول:دراسة تطور المتغيرات الاقتصادية للنموذج.	128
الفرع الأول: دراسة تطور المتغير التابع (معدل النمو الحقيقي) خلال الفترة 1998- 2010.	128
الفرع الثاني: دراسة تطور المتغيرات المفسرة (الصادرات خارج قطاع المحروقات والواردات) خلال الفترة 1998-2010.	130
المطلب الثاني: صياغة وتقدير النموذج.	133
الفرع الأول: نتائج تقدير النموذج لكل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين.	134
الفرع الثاني: نتائج تقدير النموذج لكل من السعودية وسلطنة عمان.	135
الفرع الثالث: نتائج تقدير النموذج لكل من قطر و الكويت.	137
المبحث الثالث: الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنماذج المقدرة.	138
المطلب الأول: اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية.	138

الفرع الأول: اختبار المعلمات في كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين.	138
الفرع الثاني: اختبار المعلمات في كل من السعودية وسلطنة عمان.	139
الفرع الثالث: اختبار المعلمات في كل من قطر والكويت.	139
المطلب الثاني: اختبار المعلمات من الناحية الإحصائية.	140
الفرع الأول: اختبار معنوية المعالم.	140
الفرع الثاني: اختبار المعنوية الكلية للنموذج.	145
المبحث الرابع: إعادة تقدير النماذج بعد إزالة بعض المتغيرات وتحليل النتائج.	148
المطلب الأول: تقدير النموذج بعد إزالة الثابت.	148
الفرع الأول: إعادة تقدير النموذج للمملكة العربية السعودية.	149
الفرع الثاني: إعادة تقدير النموذج لدولة الكويت.	151
المطلب الثاني: تقدير النموذج بعد إزالة معامل الصادرات ومعامل الواردات.	152
الفرع الأول: إعادة تقدير النموذج لمملكة البحرين.	153
الفرع الثاني: إعادة تقدير النموذج لدولة قطر.	155
الفرع الثالث: إعادة تقدير النموذج لسلطنة عمان.	157
المطلب الثالث: تحليل النتائج المتوصل إليها.	159
الفرع الأول: تحليل النتائج لكل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين.	159
الفرع الثاني: تحليل النتائج لكل من السعودية وسلطنة عمان.	160
الفرع الثالث: تحليل النتائج لكل من قطر والكويت.	161

خلاصة	162
الخاتمة العامة	164
المراجع	168
الملاحق	177
فهرس الجداول و الأشكال	180
فهرس المحتويات	185

الملخص:

يشير النمو الاقتصادي إلى زيادة مستمرة في النشاط الاقتصادي لبلد ما. بالفعل، أدركت كل الدول أهمية استدامة نمو اقتصادياتها، وبالتالي فإنها تسعى إلى جمع عدد أكبر من العوامل لتحقيق هذا الهدف الذي يمثل مؤشر مهم لرفاهيه وازدهار المجتمع .في السياق الحالي، يلعب تحرير التجارة الدولية دورا أساسيا في دفع حركة النمو الاقتصادي، وقد ولدت العلاقة بين تحرير التجارة والنمو تجدد الاهتمام نتيجة تسريع تحرير الحساب التجاري، الحساب الجاري وحساب رأس المال. وقد تم هذا التسارع تحت ضغط العولمة الاقتصادية والتي بدورها شجعت على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وإبرام الاتفاقيات الإقليمية. وأمام هذا الوضع الجديد، اعتمدت البلدان السائرة في طريق النمو وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي استراتيجية جديدة للتكيف مع حالة الانفتاح التجاري، هذه الاستراتيجية لم تعد ترتكز كما حدث من قبل على قطاع المحروقات، ولكنها تتميز بتنويع النشاط الاقتصادي وتطوير البنية التحتية وتنفيذ سياسات مضادة للدورات الاقتصادية لدعم الاقتصاد أثناء الأزمات المالية.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي -التجارة الدولية - الانفتاح التجاري - البلدان النامية.

Résumé

La croissance économique qualifie une augmentation durable de l'activité économique d'un pays. En effet, tous les pays se sont rendu compte de l'importance de la durabilité de la croissance pour leurs économies. C'est ainsi qu'ils cherchent à rassembler le maximum de facteurs pour atteindre cet objectif qui constitue un indice important du bien-être et de prospérité de la société. Dans le contexte actuel, la libéralisation du commerce international joue un rôle essentiel en tant que moteur de la croissance économique. La relation entre libéralisation commerciale et croissance a suscité un regain d'intérêt à la suite de l'accélération de la libéralisation du compte commercial, du compte courant et du compte du capital. Cette accélération a été opérée sous la pression de la mondialisation économique qui a encouragé à son tour l'adhésion à l'OMC et la constitution d'accords régionaux. Face à cette nouvelle donne, les pays en voie de développement et plus particulier les pays du Conseil de Coopération du Golfe, ont adopté une nouvelle stratégie pour s'adapter à cette situation d'ouverture commerciale. Cette stratégie ne se base plus comme auparavant sur le secteur des hydrocarbures, mais se caractérise par une diversification de l'activité économique, le développement de l'infrastructure et la mise en œuvre de politiques anti cycles pour soutenir l'économie durant les crises financières.

Les mots clés : croissance économique - commerce international - ouverture commerciale - pays en développement